



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة-
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير



قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:/ 2026

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

شعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي ومالي

المذكرة موسومة بـ:

أثر المتغيرات النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة : 1990-2024

تحت إشراف الأستاذة:

د/ بن صغير فاطمة الزهرة

من إعداد الطالبتين:

■ حميدة شيماء

■ عبيدي صوفيا

أعضاء لجنة المناقشة المكونة من الأساتذة:

الصفة	جامعة الانتساب	الرتبة العلمية	إسم ولقب الأستاذ
رئيسا	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي- تبسة	أستاذ محاضر أ	أحميدة مالكية
مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي- تبسة	أستاذ محاضر أ	بن صغير فاطمة الزهرة
ممتحنا	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي- تبسة	أستاذ تعليم عالي	بوراس نادية

السنة الجامعية: 2025 - 2026



شكر و تقدير

الشكر أولاً للمولى عز وجل الذي يسر لنا أمرنا وهون لنا الصعب،
حتى إنهاء هذا العمل فالحمد لله حمداً يليق بكماله وثناءً يليق بعظمته
وفضله

علينا وعلى الناس أجمعين
من أعماق القلب نتقدم بأسمى آيات الشكر وأبلغ عبارات التقدير
للأستاذة "**بن صغير فاطمة الزهرة**"
التي كانت لنا سنداً وعونا بنصائحها وتوجيهاتها طيلة قيامنا بهذا البحث
فكل التقدير و العرفان لها.
والشكر موصول لجميع أعضاء لجنة المناقشة على قبول مناقشة هذه
المذكرة
وأخيراً نأمل أن يكون عملنا لبنة من جدار العلم والبحث ومنطلقاً
للبحوث اللاحقة.

الإهداء.

من قال أنا لها "أنا لها"

وأنا لها إن أبت مرغما عنها أتيت لها .

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون لم

يكن الحلم قريباً ولا الطريق كان مخوفاً بالنسيهات

لكنتي فعلها وذلها .

إلى الذي زين اسمي الألقاب، من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل

من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحه العلم والمعرفة

دعمني الأول في مسيرتي وسندي وقوتي وملأني

بعد الله

إلى فخري واعتزازي

... أبي ...

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها واحضنتني قلبها قبل يدها

وسهلت لي الشدائد بدعائها إلى القلب الحنون

والشمعة التي كانت لي في الليالي المظلمات سر قوتي وجأحي

... أمي ...

إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي

إلى من شددت عضدي لهمر ... إخوتي ...

... الشرف، آية، إكرام ...

إلى صغيري مريان .

إلى من كان عوناً وسنداً في هذا الطريق فكانوا لي ينابيع امرتوي

منها، إلى خيرة أيامي وصفوها إلى رفيفات الدرب واجل الصدف،

إلى من جهر بعلو فوق كل حب

... مريد، شيماء ...

وأخيراً إلى كل من دعمني بكلمة، أو دعوة، أو ابنسامة

أهديكم هذا الإنجاز وثره لجأحي الذي لطالما ثمينه

ها أنا اليوم أكملت وأتممت أول ثرائه بفضلهم سبحانه وتعالى

فالحمد لله على ما وهبني .

صوفيا

الإهداء

بعد سنوات من الاجتهاد والسعي المتواصل،
سنوات حملت في طياتها النعب والصبر والتحديات،
أقف اليوم على عتبة النضج لأقدم ثمرة جهدي وما وصلت إليه، بعد فضل الله وتوفيقه،
فهذا الإنجاز لم يكن خطوة فردية،
بل كان حصيلة دعم وحب ومساندة أشخاص كان لوجودهم أعظم الأثر في مسيرتي.
إلى من منحوني القوة لأصل... أهدي هذا الإنجاز:

إلى والدي

الذي علمني معنى الثبات، والغرس الطيب، والسير في الطريق الصحيح.

إلى من كان دعمه عزالي، ورضاه طريقي نحو الفلاح.

للكل الأمثال والتقليد والنضج الذي يليق بمكانته في حياتي.

وإلى والدتي

نعم الحنان وقلب الدعاء الذي لم يعلق بابه يوماً،

إلى من كانت عيولها تلاحق خطواتي خوفاً علي، وحنانها قنديلتي في كل مواجهة.

يا أمان أيامي، ويا هدايا الله في عمري،

فجأحي هذا امتداد لدعائك، وقطف لثمار حبك، وهدية منواضة لقلبك الكبير.

لها أهدي فجأحي وفخري.

إلى إخوتي وأخواتي

سندي الذي لا يميل، ورفاق عالمي الصغير، واليد التي تمتد لي قبل أن أطلب.

لقد كنتم دائماً جزءاً من قوتي، وسبباً في أن أقف بثبات في أصعب الأيام،

إليكم يا من كنتم نوراً أيامي، أقدم جزءاً من فرحتي.

إلى كئاسي الصغار سيلاً شاهين وأصيل.

إلى رفاق الرحلة

صديقاتي مريم وصوفيا اللتان شاركني الطريق وساهما في صنع ذكريات لا تنسى.

وجودكم كان مساحة مرجبة لقلبي، وسنداً لنجاة الصعوبات.

ولكل من وقف إلى جانبي وترك أثراً طيباً في قلبي، أو دعم خطوة من خطواتي،

أو قال كلمة صنعت فرقا... لكم جميعاً أجل معاني الأمثال والدعاء.

وها أنا اليوم

أرفع مشروعي هذا عربون شكر لله تعالى، الذي وفقني وأعاني، ومنحني القدرة على الوصول إلى هذه المرحلة التي لطالما حلمت بها.

شيماء

المخلص

تتناول هذه الدراسة موضوع أثر المتغيرات النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2024، من خلال تحليل العلاقة بين كل من المعروض النقدي، سعر الصرف، وسعر الفائدة ومعدلات التضخم، باعتبار هذه المتغيرات من أهم أدوات السياسة النقدية التي يعتمد عليها بنك الجزائر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحكم في المستوى العام للأسعار، وقد هدفت الدراسة إلى قياس مدى فعالية السياسة النقدية في الحد من الضغوط التضخمية، خاصة في ظل التقلبات الاقتصادية والصدمات النفطية التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال السنوات الأخيرة، ولتحقيق ذلك، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، والمنهج القياسي في الجانب التطبيقي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع المطور (Augmented ARDL)، وذلك بالاعتماد على بيانات سنوية مستمدة من مصادر رسمية، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة معنوية بين المتغيرات النقدية والتضخم، حيث يساهم التوسع النقدي وتدهور سعر الصرف في ارتفاع معدلات التضخم، بينما يلعب سعر الفائدة دوراً في التخفيف من الضغوط التضخمية بدرجات متفاوتة، مما يعكس أهمية تفعيل أدوات السياسة النقدية وتعزيز فعاليتها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

Summary

This study addresses the impact of monetary variables on inflation in Algeria during the period from 1990 to 2024, by analyzing the relationship between the money supply, the exchange rate, the interest rate and inflation rates, considering that these variables are among the most important monetary policy tools adopted by the Bank of Algeria to achieve economic stability and control the general level of prices. The study aimed to measure the effectiveness of monetary policy in reducing inflationary pressures Especially in light of the economic fluctuations and oil shocks that the Algerian economy has experienced in recent years, and to achieve this, the descriptive analytical approach was relied upon in the theoretical aspect, and the standard approach in the applied aspect using the developed distributed autoregressive time deceleration model (Augmented ARDL), relying on annual data derived from official sources. The results of the study showed the existence of a significant relationship between monetary variables and inflation Monetary expansion and exchange rate deterioration contribute to higher inflation rates, while interest rates play a role in alleviating inflationary pressures to varying degrees. This reflects the importance of activating monetary policy tools and enhancing their effectiveness to achieve economic stability in Algeria.

الفهرس

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

أ..... مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري للتضخم والمتغيرات النقدية

6..... تمهيد

7..... المبحث الأول: الاطار النظري للتضخم

7..... المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التضخم

12..... المطلب الثاني : اثار التضخم

16..... المطلب الثالث: السياسات المعالجة للتضخم

22..... المبحث الثاني: المتغيرات النقدية وعلاقتها بالتضخم

22..... المطلب الأول: مفاهيم عامة حول المتغيرات النقدية

25..... المطلب الثاني: محددات المتغيرات النقدية

30..... المطلب الثالث: العلاقة النظرية بين المتغيرات النقدية و التضخم

32..... المبحث الثالث: الدراسات السابقة

32..... المطلب الأول: الدراسات العربية

35..... المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

38..... المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية

45..... خلاصة الفصل

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لأثر المتغيرات النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)

(2024)

47..... تمهيد:

48..... المبحث الأول: واقع المتغيرات النقدية والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)

48..... المطلب الأول: جمع البيانات وتوصيف متغيرات الدراسة

المطلب الثاني: تحليل تطور متغيرات الدراسة	49
المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة	61
المطلب الأول: الإطار النظري لمنهجية الدراسة	61
المطلب الثاني: تعريف نموذج Augmented ARDL	66
المطلب الثالث: خطوات تطبيق منهجية الانحدار الذاتي ذي الابطاء الموزع	
المطور Augmented ARDL:	67
المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر المتغيرات النقدية على التضخم خلال الفترة (1990-2024)	
.....	70
المطلب الأول: نموذج الدراسة	70
المطلب الثاني: دراسة الاستقرارية	70
المطلب الثالث: تقدير النموذج ومدى صلاحيته.	73
خلاصة الفصل	84
خاتمة عامة	85
قائمة المصادر والمراجع	90

الجدول رقم 1: يوضح متغيرات الدراسة.....	49
الجدول رقم 2: تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)	49
الجدول رقم 3: تطور المعروض النقدي في الجزائر للفترة (1990-2024)	53
الجدول رقم 4: تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)	55
الجدول رقم 5: تطور سعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)	58
الجدول رقم 6: جدول الإحصاءات الوصفية.....	71
الجدول رقم 7: اختبارات جذر الوحدة.....	72
الجدول رقم 8: اختبار OverallF-BoundsTest.....	74
الجدول رقم 9: نتائج اختبار OverallF-BoundsTest	75
الجدول رقم 10: في الأمد الطويل ARDL Long run معاملات تقدير	76
الجدول رقم 11: نتائج معاملات تقدير Augmented ARDL في الأمد القصيرة: Short-run:	78
الجدول رقم 12: اختبار الارتباط الذاتي لبواقي التقدير	80
الجدول رقم 13: اختبار عدم تجانس تباين البواقي	81

فهرس الأشكال

الشكل رقم 1: أنواع التضخم	12
---------------------------------	----

16	الشكل رقم 2: اثار التضخم
20	الشكل رقم 3: أدوات السياسة النقدية
50	الشكل رقم 4: تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)
53	الشكل رقم 5: تطور المعروض النقدي في الجزائر للفترة (1990-2024)
56	الشكل رقم 6: تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)
58	الشكل رقم 7: تطور سعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)
69	الشكل رقم 8: خطوات نموذج Augmented ARDL
74	الشكل رقم 9: تحديد فترة الإبطاء المثلى
82	الشكل رقم 10: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي
82	الشكل رقم 11: اختبارات جودة النموذج
83	الشكل رقم 12: اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج

المقدمة

تعد ظاهرة التضخم من أبرز الإشكالات الاقتصادية التي حظيت باهتمام واسع في الأدبيات الاقتصادية، لما لها من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية، وكذا على الاستقرار الاجتماعي ومستوى معيشة الأفراد. فقد أضحى التضخم يشكّل تحدياً حقيقياً أمام صناع القرار، نظراً لارتباطه بتآكل القدرة الشرائية وخلق اختلالات في توزيع الدخل والثروة، فضلاً عن تأثيره على مناخ الاستثمار والنمو الاقتصادي. ولم يعد التضخم يُنظر إليه كظاهرة نقدية بحتة، بل أصبح ظاهرة متعددة الأبعاد تتداخل في تحديدها عوامل اقتصادية ومالية وسياسية، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية التي عرفها العالم خلال العقود الماضية.

وفي هذا الإطار، تكتسي المتغيرات النقدية أهمية بالغة في تفسير ديناميكية التضخم، حيث تؤكد الأدبيات الاقتصادية وجود علاقة وثيقة بين كل من المعروض النقدي، وسعر الفائدة، وسعر الصرف من جهة، والمستوى العام للأسعار من جهة أخرى. إذ يُعد التوسع في المعروض النقدي دون غطاء إنتاجي كافٍ أحد أبرز العوامل المسببة للضغوط التضخمية، في حين يؤثر سعر الفائدة على حجم الطلب الكلي من خلال توجيه قرارات الادخار والاستثمار، مما ينعكس بدوره على مستويات الأسعار. كما يلعب سعر الصرف دوراً محورياً في تحديد تكلفة الواردات، وبالتالي انتقال التضخم المستورد إلى الاقتصاد المحلي. ومن ثم، تعتمد السلطات النقدية على هذه الأدوات بشكل متكامل لضبط الاستقرار النقدي والحد من التقلبات في معدلات التضخم.

أما في الجزائر، فقد ازدادت أهمية دراسة هذه العلاقة في ظل التحولات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد الوطني منذ بداية التسعينيات، خاصة مع تبني إصلاحات اقتصادية عميقة والتوجه نحو اقتصاد السوق. وقد أفرزت هذه التحولات جملة من التحديات، من أبرزها صعوبة التحكم في معدلات التضخم نتيجة لطبيعة الاقتصاد المعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات، وما يرتبط به من تقلبات في الإيرادات العامة والسيولة النقدية. وعليه، تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تسعى إلى تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين المتغيرات النقدية والتضخم في الجزائر، والمساهمة في فهم آليات انتقال أثر السياسة النقدية إلى المستوى العام للأسعار.

إشكالية الدراسة:

ان استخدام الدراسات القياسية يعد اهم الأساليب التي تقدر العلاقات بين المتغيرات النقدية والتضخم بطرق إحصائية، تعتمد على نماذج رياضية تتوافق مع النظرية الاقتصادية والتي من خلالها يمكننا بناء نموذج قياسي يحاكي واقع المتغيرات النقدية في الجزائر وعلاقتها بالتضخم.

وفي هذا السياق تبرز معالم اشكاليتنا وفق التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو تأثير المتغيرات النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)؟

ولتوضيح هذه الإشكالية، قمنا بطرح التساؤلات التالية:

ما هو أثر التوسع في المعروض النقدي على معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة؟

إلى أي مدى يساهم سعر صرف الدينار الجزائري في تغذية التضخم في الجزائر؟

ما مدى فعالية أسعار الفائدة المعتمدة من طرف بنك الجزائر كأداة نقدية لكبح جماح التضخم؟

فرضيات الدراسة:

لتحقيق الهدف من الدراسة تم صياغة الفرضيات والتي تعتبر اكثر الاجابات احتمالا للأسئلة

المطروحة سابقا، والتي تم تقسيمها الى فرضية رئيسية انبثقت عنها فرضيات فرعية كالتالي:

الفرضية الرئيسية:

توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات النقدية ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2024).

الفرضيات الفرعية:

- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المعروض النقدي والتضخم في الجزائر.
- يؤدي انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري إلى زيادة معدلات التضخم في الجزائر.
- توجد علاقة عكسية بين سعر الفائدة الحقيقي والتضخم.

دوافع اختيار الموضوع:

الدوافع التي أدت بنا الى اختيار الموضوع هي:

- الأهمية الكبرى التي يكتسبها الموضوع في حد ذاته، والسعي لمعرفة مدى تأثير المتغيرات النقدية على التضخم في الاقتصاد الجزائري؛
- ارتباط الموضوع بتخصصنا الاكاديمي مما يسمح بتطبيق المعارف النظرية على واقع اقتصادي ملموس؛
- الرغبة في تحليل وتفسير العلاقة السببية بين المتغيرات النقدية والتضخم باستخدام الأساليب القياسية؛
- السعي الى تقديم نتائج وتوصيات عملية.

أهمية الدراسة:

تستمد دراستنا أهميتها من الموضوع في حد ذاته، من خلال الإضافات العلمية المتوقع تقديمها في فهم اثر كل متغير من المتغيرات النقدية (المعروض النقدي، سعر الصرف، سعر الفائدة) على التضخم، كما تساعد في تمكين صناع القرار من تبني سياسات وإجراءات أكثر فعالية من شأنها التحكم في التضخم والحد من تقلباته.

أهداف الدراسة:

- غاية هذه الدراسة عدة اهداف تسعى لتحقيقها أهمها:
- بيان مفهوم المتغيرات النقدية وكذا التضخم؛
 - قياس اثر المتغيرات النقدية على التضخم في الجزائر؛
 - تقييم مدى استقرار العلاقة بين المتغيرات النقدية والتضخم خلال فترة الدراسة؛
 - محاولة ابراز أهمية الأدوات القياسية في البحث العلمي، وكذا دور النماذج الاقتصادية القياسية في تحليل وتفسير اثر المتغيرات النقدية على ظاهرة التضخم.

حدود الدراسة:

- تجرى الدراسة في اطارين زمني ومكاني هما:
- ✓ **الاطار الزمني:** حددت فترة الدراسة ما بين 1990 و 2024.
 - ✓ **الاطار المكاني:** تتمحور هذه الدراسة حول الواقع الاقتصادي في الجزائر.

منهج الدراسة:

- نظرا لطبيعة الدراسة المتمحورة حول اثر المتغيرات النقدية على التضخم في الجزائر، وللإجابة عن التساؤلات المطروحة اعتمدنا على مجموعة من المناهج منها:
- ✓ **المنهج الوصفي:** يتم من خلاله وصف الأهداف والمكونات والمفاهيم الخاصة بموضوع البحث من الجانب النظري للتضخم والمتغيرات النقدية، بالاعتماد على مجموعة من الكتب والمقالات في موضوع البحث.
 - ✓ **المنهج التاريخي:** من خلال عرض واقع وتطور التضخم في الجزائر.

✓ **المنهج القياسي التحليلي:** من خلال استخدام أساليب كمية حديثة لتحديد العلاقة بين المتغيرات النقدية والتضخم، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، وبلاستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي EViews13، و stata17

صعوبات البحث:

ككل الأبحاث والدراسات واجهتنا مجموعة من العراقيل تمثلت في:

- ضعف التكوين في أساليب التحليل القياسي؛
- كون موضوع الدراسة حقل واسع لا يمكن الإلمام بجميع جوانبه؛
- اختلاف المعلومات من مرجع لآخر.

هيكل الدراسة:

من أجل الإلمام بكافة جوانب موضوع الدراسة، والاجابة على الإشكالية العامة، وتحقيق فرضياتها قسم البحث الى فصلين سبقتهم مقدمة لتنتهي بخاتمة.

خصص الفصل الأول للآطار النظري حيث تناول المفاهيم الجوهرية للتضخم والمتغيرات النقدية، وقد تفرع الى ثلاثة مباحث محورية: ركز المبحث الأول على ماهية التضخم والسياسات المتبعة لمعالجته، بينما استعرض المبحث الثاني مفاهيم ومحددات المتغيرات النقدية وطبيعة علاقتها بالتضخم. أما المبحث الثالث فقد خصص لمراجعة وتحليل مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، مع اجراء مقارنة منهجية بين الدراسة الحالية وتلك الدراسات.

الفصل الأول: الإطار النظري للتضخم والمتغيرات النقدية

تمهيد

يعد الاستقرار النقدي والسيطرة على مستويات الأسعار الركيزة الأساسية التي تقوم عليها السياسات الاقتصادية الكلية، نظرا لما يترتب على اضطرابها من آثار مباشرة على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية. فالتضخم لا يقتصر على كونه مجرد ارتفاع عارض في الأثمان، بل هو عملية مستمرة تتسم بالشمولية وتؤدي في نهايتها الى تآكل القوة الشرائية للعملة الوطنية، ويرتبط التضخم ارتباطا وثيقا بجملته من العوامل من بينها المتغيرات النقدية التي تلعب دورا محوريا في توجيه النشاط الاقتصادي و توجيه دفة الاستقرار، وتتجسد هذه المتغيرات في مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية التي تعمل كقنوات انتقال أساسية للسياسة النقدية.

مما سبق ومن خلال موضوع دراستنا نحاول من خلال هذا الفصل التعرض الى الأدبيات النظرية للتضخم والمتغيرات النقدية والعلاقة الاقتصادية بينهما، ولقد تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث كالتالي:

- ✓ المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التضخم،
- ✓ المبحث الثاني: المتغيرات النقدية وعلاقتها بالتضخم،
- ✓ المبحث الثالث: الادبيات النظرية.

المبحث الأول: الإطار النظري للتضخم

يعتبر التضخم من أهم الظواهر الاقتصادية التي تشغل حيزا كبيرا في الدراسات الاقتصادية المعاصرة، لما له من تأثيرات عميقة على مختلف جوانب النشاط الاقتصادي، إذ يعد من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصادات الحديثة للدول النامية والمتقدمة على حد سواء كونه يمس بشكل مباشر استقرار الأسعار ويؤثر على التوازنات الاقتصادية الكلية. ومن هذا المنطلق نسعى في هذا المبحث الى تقديم عرض نظري متكامل بظاهرة التضخم.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التضخم

يعتبر التضخم من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بارتفاع الأسعار، ويحظى باهتمام كبير في الدراسات الاقتصادية. ونظرا لأهمية هذه الظاهرة سنطرق في هذا المطلب الى تعريف التضخم وإبراز أهم أسبابه، إضافة الى توضيح أنواعه المختلفة.

الفرع الأول: تعريف التضخم: يعد التضخم من أبرز الظواهر الاقتصادية، وقد تعددت تعاريفه باختلاف المدارس الفكرية، حيث يعرفه الكلاسيكيون: على انه ظاهرة نقدية تحدث بفضل عوامل نقدية و مالية لا غير. في حين يرى كينز Keynes التضخم انه تلك الحالة التي تزيد فيها قدرة الفرد على الشراء الا ان تلك الزيادة لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج¹.

ومن جهة أخرى يعرفه أونر Oner بأنه "معدل الزيادة في الأسعار خلال فترة زمنية محددة ، و تشمل ظاهرة التضخم الزيادة في التكلفة المعيشية في بلد ما بشكل عام "².

كما اتفق آخرون على أن التضخم هو عبارة عن: "الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع و الخدمات عبر الزمن". و يرى البعض ان التضخم ظاهرة نقدية بحتة و ان أسبابه الأولية ترجع الى عوامل نقدية فالنظرية الكلاسيكية و النقدية و استنادا الى ثبات الإنتاج وسرعة دوران النقود خلصت الى ان التضخم في المدى القصير ينتج عن زيادة عرض النقود³.

¹ حر فاطمة الزهراء، ضيف فضيل بشير، إثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1995-2022) دراسة قياسية باستخدام

منهجية ARDL، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية، جامعة الجلفة-الجزائر، المجلد 08، العدد 01، سنة 2024، ص 110

² هبة الله مصطفى محمد مصطفى، أساليب تكيف الطبقة الوسطى مع ظاهرة التضخم الاقتصادي دراسة ميدانية على عينة من افراد الطبقة

الوسطى بمحافظة القاهرة، مجلة البحث العلمي في الآداب، جامعة عين الشمس، ممص المجلد 24، العدد 08، سنة 2023، ص 193.

³ نصيرة شرف، عبد القدر روشو، إثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر - دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2021، مجلة اقتصاديات

شمال افريقيا، جامعة تيسمسيلت- الجزائر، المجلد 19، العدد 33، سنة 2023، ص 142-143.

وبناء على ما سبق، يمكن تعريف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في فترة زمنية معينة، وهذا ما يؤدي الى انخفاض قيمة العملة وتدني القدرة الشرائية للأفراد.

الفرع الثاني: أسباب التضخم

تتعدد وتتنوع أسباب التضخم التي تدفع بمعدلات التضخم نحو الارتفاع نذكر منها¹:

1. الطلب الكلي و انخفاض العرض الكلي: يؤدي تزايد الطلب على السلع والخدمات إلى رفع أسعارهم،

وهو ما يساهم في ارتفاع معدل التضخم، ويحدث هذا التضخم كذلك مع زيادة الإنتاج وذلك إذا زاد الإنفاق النقدي بشكل كبير يفوق معدل المنتج من السلع والخدمات. وهنا تظهر أهمية زيادة الإنتاج الحقيقي حتى يكبح جناح التضخم.

كما انه يحدث نتيجة لزيادة حجم النقود لدى الافراد و المؤسسات، في حين يبقى فيه العرض المتاح من السلع و الخدمات اكثر محدودية مع ثبات حجم السلع و الخدمات المتاحة في المجتمع، بمعنى انه هناك نقودا كثيرة تقابلها سلع قليلة في الأسواق و هذا ما ينتج عنه ارتفاع الأسعار بشكل مستمر و متزايد.

2. زيادة الكتلة النقدية: ان زيادة الكتلة النقدية تساهم في استفحال الفجوة التضخمية. فارتفاع الأسعار

ينتج من الزيادة في المداخل المصاحبة للزيادة في كمية النقود و سرعة دورانها. كما ان كمية النقود تساهم في خفض معدل الفائدة الذي يساهم بدوره في ارتفاع الاستثمار و بالتالي ارتفاع الطلب الكلي ارتفاعا غير مرغوب فيه و هو ما يعتبر من مسببات حدوث الفجوة التضخمية.

3. ارتفاع التكاليف الإنتاجية: في بعض الأحيان قد يحدث ارتفاع في أسعار السلع و الخدمات

النهائية، و هذا راجع الى ارتفاع التكاليف الإنتاجية بشكل عام، بمعنى ان هناك ارتفاع في أسعار المواد الإنتاجية مثل المواد الأولية الداخلة في انتاج سلع و خدمات محلية- تضخم التكاليف- و في هذه الحالة المقصود بزيادة التكاليف هو زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة اكبر من الإنتاج الحدي لها.²

¹ صارة زعيتري، وآخرون، اثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2017، مجلة دراسات العدد الاقتصادي جامعة الجلفة- الجزائر، المجلد 11، العدد 02، سنة 2020، ص 236-237.

² تواتي سهام، سياسات محاربة التضخم في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد كلي مطبق، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، سنة 2021، ص 15.

4. استيراد معظم السلع و الخدمات النهائية من الخارج: و هذا ما يعرف بأنه الارتفاع المستمر و المتسارع في أسعار السلع و الخدمات النهائية المستوردة من الخارج، مما يؤدي الى ارتفاع أسعارها في الأسواق المحلية، و يحدث هذا خاصة في البلدان التي تعتمد على الاستيراد من الخارج. و في هذه الحالة يجب التمييز بين التضخم المستورد و تضخم التكاليف، حيث ان تضخم التكاليف يعود الى الارتفاع في اثمان عناصر الإنتاج مثل المواد الأولية المتعلقة بإنتاج سلع و خدمات محلية، مما يؤثر على ارتفاع تكلفتها، اما التضخم المستورد فهو راجع الى ارتفاع السلع و الخدمات النهائية نفسها المستوردة من الخارج.

5. الحروب بين الدول و الكوارث الطبيعية: تعد الحروب بين الدول و الكوارث الطبيعية من العوامل التي تسبب تراجع في اقتصاديات هذه الدول بسبب انخفاض الإنتاج، و هذا ما يؤدي الى ضعف العرض مع الاستمرار في الطلب و تزايد و هذا ما يزيد التضخم. يؤثر هذا التضخم على الاقتصاد، و يزيد من عدم استقرار العملة المحلية و عجز موازنة الدولة.¹

6. تضخم نتيجة الربح: و من أسباب حدوث هذا النوع من التضخم هو ارتفاع معدلات الربح فوق المعدلات السائدة او المقبولة، و ذلك يكون في بيئة اقتصادية تتسم بغياب المنافسة التامة.²

الفرع الثالث: أنواع التضخم و اشكاله

بما ان هناك اختلاف في وضع مفهوم شامل لظاهرة التضخم فان الأنواع والاشكال ستختلف حسب المعايير التالي³:

1. حسب تحكم الدولة في جهاز الأسعار: يندرج تحت هذا المعيار الاتجاهات التضخمية التالية:

1.1. التضخم الكامن (المكبوت): في هذه الحالة يكون هناك وجود للقوة الشرائية لدى الافراد و وجود استعداد لإنفاقها على السلع و الخدمات المختلفة ولكنهم عاجزون عن ممارسة هذا الانفاق لعدم توفر السلع بالكميات التي يرغبونها من جهة، و جمود الأسعار نتيجة للقرارات الإدارية، و من مخاطر هذه

¹ سكتة جيهيه فرج، ريسان عبد الامام زعلان، اثر سعر الفائدة في معدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2024، مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة، العدد 64، سنة 2024، ص 47.

² صالح خصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، عمان الاردن، سنة 2000، ص 176.

الحالات انطلاق الأسعار و اتجاهها الى الارتفاع السريع بمجرد الغاء القرارات الإدارية التي تحكم الأسعار او التراخي في تنفيذها (حالة الجزائر في ظل التسيير الإداري الاقتصادي).

2.1. التضخم الظاهر: ان الارتفاع الفعلي في الأسعار لا يعتبر دلالة كافية عن وجود التضخم، حيث انه يمكن ان يوجد تضخم دون ان يتحقق ارتفاع في الأسعار، ولكن يستدل على وجود التضخم من زيادة سيولة المجتمع، أي وجود قوة شرائية لا يمكن انفاقها رغم وجود الاستعداد للإنفاق.

2. حسب مدى حدة الضغط التضخمي: يقسم التضخم وفق هذا المعيار من حيث شدته و درجته الى :

1.2. التضخم الزاحف (التدريجي): يتميز بارتفاع بطيء في الأسعار في حدود 2% سنويا، حتى يكون فيها الطلب الكلي معتدلا¹، فعندما تزيد الأسعار بنسبة معتدلة يدفع ذلك المستهلكين لزيادة مشترياتهم على الفور في محاولة لتجنب ارتفاع الأسعار في المستقبل مما يعزز جانب الطلب الكلي.²

2.2. التضخم الحاد او الجامح: و يعبر عنه الارتفاع الحاد في المستوى العام للأسعار دون توقف، و تزداد سرعة تداول النقود، مما يصعب على السلطات التحكم في الوضع، فتفقد النقود قوتها الشرائية، و قيمتها كوسيط للتبادل، و خاصيتها كمستودع للقيمة، مما يدفع الافراد الى التخلص منها و استثمارها في قطاعات غير إنتاجية مبددة للثروة، مثل : الأراضي، المباني، الأجهزة الكهربائية و السيارات، او يتجهزون لشراء الأسهم و السندات.

3.2. التضخم الماشي: عندما يكون الارتفاع المستمر للأسعار في حدود 5 الى 10 % سنويا.

4.2. التضخم الراكض: في هذا الصنف تكون نسبة ارتفاع اكبر بكثير من سابقه.

3. حسب مصدر الضغط التضخمي: يتم تقسيم التضخم الى ثلاثة أنواع وفق هذا المعيار تشمل:

1.3. تضخم دفع الطلب: السبب الرئيسي لهذا التضخم هو ارتفاع مستوى الطلب (الانفاق الكلي) في المجتمع و بقاء الإنتاج عند نفس المستوى، بحيث يعجز القطاع الإنتاجي عن تلبية الزيادة في الطلب الكلي فيختل التوازن الكلي. و ينعكس ذلك على مستوى الأسعار التي تتجه نحو الارتفاع.

¹ بلقاضي بلقاسم، التضخم و اثاره الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، جامعة امحمد بوقرة- بومرداس، المجلد 2، العدد 28، سنة 2013، ص 145-146.

² رانيا الشيخ طه، التضخم : أسبابه، سبل معالجته، صندوق النقد العربي، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 18، ابوظبي، سنة 2021، ص 10-13.

2.3. تضخم دفع التكاليف: يعرف بأنه التضخم الناشئ بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، و هناك عدد

من العوامل التي يترتب عليها زيادة في التكاليف منها ¹:

- ✓ زيادة الأجور و المرتبات بمعدلات تفوق الإنتاجية.
- ✓ زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج المحلية او المستوردة.
- ✓ امتلاك الشركات متعددة الجنسيات و الاتحادات الكبيرة القوة الاقتصادية، فهذه الشركات قادرة على زيادة الأسعار و الأجور، و ذلك من خلال ممارستها لاحتكار الشراء.
- ✓ نقل عبء الاقتراض من خلال تحميل فوائد القروض الممنوحة من البنوك للمشروعات على الأسعار باعتبارها احد عناصر التكاليف.

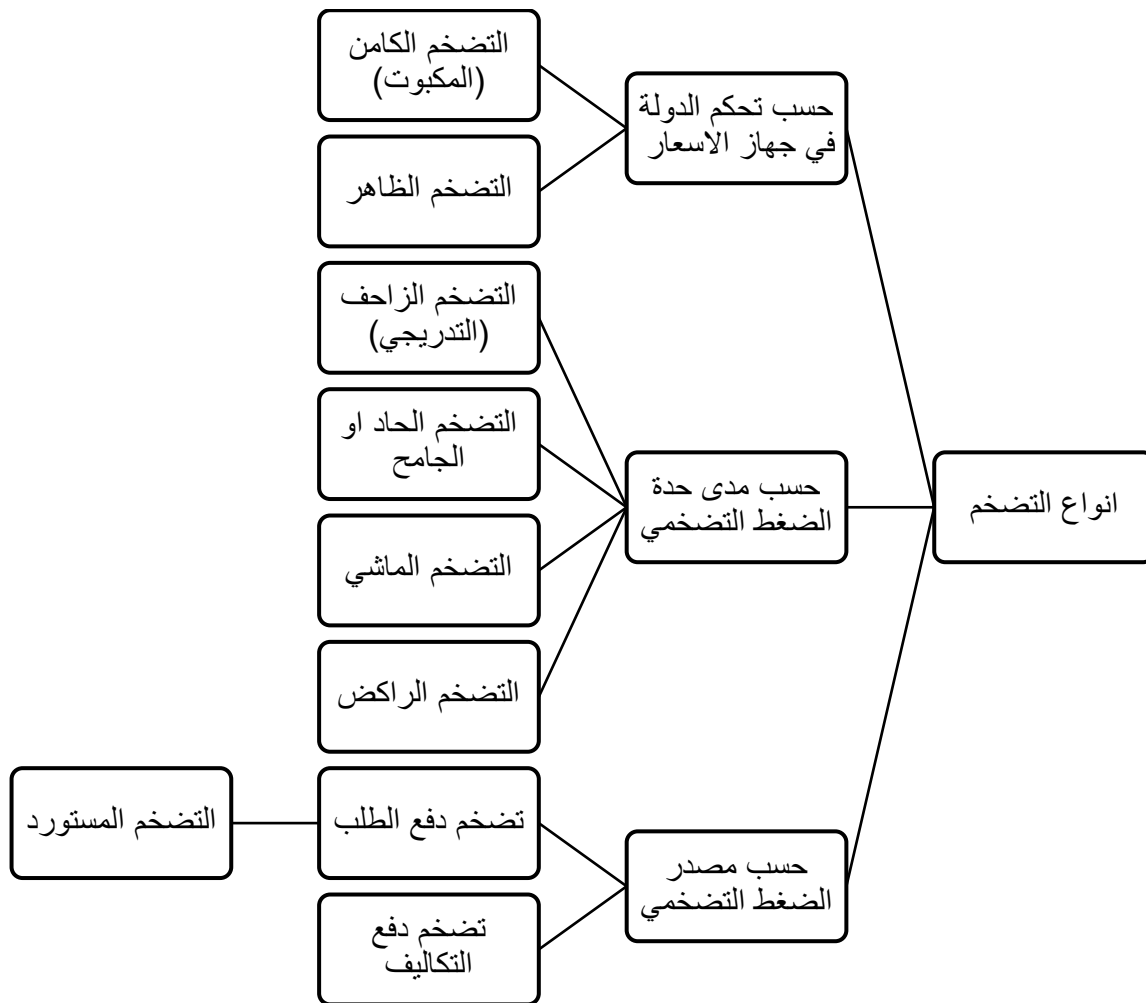
3.3. التضخم المستورد: سبب ظهور هذا النوع من التضخم الارتفاع الحاد و المستمر في الأسعار

النهائية المستوردة من الخارج و يتميز بصعوبة السيطرة عليه، حيث ان اغلبيه الدول النامية تعتمد عليه بصفة كبيرة في السلع المستوردة سواء كانت استهلاكية او إنتاجية، و ذلك من اجل تنفيذ برامجها التنموية و الاجتماعية.²

¹ أحمد محمد عادل عبد العزيز، الفائدة و التضخم (بين النظرية و الواقع)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، سنة 2016، ص 31-32.

² بن مسعود ادم، مراح ياسين، اليات معالجة مشكلة التضخم بالجزائر، مجلة ابن خلدون للإبداع و التنمية، جامعة البليدة 2 لونيبي علي-الجزائر، جامعة ابن خلدون تيارت- الجزائر، المجلد 05، العدد 02، سنة 2023، ص 59.

الشكل رقم 1: أنواع التضخم



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على ما تم التطرق اليه

المطلب الثاني: اثار التضخم

ان التضخم كظاهرة نقدية له العديد من الاثار الاقتصادية والاجتماعية ما يتجاوز خاصيته النقدية وكون هذه الظاهرة تعيق مسار التنمية في اقتصاديات دول العالم فانه من الصعب حصر آثارها، وفيما يلي نحاول ابراز اهم هذه الاثار.

الفرع الأول: الاثار الاقتصادية

للتضخم اثار اقتصادية مؤثرة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وابرز هذه الاثار هي:

1. **اثار التضخم على جهاز الأسعار:** يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار المعبر عنه بالأسعار النسبية على الأسعار المطلقة الى تدهور دور جهاز الأسعار في عملية تخصيص و توزيع الموارد في الاقتصاد الوطني، و هو ما يبعد هذا الجهاز عن الرشادة الاقتصادية، حيث ان ارتفاع أسعار بعض السلع يعني في الوقت نفسه زيادة هوامش الأرباح للمنتجين مما يدعم التمويل الذاتي للقطاعات الإنتاجية التي ينشطون فيها، و بذلك يحدث نمو متزايد في هذه القطاعات على عكس قطاعات أخرى. كما نجد ان القطاعات التي تنتج السلع الاستهلاكية و الكمالية و الخدمات تحظى بمعدلات نمو تفوق معدلات النمو في قطاعات الصناعات الإنتاجية و الأساسية التي تتحمل دخولا مرتفعة و عوائد¹.

2. **ضعف الادخارات و الاستثمارات:** يؤدي اضعاف الحوافز الفردية على الادخار و الاستثمار الى ارتفاع معدلات الأسعار، و التوجه بدل ذلك الى الانفاق الاستهلاكي الانبي، هربا من ارتفاع الأسعار المتوقع، و هذا بدوره سيعيق تيار المدخرات نحو مؤسسات الادخار مما يضعف فعالية المؤسسات و الأسواق المالية، و هو ما يؤدي الى اضعاف حوافز الاستثمار².

3. **اثر التضخم على العملة:** ان ضعف ثقة الافراد في العملة ناتج عن التضخم، و منه اضعاف الحافز على الادخار، حيث تفقد النقود وظيفتها كمستودع للقيمة اذا بقيت قيمتها في تدهور مستمر، و منه يزيد التفضيل السلبي للأفراد على التفضيل النقدي، فيزيد ميلهم الى انفاق النقود على الاستهلاك الحاضر، و ينخفض ميلهم للادخار و ما يبقى لديهم من ارصدة نقدية يحولونها الى ذهب و عملات اجنبية مستقرة، و الى شراء سلع معمرة (مثل الالكترونية) و عقارات³.

4. **اثر التضخم على الكفاءة الاقتصادية:** يعتبر التضخم من العوامل التي تؤثر سلبا على الكفاءة الاقتصادية، و ذلك عن طريق تعبئة الموارد الاقتصادية و إمكانية استخدامها في غير صالح الاقتصاد. و هو ما اوضحه كل من "هانسن و كولي" ان انخفاض كمية العمل المستخدم استجابة للارتفاع الحاصل في نسب التضخم يؤدي الى خفض العائد على رأس المال، و منه انخفاض

¹ ايمان بن زروق، التضخم قياسه و اثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، اقتصاد نقدي و بنكي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، سنة 2020/2021، ص 62.

² ناجي ساري فارس، العلاقة بين التضخم و البطالة في الاقتصاد السعودي (تحليل الآثار و المعالجة)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العراق، المجلد 17، العدد 61، سنة 2019، ص 23.

³ مراد عبد القادر، دراسة اثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، نمذجة اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر، سنة 2010/2011، ص 62.

مستوى الإنتاج، استنادا الى الافتراض القائل بالارتباط الإيجابي للناتج الحدي لرأس المال مع كمية العمل.¹

5. اثر التضخم على ميزان المدفوعات: ينجم عن التضخم اختلال ميزان المدفوعات، و ذلك من اجل زيادة الطلب على الاستيراد و انخفاض حجم الصادرات.²

الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية

يترتب عن الارتفاع المتوالي في مستويات الأسعار العديد من الآثار الاجتماعية على المستوى المعيشي للأفراد والمجتمع سنتطرق لأهمها فيما يلي:

1. التأثيرات على الدخل و توزيع الثروة: من ابرز نتائج التضخم عدم العدالة الاجتماعية وهذا ناتج

عن عدم التوزيع العادل للثروة ، وهذا ما يزيد الفجوة بين أصحاب الدخل المرتفعة وأصحاب الدخل المتوسطة و المنخفضة حيث ان الغني يزداد غنا والفقير يزداد فقرا، وهذا ما يولد فوارق اجتماعية بين افراد المجتمع مما يسبب امراض اجتماعية خطيرة .³

2. التأثيرات على الموظفين و أصحاب الدخل الثابتة: في ظل انتشار الفساد الإداري واشتداد وطأة

التضخم ومع انخفاض القدرة الشرائية للأفراد ورغبتهم في تعويض التدهور في أوضاعهم الاقتصادية فانهم يلجؤون الى أساليب غير قانونية ، وهذا ما يجعل ظاهرة التضخم محفزة لتفشي الرشوة وتؤثر على نوعية المشاريع والصفقات المنجزة .⁴

3. التأثيرات على الاسرة: يؤثر التضخم بصورة واضحة على الاسر، حيث ان الحصول على بعض

الخدمات المعتادة عند افراد الاسرة سيصبح امر صعب نظرا لارتفاع تكلفتها من جهة و لضرورة

¹ ايمان بن زروق، اثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، مجلة ابن خلدون للدراسات و الأبحاث، جامعة باتنة 1 الجزائر، المجلد الثاني، العدد الرابع، سنة 2021، ص 815.

² بلقاضي بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 157.

³ طلحة محمد، قياس اثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف ، النمو الاقتصادي) بالجزائر للفترة 1970-2017 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، ت خصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة ابي بكر بلقايد - تلمسان - الجزائر ، سنة 2018-2019، ص 35.

⁴ السعيد هتهات، النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990-2020، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، دراسات اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-الجزائر، سنة 2020-2021، ص 19.

ترشيد النفقات من جهة أخرى، كما يتعدى فقدان الأصول المادية الى التأثير على التنمية البشرية للأفراد.¹

4. زيادة البطالة: يؤدي التضخم المستمر الى خلق بيئة غير مناسبة للاستثمار سواء بالنسبة للقطاع الخاص او الأجنبي، وهذا ما يجعل فرص العمل منحصرة فقط في الوظائف الحكومية القليلة، في حين تكون فرص العمل في القطاع الخاص محدودة و اقل بكثير من الطلب على العمل وهذا ما يزيد في معدلات البطالة، والدولة التي تعاني من مشكلة البطالة لا تحقق نموا اقتصاديا بمعدل يساوي نسبة الزيادة في كمية النقود المتداولة الناتجة عن إصدارات نقدية مستمرة وهذا ما يخفض قيمة عملتها امام العملات الأخرى.

5. زيادة معدلات الفقر: يؤدي التضخم الى تكس الثروات لدى فئات قليلة من المجتمع حيث انه يعمق كلا من الفقر والغنى، و هذا ما يجعل اغلبية افراد المجتمع تعيش عند خط الفقر او ادنى منه². بالإضافة الى الآثار التي تم ذكرها هناك اثار أخرى للتضخم نذكر منها³:

✓ سيادة النمط الاستهلاكي مما يؤدي الى خلق الطبقة في المجتمع؛

✓ تراجع وتدهور قيم العلم و الدين؛

✓ خلق ازمة سكن في المجتمع وزيادة العنوسة.

¹ صلاح الدين يوسف، واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000-2018، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، العدد الرابع، سنة 2018، ص 28-29.

² ايمان بن زروق، مرجع سبق ذكره، ص 71.

³ عبد اللطيف حدادي، الياس صالح، السياسة النقدية كآلية لمكافحة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة المركز الجامعي بتمنراست-الجزائر، جامعة سيدي بلعباس-الجزائر، المجلد 07، العدد 03، سنة 2016، ص 220.

الشكل رقم 2: اثار التضخم



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على ما تم ذكره

المطلب الثالث: السياسات المعالجة للتضخم

نظرا لما يمثله التضخم من خطورة حقيقية تهدد استقرار الاقتصادات الوطنية، ولما يخلفه من اثار سلبية عميقة تمس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، استوجب الامر تدخلا حازما من خلال صياغة وتنفيذ حزمة من السياسات النقدية والمالية بهدف تخفيف الضغوط التضخمية.

الفرع الأول: السياسة النقدية

1. تعريف السياسة النقدية: يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها تنظيم كمية النقود في المجتمع

بغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية.¹ كما تعرف كذلك على أنها: "مجموعة الوسائل التي

تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد و الائتمان لإحداث تأثيرات في كمية

النقود، او كمية وسائل الدفع بما يلائم الظروف الاقتصادية المحيطة، و الهدف ن هذا

التأثير امتصاص السيولة الزائدة او حقن الاقتصاد بتيار نقدي جديد".²

و تهدف السياسة النقدية الى³ :

✓ بلوغ اعلى مستوى من التشغيل و الاستخدام لعناصر الإنتاج؛

✓ استمرارية النمو الاقتصادي ودعمه؛

✓ تعديل اختلالات ميزان مدفوعات الدولة؛

✓ دعم استقرار الأسعار؛

✓ المحافظة على الاستقرار الاقتصادي في الدولة؛

2. أدوات السياسة النقدية:

في ظل التوجه نحو استهداف التضخم يتطلب ان يكون هدف استقرار الأسعار هدفا وحيدا للسياسة

النقدية لبنك الجزائر، و قد اتخذت الجزائر عدة إجراءات صارمة تخص السياسة النقدية هدفها هو التخفيف

من التضخم و التحكم فيه، نذكر منها :

1.2. الأدوات الكمية (غير مباشرة): هي أدوات تهدف الى التأثير على حجم الائتمان المصرفي وهذا ما

يؤثر على الكميات المعروضة في الاقتصاد، ويطلق غالبا على هذه الأدوات صفة التقليدية.⁴ وفيما يلي اهم

هذه الأدوات:

¹ عمران بن عيسى، دراسة قياسية لفعالية السياسة النقدية في الحد من ظاهرة الارتفاع المستمر في الأسعار، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة ابن خلدون - تيارت - الجزائر، المجلد 16، العدد 03، سنة 2023، ص 325.

² محمد ولد محمد الزين، دور السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم - دراسة حالة موريتانيا (2006-2009)، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، سنة 2011-2012، ص 03.

³ فاروق بن صالح الخطيب، النقود و السياسات النقدية، الطبعة 1، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، سنة 2014، ص 458.

⁴ حمداني معمر، بناي مصطفى، أهمية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر - دراسة تحليلية للفترة (2000-2017)، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجزائر 3، المجلد 12، العدد 04، سنة 2021، ص 905.

• **معدل إعادة الخصم :** هو المعدل الذي يفرضه البنك المركزي عند قيامه بإعادة خصم الأوراق التجارية و السندات التي تقدمها البنوك التجارية، أي تحويلها الى نقود سائلة. و يقوم البنك المركزي بتحديد هذا السعر بما يتماشى مع اهداف السياسة النقدية، و عند رفع هذا السعر تضطر البنوك التجارية بدورها الى رفع سعر الخصم الذي تطبقه على زبائنها و العكس صحيح في حالة التخفيض، و هذا ما يجعل البنك المركزي من خلال اتباعه -للسياسة إعادة الخصم -يؤثر في حجم النقود المتداولة و في حجم الائتمان المصرفي الكلي.¹

• **الآلية السوق المفتوحة :** يقصد بسياسة السوق المفتوحة انها عملية شراء وبيع للأوراق المالية الحكومية من طرف البنك المركزي وهذا بهدف التحكم في القاعدة النقدية، حيث ان البنك المركزي يقوم بعمليات شراء للأوراق المالية الحكومية من البنوك التجارية ويدفع مقابلها شيكات مسحوبة على البنك المركزي بهدف زيادة عرض النقود، وهذه الشيكات تودع في البنوك التجارية وهذا ما يؤدي الى إمكانية توسعها في حجم الائتمان وخلق النقود من الودائع ومن ثم يزداد المعروض النقدي، والعكس اذا كان الهدف هو انقاص عرض النقود.²

• **نسبة الاحتياطي القانوني:** يتجه البنك المركزي الى الحد من الائتمان باستخدام هذه الوسيلة وهذا بهدف الحد من الضغوط التضخمية، فرفع نسبة الاحتياطي القانوني بمعنى زيادة الحد الأدنى للاحتياطي النقدي الذي يتعين على البنك التجاري الاحتفاظ به قانونا، وهذا ما يدفع البنك التجاري الى التشديد في تقديم قروض جديدة، في حالة التشديد في منح القروض سيتجه رصيد الائتمان الى الهبوط او على الأقل الثبات عند مستوى معين ومن ثم ينخفض العرض النقدي او ينمو بمعدل اقل وبالتالي يمارس تأثيرا انكماشيا على الائتمان فيعالج التضخم.³

2.2. الأدوات الكيفية (المباشرة) للسياسة النقدية: هي الأدوات التي تهدف الى التأثير على الكيفية التي يستخدم بها الائتمان وذلك عن طريق توجيه الائتمان الى المجالات المرغوبة وحجبه عن المجالات الأخرى، ومن اهم الأدوات الكيفية نذكر ما يلي:

¹ محمد عبد الحميد شهاب، التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية، سنة 1435هـ، ص 298-299.

² نصيرة شرف، عبد القادر روشو، مرجع سبق ذكره، ص 141.

³ عمر سعيدان، محمود جمام، فعالية السياسة النقدية في تخفيض معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2016، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، العدد 14، ص 98.

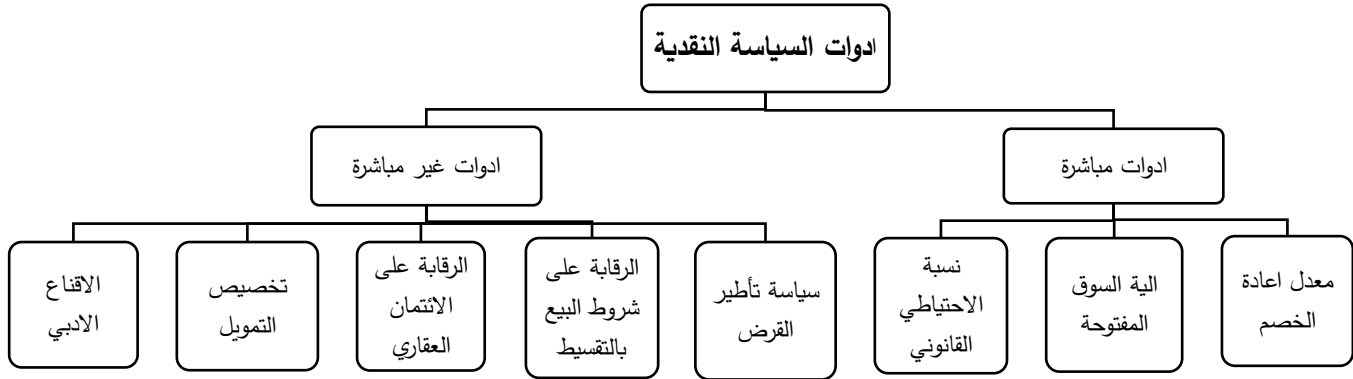
- **سياسة تأطير القرض:** الهدف من هذه السياسة هو تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض او مراقبة توزيعها أحيانا أخرى، و عادة ما تكون هذه القروض في شكل سقوف مخصصة لأهداف معينة والهدف من هذه الإجراءات توجيه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها او تحفيزها او لتسهيل نقل الموارد المالية من قطاع لآخر.¹
- **الرقابة على شروط البيع بالتقسيط:** في هذه الحالة يتم وضع قواعد خاصة بكيفية السداد والمدة القصوى للتقسيط لشراء أنواع معينة من السلع الاستهلاكية، يتم استخدام هذا النظام اكثر في الدول المتقدمة على عكس الدول النامية.
- **الرقابة على الائتمان العقاري:** يضع البنك المركزي شروط ميسرة لهذا النوع من القروض ،وهذا بهدف محاولة إيجاد حل لمشكلة الإسكان بما انها تعتبر من بين المشاكل الأساسية في المجتمعات الحديثة.²
- **تخصيص التمويل:** وذلك من خلال ضمان البنك المركزي للتوزيع الأمثل للأموال المقرضة وتوجيهها وفق خطة الدولة المدروسة ،والتي تحدد الأولويات مثل توجيه الأموال الى القطاعات ذات الأولوية وذات العائد الأعلى كقطاع الزراعة والصناعة.
- **الاقناع الادبي:** تتوقف هذه الأداة على مدى قدرة البنك المركزي في الاقناع ومدى تقبل البنوك التجارية للتعامل معه وثقتها في اجراءاته، حيث ان البنك المركزي يقوم بإقناع البنوك التجارية باتباع سياسة معينة دون إصداره لأوامر وتعليمات رسمية.³

¹ مطاي عبد القادر، بن شنيعة كريمة، فعالية السياسة النقدية الحديثة في مواجهة التضخم دراسة تجارب دولية، مجلة الاقتصاد والمالية ، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف - الجزائر ، العدد 03، السداسي الثاني 2016، ص 11.

² فودوا محمد، تقنيات السياسة النقدية الحديثة لمعالجة التضخم، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة ادرار - الجزائر، المجلد 02، العدد 17، سنة 2017، ص 114.

³ غميمة مصطفى، خيضر سفيان، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1980-2020)، المجلة الدولية في الاقتصاد واستراتيجيات الاعمال ، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي - الجزائر ، المجلد 01، العدد 01 ، سنة 2021، ص 52.

الشكل رقم 3: أدوات السياسة النقدية



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق ذكره

الفرع الثاني: السياسة المالية

1. تعريف السياسة المالية: عرفها الكينزيين على انها: "الأدوات التي تتدخل الدولة من خلالها لتوجيه الاقتصاد الوطني واحداث تغيرات واضحة، بحيث تؤدي لزيادة حجم الإنتاج والتشغيل ومعدلات النمو الاقتصادي". كما يعرف الكلاسيكيون السياسة المالية بانها: "عملية تغيير حجم الانفاق الحكومي، او الايرادات العام وذلك في حالة عدم التوازن بين جانبي الميزانية العامة للدولة، او بالأحرى عند وجود تباين بين حجم النفقات العامة وحصيلة إيرادات الدولة، تقوم الدولة بتغيير احد جانبي الميزانية لغرض خلق التوازن بينهما".¹

2. أدوات السياسة المالية:

1.2. الضرائب: تعتبر الضرائب الأداة الأكثر فعالية في إدارة الدورة الاقتصادية؛ ففي فترات التضخم تلجأ الدولة لرفع نسب الضرائب التصاعدية لتقليل حجم السيولة الموجهة للاستهلاك، مما يؤدي اليا الى تراجع الطلب الكلي وتهدئة وتيرة الأسعار.²

¹ هيفاء غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، (سلسلة دراسات اقتصادية؛ 11)، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سنة 2010، ص 13.

² محمد عبد الحميد شهاب، التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة الطائف، الطائف، المملكة العربية السعودية، سنة 1435 هجري، ص 301.

2.2. الإنفاق الحكومي: يقصد بالسياسة الإنفاقية ذلك البرنامج الذي تعتمد عليه الدولة في

توجيه نفقاتها وفقاً لاعتبارات اقتصادية واجتماعية وسياسية. ففي حالات التضخم، يصبح من الضروري اتباع سياسة إنفاقية انكماشية تقوم على تقليص حجم الإنفاق الحكومي، بما يساهم في الحد من الضغوط التضخمية.

ويتم ذلك من خلال إحداث عجز مخطط في الميزانية يؤثر على مختلف أوجه الإنفاق، مع التمييز بين نوعين رئيسيين: الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري؛ حيث يُعد خفض الإنفاق الاستهلاكي وسيلة فعالة للمساهمة في كبح التضخم، في حين أن تقليص الإنفاق الاستثماري قد ينعكس سلباً على مشاريع التنمية الاقتصادية، وهو أمر غير مرغوب فيه، خاصة في الدول النامية. كما أن الأسلوب الذي تعتمد عليه الحكومة في تمويل نفقاتها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بآثار هذا الإنفاق، إضافة إلى أن فعاليته تتأثر بالتغيرات التي تطرأ على البرامج الإيرادية (الجباية).¹

3.2. الدين العام: تعد سياسة الدولة تجاه الدين العام من الأدوات الأساسية التي تؤثر في النشاط الاقتصادي، وذلك بالنظر إلى حجمه ومعدلات نموه وطرق تمويله. إذ يمكن أن يساهم الدين العام في تحفيز الاقتصاد إذا استُخدم بشكل فعال، غير أن تزايداً بشكل مفرط قد يؤدي إلى آثار سلبية، خاصة في حال تسجيل عجز في الموازنة العامة، حيث يؤثر ذلك على الاستقرار الاقتصادي الكلي بطرق متعددة.²

¹ سعود جايد مشكور العامري، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2014، ص 65، ص 66.

² فيطس مصطفى، السياسات المالية والضريبية للحد من اثر التضخم في الجزائر، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، جامعة تيممسيلا (الجزائر)، المجلد 05، العدد 02، سنة 2022، ص 81.

المبحث الثاني: المتغيرات النقدية وعلاقتها بالتضخم

نسعى في هذا المبحث الى تقديم مفاهيم حول المتغيرات النقدية، ونقصد بالمتغيرات النقدية كل من العرض النقدي، سعر الفائدة، سعر الصرف، بالإضافة الى اهم محدداتها في الجزائر وعلاقتها بالتضخم ممهدين بذلك الطريق لمعرفة مدى تأثير هذه المتغيرات على التضخم.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول المتغيرات النقدية

تعد المتغيرات النقدية من العناصر الأساسية في الاقتصاد، حيث تتأثر بعدة عوامل تحدد سلوكها واتجاهها. ولتوضيح ذلك سيتم التطرق في هذا المطلب الى اهم المحددات التي تؤثر في المتغيرات النقدية.

الفرع الأول: تعريف المعروض النقدي

يقصد بالمعروض النقدي مجموع الوسائل النقدية المتداول داخل الاقتصاد خلال فترة زمنية محددة، و يشمل ذلك مختلف العملات المتاحة لدى الافراد¹، كما انه يعتبر متغيرا من نوع المخزون (stokvariabl)²، و ترى مدرسة شيكاغو (chicago school) ان العرض النقدي يعد العامل الأساسي المحدد لمستوى الدخل القومي، أي انه يعتبر مؤشرا يرتبط ارتباطا وثيقا به³. إضافة الى ذلك يعد الأداة الرئيسية التي تعتمد عليها السلطة النقدية (البنك المركزي) في تنفيذ سياساتها الاقتصادية، يمكن تمييز عدة مقاييس للعرض النقدي نذكر منها :

1. العرض النقدي بالمفهوم الضيق (M1) : يشمل مختلف العملات المتداولة خارج البنوك،

الى جانب الودائع البنكية المتاحة للسحب الفوري (ودائع جارية)⁴.

و يمكن تلخيصها في العلاقة التالية :

$$M1 = \text{عملات معدنية} + \text{عملات ورقية} + \text{ودائع جارية}$$

¹ وفاء رمضان، وآخرون، انعكاسات العرض النقدي على مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي - الجزائر -، مجلد 05، العدد 02، سنة 2019، ص 114.

² نصر الدين بوعامة، محددات العرض النقدي و سبل التحكم فيه - مع دراسة حالة الجزائر -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص النقود و المالية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3 - الجزائر -، سنة 2017، ص 16.

³ حيدر صاحب صالح الكرعوي، تأثير عرض النقود في الاستقرار الاقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة بالعراق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة كربلاء - العراق -، سنة 2023، ص 11.

⁴ شنة امينة، حديد حميد، العلاقة السلبية بين العرض النقدي و النمو الاقتصادي في قطر دراسة قياسية خلال الفترة (1980-2023) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة تيسمسيلت (الجزائر)، مجلد 17، عدد 01، سنة 2026، ص 363.

2. العرض النقدي بالمفهوم الواسع (M2) : وتشمل الصنف الأول من النقود (M1) بالإضافة

الى اشباه النقود، التي تتضمن الودائع لأجل و ودائع الادخار قصيرة الأجل بالبنوك، فضلا عن الودائع الادخارية لدى صناديق التوفير و الادخار، و هي اقل سيولة من (M1).¹ و يمكن تلخيصها في العلاقة التالية :

$$M1 = M2 + \text{اشباه النقود (ودائع لأجل + ودائع ادخارية قصيرة الاجل + ودائع التوفير)}$$

3. العرض النقدي بالمفهوم الأوسع (M3) : و يضم هذا الصنف كافة عناصر المجمع النقدي،

مع إضافة مختلف الودائع لدى المؤسسات المالية غير المصرفية، بالإضافة الى جميع سندات الخزينة التي تكتتب فيها الوحدات الاقتصادية سواء كانت أشخاصا طبيعيين او مؤسسات.² وتتلخص في العلاقة التالية:

$$M2 = M3 + \text{ودائع لدى المؤسسات المالية غير المصرفية + سندات الخزينة}$$

الفرع الثاني: تعريف سعر الفائدة

عرف كينز Keynes سعر الفائدة على انه : " ما هو الا ظاهرة نقدية تتحدد بالعرض و الطلب على النقود و ليس بالأرصدة القابلة للاقتراض و الإقراض ".³

تعرف الفائدة على انها: " مبلغ من المال يدفعه مقترض راس مال نقدي زيادة على المبلغ الأصلي الذي تم اقتراضه، و تحسب الفائدة سنويا، و تقدر بنسبة مئوية من اصل المبلغ المقترض، و هي التي تعرف

¹ عائشة يرو، اثر المتغيرات النقدية على الادخار - دراسة قياسية مقارنة لدول الشرق الأوسط و شمال افريقيا Mena-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد نقدي و مالي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة مصطفى اسطوبولي معسكر - الجزائر-، سنة 2025/2024، ص 203.

² صفي الدين عبد الحفيظي، علا بن ثابت، تفسير العلاقة بين المتغيرات النقدية و معدل البطالة : دراسة قياسية باستخدام نماذج البائل على عينة من الدول العربية خلال الفترة 1991-2020، مجلة التنمية و الاستشراف للبحوث و الدراسات، جامعة عمار ثلجي الاغواط (الجزائر)، المجلد 07، العدد 01، سنة 2022، ص 151.

³ كيجل عبد الباقي و اخرون، محددات أسعار الفائدة الحقيقية في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة ما بين (1994-2016) بتقنية الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR)، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، سنة 2020، ص 69.

بسعر الفائدة ". أي هو نسبة العائد السنوي من قرض نقدي الى قيمة هذا القرض.¹ كما انه هو المتغير الاقتصادي الذي يربط بين المقرضين و المقترضين في علاقات التمويل.²

ومن خلال ما سبق لنا ذكره يمكن تلخيص أهمية سعر الفائدة في العناصر التالية³:

- وسيلة لجذب التدفقات المالية الدولية؛
- أداة لضبط أي خلل في ميزان المدفوعات؛
- أداة لضبط سعر صرف العملة الوطنية؛
- أداة للحد و السيطرة على التضخم؛
- أداة لتعزيز الادخار الوطني؛

الفرع الثالث: تعريف سعر الصرف

عرف الاقتصاديون سعر الصرف على انه: " عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي ".⁴

كما يعرف بانه قيمة عملة معينة مقابل عملة أخرى، أي نسبة تبادل عملتين، حيث تعتبر احدى العملتين سلعة و الأخرى ثمن لها⁵، و يقصد به غالبا قيمة العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية. و هذا يعني ان ارتفاع سعر الصرف يدل على انخفاض قيمة العملة، بينما انخفاض سعر الصرف يشير الى ارتفاع قيمتها.⁶

¹ احمد محمد عادل عبد العزيز، الفائدة و التضخم (بين النظرية و الواقع)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، سنة 2016، ص 17.

² عادل مختاري، احمد بن البار، اثر تغيرات أسعار الفائدة و حجم الكتلة النقدية على سعر الصرف في الجزائر -دراسة قياسية باستخدام منهجية NARDL للفترة (1980-2018)، مجلة التنظيم و العمل، جامعة بوضياف بالمسيلة -الجزائر-، المجلد 9، العدد 3، سنة 2021، ص 51.

³ امال طوير، عبد الجبار مختاري، دراسة قياسية لأثر سعر الفائدة على معدلات التضخم في الجزائر (1980-2018) باستخدام نموذج ARDL، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة عمار ثلجي الاغواط (الجزائر)، المجلد 12، العدد 02، سنة 2021، ص 259.

⁴ سعد قويدر، حبيطة علي، اثر التقلبات في سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على التقلبات في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2019)، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة-الجزائر-، المجلد 05، العدد 02، سنة 2021، ص 347.

⁵ جميلة جعدي، موسى بوشني، اثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على رصيد ميزان المدفوعات دراسة قياسية (1990-2020)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة تراكيا - تركيا -، جامعة امحمد بوقرة بومرداس -الجزائر-، المجلد 18، العدد 30، سنة 2022، ص 45.

⁶ يوب فايزة، بولويز عبد الوافي، مؤشرات ميزان المدفوعات و تأثيرها على تطور سعر الصرف الدينار الجزائري -دراسة قياسية للفترة (1990-2022)، مجلة الاقتصاد و الإدارة، جامعة النعامة الجزائر، المجلد 09، العدد 02، سنة 2025، ص 289.

كما يعرف سعر الصرف بالتحديد بأنه: " قيمة الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية مقدرة بوحدات العملة الوطنية " ¹.

و هناك عدة اشكال لسعر الصرف نذكر منها ² :

- سعر الصرف الاسمي.
- سعر الصرف الحقيقي.
- سعر الصرف الثابت.
- سعر الصرف العائم.

المطلب الثاني: محددات المتغيرات النقدية

تشكل المتغيرات النقدية اطارا أساسيا لدراسة التوازنات الاقتصادية، خاصة في ظل التغيرات التي تعرفها الأنظمة المالية، مما يستدعي التطرق الى محدداتها والعوامل المؤثرة فيها. وعليه، سيتم في هذا المطلب عرض اهم محددات المتغيرات النقدية.

الفرع الأول: محددات المعروض النقدي

1. السلطة النقدية (البنك المركزي): تعتبر السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي المحرك

الأساسي للسياسة المالية، حيث تتفاوت مهامه تبعا لدرجة تطور المنظومة الاقتصادية و الأسواق المالية في كل دولة. و مع هذا التباين تظل الوظيفة الجوهرية للبنك المركزي هي تنظيم و اصدار النقد، مما يجعله ' بنك الإصدار ' و المستشار المالي الأول للدولة. كما يتميز بدور بنك البنوك حيث يتربع على قمة الهرم النقدي للتحكم في حجم الكتلة النقدية عبر مسارين : الأول من خلال ضبط القاعدة النقدية (النقد المصدر)، و الثاني عبر التأثير في قدرة البنوك التجارية على التوسع الائتماني من خلال التحكم في مضاعف العرض النقدي. ³

¹ محمد احمد السريتي، احمد فتحي خليل الخضراوي، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار فاروس العلمية، المكتبة المكية، الإسكندرية مصر، مكة المكرمة السعودية، سنة 2017، ص 302.

² بلوافي محمد، بريشي عبد الكريم، اثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على ميزان المدفوعات (1992-2017)، حوليات جامعة الجزائر، المجلد 34، العدد 02، سنة 2020، ص 470.

³ عبد الحليم بن سعدة، وآخرون، دراسة قياسية لأثر المعروض النقدي على النمو الاقتصادي باعتماد في الجزائر وبعض دول شمال افريقيا والشرق الأوسط خلال الفترة 1980-2018، مجلة السياسة العالمية، جامعة زيان عاشور-الجلقة- جامعة يحيى فارس (الجزائر)، المجلد 5، العدد 3، سنة 2021، ص 212-213.

2. كمية النقود المتداولة : و تشمل كافة الوسائل النقدية المتاحة للتبادل داخل الدولة خلال فترة زمنية محددة، و تتنوع اشكالها ما بين النقد المعدني و العملات الورقية بالإضافة الى الودائع المصرفية بمختلف أنواعها.

3. سرعة دوران النقود : و تشير الى متوسط الوتيرة التي تنتقل بها الوحدة النقدية بين المتعاملين في الاقتصاد، و تتأثر هذه السرعة بمجموعة من المتغيرات الهيكلية، ابرزها :

- دورية تحصيل الدخل و تكراره (يوميًا، أسبوعيًا، شهريًا)؛
- أنماط التعامل النقدي (الدفع الفوري او بالتقسيط)؛
- الوضع الاقتصادي العام؛¹

4. البنوك التجارية: تحدد البنوك التجارية المعروض النقدي وفقا لآليتين:²

1.4. آلية المضاعف النقدي : توجد علاقة عكسية بين حجم الاحتياطات الفائضة التي تحتفظ بها البنوك و بين قيمة المضاعف، فكلما اتجهت البنوك لزيادة احتياطياتها ارتفعت "التسريبات" من الدورة النقدية. مما يؤدي بالضرورة الى تقليص العرض النقدي و يخضع قرار البنك بالاحتفاظ بهذه الاحتياطات لعدة اعتبارات منها : طبيعة المخاطر المرتبطة بسحب الودائع، الملاءة الإقتراضية للبنك، مستويات أسعار الفائدة و تكلفة التمويل من البنك المركزي، بالإضافة الى التحوط من مخاطر الإفلاس المصرفي.

2.4. تأثير القاعدة النقدية : تؤثر توجهات البنوك التجارية نحو الاقتراض من البنك المركزي (القاعدة المقترضة) بشكل مباشر على اجمالي القاعدة النقدية، حيث ان زيادة وتيرة الاقتراض ترفع من حجم الاحتياطات الكلية. و هو ما ينعكس على نمو الكتلة النقدية المعروضة في الاقتصاد.

3.4. مستوى الوعي المصرفي : يساهم تطور العادات المصرفية و ارتفاع وعي الافراد في تشجيعهم على إيداع أموالهم داخل البنوك بدل الاحتفاظ بها في المنازل، و هو ما يزيد من قدرة المصارف على خلق الائتمان و بالتالي يؤدي الى ارتفاع عرض النقود.

في المقابل فان انخفاض مستوى الوعي المصرفي يدفع الافراد الى الاحتفاظ بالنقود خارج الجهاز المصرفي مما يقلل من قدرة البنوك على منح الائتمان و يؤدي الى تراجع عرض النقد، و يفرض هذا

¹ قشام إسماعيل، عباس خديجة، دراسة تحليلية تقييمية لدور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)، المجلد 11، العدد 02، سنة 2021، ص 50.

² رفيق معمر، البشير سلطان، أثر عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2022)، المجلة الافريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الزيتونة ليبيا، المجلد 03، العدد 04، ص 99.

الامر على السلطات النقدية على تعويض النقص في السيولة من خلال اصدار المزيد من النقود و هذا ما قد يرفع من تكلفة الإصدار و يؤثر على حجم عرض النقود.¹

الفرع الثاني: محددات أسعار الفائدة

يتحدد سعر الفائدة وفقاً لمجموعة من المحددات الرئيسية نذكر منها:²

1. السياسة النقدية للبنك المركزي : تعتبر السياسة النقدية ابرز العوامل المباشرة التي تتحكم في

سعر الفائدة، اذ يعتمد البنك المركزي على ادواته المتمثلة في عمليات السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي، و سعر الخصم، بهدف التأثير في المعروض النقدي، و بالتالي الانعكاس على مستوى أسعار الفائدة.

2. العرض و الطلب على النقود : يتحدد سعر الفائدة بشكل مباشر بعوامل العرض و الطلب في

سوق النقود، فعندما يزداد الطلب على السيولة دون ان يقابله ارتفاع مماثل في العرض ترتفع أسعار الفائدة اما في حالة العرض اكبر من الطلب ستخف أسعار الفائدة، إضافة الى ذلك فإن زيادة حجم الاستثمار او توسع الانفاق الحكومي يرفع من الطلب على الأموال، مما ينعكس في ارتفاع أسعار الفائدة، خاصة اذا كانت موارد النظام المالي محدودة و لا تكفي لتلبية الطلب المتزايد.

3. مستوى النشاط الاقتصادي : يعتبر مستوى النشاط الاقتصادي من بين المحددات الأساسية لأسعار

الفائدة، حيث انه في حالات الكساد يقوم البنك الفدرالي بخفض أسعار الفائدة لتشجيع الافراد على التوجه نحو القروض و الاستهلاك لتحريك عجلة الاقتصاد و يعتبر هذا الحل فعال جدا على المدى القصير.³

4. السياسة المالية : زيادة حجم الدين العام للبلاد نتيجة سياستها المستقبلية تجبرها على الاقتراض من

البنوك، مما يؤدي الى ارتفاع أسعار الفائدة اذا بقيت باقي العوامل ثابتة.

5. تفضيل السيولة : ارتفاع العائد على الأوراق المالية طويلة الاجل مقارنة بالقصيرة الاجل يؤثر على

أسعار الفائدة.⁴

¹ علي كنعان، النقود والصيرفة و السياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار المنهج الهندسي، دمشق، سنة 2013، ص 398.

² فاطمة رجاء، عبد الفتاح، تأثير أسعار الفائدة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في مصر، المجلة الدولية للبحوث الإدارية والاقتصادية، جامعة النهضة (مصر)، المجلد 02، العدد 02، سنة 2025، ص 666.

³ صلاح محمد، قرواط يونس، المحددات الاقتصادية لأسعار الفائدة -قراءة في قرار الاحتياطي الفدرالي الأمريكي حول سعر الفائدة، مجلة

الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة محمد بوضياف -المسيلة- الجزائر، العدد 04، سنة 2017، ص 62.

⁴ نمارق قاسم حسين، قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة لتجربتي مصر واليابان مع إشارة خاصة للعراق للفترة 1990-2015، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، سنة 2017، ص 19 .

6. مستوى التضخم الحالي او المتوقع : التضخم يصعب التخطيط المستقبلي سواء على مستوى الافراد او المشاريع، اذ يصعب على الوحدات الإنتاجية تمويل الاستثمارات اللازمة، مما يؤدي الى عدم استقرار عمليات الإنتاج. كما يسعى المدخرون للحصول على معدلات فوائد تعوضهم عن الانخفاض الحالي او المتوقع في القوة الشرائية لمدخراتهم، هذا ما يفسر انه كلما ارتفع معدل التضخم زاد معدل الفائدة الذي يطلبه المدخرون.

وفق اثر فيشر الذي يربط بين معدل التضخم المتوقع و سعر الفائدة الاسمي و الحقيقي فإن ارتفاع التضخم المتوقع يؤدي أساسا الى زيادة أسعار الفائدة الاسمية.¹

الفرع الثالث: محددات سعر الصرف

هناك جملة من المحددات لأسعار الصرف، هذا ما يجعل العملات تتذبذب صعودا و نزولا، نذكر أهمها فيما يلي:²

1. سعر الفائدة : يعتبر اختلاف أسعار الفائدة بين الدول من العوامل التي تؤثر على حركة رؤوس الأموال، حيث انه اذا كان سعر الفائدة المحلي اقل من العالم الخارجي سيؤدي ذلك الى خروج رؤوس الأموال نحو الدول التي توفر عوائد أعلى، و هذا يؤدي الى زيادة الطلب على العملات الأجنبية على عكس العملات المحلية و هذا ما ينتج عنه تراجع قيمة العملة المحلية أي ارتفاع سعر الصرف.

2. معدلات التضخم : يؤثر التضخم بشكل مباشر على سعر صرف العملات حيث يؤدي ارتفاع مستوى التضخم في بلد ما الى انخفاض قيمة العملة، كما تؤدي حالة الركود الى ارتفاع قيمة العملة. و في حال تجاوزت معدلات التضخم المحلية نظيرتها في الدول الأخرى فان هذا سيدفع المستهلكين الى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية ثم على العملات الأجنبية، و بسبب الأسعار

¹ طوبر امال، العلاقة السببية بين سعر الصرف ومعدل التضخم وسعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي -الاغواط- الجزائر، سنة 2023-2024، ص 104.

² جدي العربي، قطاف عبد القادر، تحليل العلاقة الاقتصادية بين العرض النقدي وتقلبات سعر الصرف ومؤشر التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2019)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة عمار ثلجي الاغواط، المركز الجامعي افلو الجزائر، المجلد 14، العدد 01، سنة 2021، ص 247.

المرتفعة في هذا البلد نتيجة للتضخم ستقل إيرادات الأجانب من سلع هذا البلد، فيقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف مقابل تزايد الطلب على هذه العملة.¹

3. ميزان المدفوعات: تتأثر وضعية ميزان المدفوعات بحجم الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات و الأصول المالية، و ذلك من خلال تأثيرها على أسعار الصرف. فعندما يسجل الميزان عجا فهذا يعني ان الدولة تستورد اكثر مما تصدر، مما يؤدي الى انخفاض قيمة عملتها. اما اذا سجل فائضا فان ذلك يساهم في ارتفاع قيمة العملة. و بعبارة أخرى كلما انخفض سعر صرف العملة كان ذلك في صالح الصادرات و كلما ارتفع كان في صالح الواردات.²

4. كمية النقود : ان الزيادة المفرطة في اصدار النقود تؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يجعل السلع المحلية اقل قدرة على منافسة السلع الأجنبية، و نتيجة لذلك تزداد الواردات و تنخفض الصادرات فيرتفع الطلب على العملات الأجنبية مقابل تراجع الطلب على العملة المحلية، و هو ما يؤدي في النهاية الى ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية.³

كما تم التطرق لمحددات أخرى لسعر الصرف نذكر منها:⁴

- **درجة الانفتاح التجاري :** كلما كانت الدولة منفتحة تجاريا زاد تأثير سعر صرف عملتها بالصدمات الخارجية و الازمات العالمية.

- **حجم احتياطات النقد الأجنبي :** فامتلاك الدولة لاحتياطي كبير من "الدولار" مثلا يساعدها على حماية عملتها المحلية من الانهيار، خاصة في نظام سعر الصرف الثابت.

¹ عبد الرزاق بن الزاوي، سعر الصرف الحقيقي التوازني، الطبعة الأخيرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، سنة 2016، ص 19ص 20.

² مسقم نور الدين، شبيوط سليمان، اثر سعر الصرف على التضخم -دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري باستعمال طريقة للفترة 1995-2021، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة الاغواط، جامعة الجلفة، (الجزائر)، المجلد 08، العدد 01، سنة 2023، ص 250.

³ عبد الوهاب زنقيلة، اثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري -دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2014)، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير، تخصص تجارة ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة- الجزائر سنة 2015-2016، ص 06.

⁴ مريم لكصاصي، مبارك قرطب، العلاقة بين سعر الفائدة وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1995-2019)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة تمنراست، الجزائر، المجلد 12، عدد 01، سنة 2021، ص 35.

المطلب الثالث: العلاقة النظرية بين المتغيرات النقدية و التضخم

تعتبر العلاقة بين المتغيرات النقدية والتضخم من المواضيع المهمة في الاقتصاد، لما لها من تأثير واضح على مستوى الأسعار. و عليه سيتم فيما يلي توضيح طبيعة هذه العلاقة من الناحية النظرية.

الفرع الأول: العلاقة بين المعروض النقدي والتضخم

تبرز النظرية الكلاسيكية، وبالأخص نظرية كمية النقود، وجود علاقة طردية مباشرة بين العرض النقدي والمستوى العام للأسعار. فوفقا لهذا التصور، فإن أي زيادة في حجم المعروض النقدي تؤدي بالضرورة الى ارتفاع في الأسعار بنفس النسبة و الاتجاه، و هو ما يعني ان المستوى العام للأسعار يتغير تبعا للتغير في كمية النقود وفي ظل ثبات حجم الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل، فإن سرعة تداول النقود تكون مستقرة، مما يجعل العرض النقدي عاملا مستقلا، في حين تعد الأسعار متغيرا تابعا. و بالتالي فإن التغير في كمية النقود لا يكون الا سببا مباشرا في تغير المستوى العام للأسعار. و عليه تتحمل السلطات النقدية مسؤولية التحكم في عرض النقود، نظرا لتأثيره المباشر على الأسعار و مستويات التضخم.

و يمكن التعبير عن هذه العلاقة بالمعادلة التالية :

$$P=M/Q$$

حيث : P: المستوى العام للأسعار،

M: عرض النقد المتداول،

Q: كمية الإنتاج الحقيقي عند مستوى الاستخدام الكامل.

الفرع الثاني: علاقة سعر الفائدة بالتضخم

تؤصل النظرية الكلاسيكية لعلاقة طردية بين سعر الفائدة والادخار؛ حيث ينظر الى سعر الفائدة كعائد للتخلي عن الاستهلاك الحالي، ومن هذا المنطلق يعد رفع أسعار الفائدة وسيلة فعالة لاستهداف التضخم وكبحه، كونها تقلل من الطلب الكلي وتضبط مستويات الأسعار. وفي تطور لاحق تؤكد النظرية النيوكلاسيكية (مدرسة السويد) وجود علاقة طردية بين سعر الفائدة وعرض الأرصدة المعدة للإقراض (Loanable funds)؛ حيث يمثل الادخار الركيزة الأساسية لهذه الأرصدة. ومن هذا المنطلق يسهم رفع

الفائدة في تحفيز الادخار وتقليص الانفاق الاستهلاكي، مما يؤدي الى كبح جماح التضخم واستعادة التوازن النقدي.¹

ترتبط النظرية الكمية للنقود وتأثير فيشر بين تقلبات أسعار الفائدة والتضخم من خلال قنوات المعروض النقدي تؤدي الى خفض أسعار الفائدة في الأمد القصير، مما يشجع على الاقتراض والانفاق ويدفع التضخم للارتفاع.²

وفي المقابل تجادل المدرسة الكينزية بأن رفع سعر الفائدة قد لا يكون الأداة الأمثل لمعالجة التضخم في جميع الحالات؛ فالتأثير السلبي لارتفاع الفائدة على الاستثمار قد يؤدي الى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض العرض الكلي من السلع والخدمات. و بافتراض ثبات الطلب الكلي، فإن هذا النقص في العرض قد يغذي الضغوط التضخمية بدلا من كبحها.³

الفرع الثالث: علاقة سعر الصرف بالتضخم

تعد علاقة سعر الصرف بالتضخم علاقة ديناميكية تبدأ جذورها من الطرح الكلاسيكي الذي يربط كلا منهما بالمتغيرات النقدية؛ حيث ينظر لتغيرات الأسعار و سعر الصرف كأثر مباشر لنمو الكتلة النقدية في الاقتصاد.⁴ و باعتبار سعر الصرف الأداة التي تربط الاقتصاد المحلي بالعالمي⁵، فإن أي انخفاض في قيمته يؤدي فورا الى ارتفاع تكلفة استيراد السلع الرأسمالية و المواد الأولية، مما يرفع من تكاليف الإنتاج و يجبر المؤسسات على رفع أسعارها النهائية لمواجهة ضغوط "التضخم المستورد"⁶. و لا يتوقف الأثر عند جانب العرض فحسب، بل يمتد ليشمل جانب الطلب الكلي؛ حيث يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية الى تحفيز الصادرات و زيادة الطلب على المنتجات المحلية، ما يولد ضغوطا تضخمية إضافية⁷. و مع ذلك،

¹ مريم جمال جاب الله، تأثير سياسات الفائدة على الأسعار والتضخم في جمهورية مصر العربية، مجلة جامعة اسوان للعلوم الإنسانية، جامعة اسوان، المجلد 50، العدد 04، سنة 2025، ص 244.

² خالد عمر حسن محمد رحومة، احمد حلمي إبراهيم احمد قنديل، تأثير الية سعر الفائدة على التضخم في الاقتصاد المصري في الفترة من 1991-2022، المجلة العلمية التجارة والتمويل، جامعة دمنهور، مصر، المجلد 44، العدد 02، سنة 2024، ص 600.

³ مريم جمال جاب الله، مرجع سبق ذكره، ص 244.

⁴ بودالي سليمان، بشيكر عابد، تحليل العلاقة و تحديد اتجاه السببية بين سعر الصرف و التضخم في الجزائر للفترة (1990-2019)، مجلة إضافات اقتصادية، جامعة احمد زبانة يغليزان (الجزائر)، المجلد 05، العدد 01، سنة 2021، ص 11.

⁵ الطاهر عبد القادر الزقل، دراسة العلاقة بين سعر الصرف الاسمي و التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1998-2022)، مجلة جامعة الزيتونة، الاكاديمية الليبية للدراسات العليا، ليبيا، العدد 53، سنة 2025، ص 401.

⁶ عمير شلوفي، زينب سببوا، اثر سعر الصرف على التضخم في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1980-2018، مجلة التنظيم و العمل، جامعة عمار ثلجي الاغواط، الجزائر، المجلد 10، العدد 3، سنة 2021، ص 177.

⁷ الطاهر عبد القادر الزقل، مرجع سبق ذكره، ص 401.

تظل قوة هذا الانتقال محكومة بخصائص الهيكل الاقتصادي، مثل مدى مرونة الطلب المحلي، ودرجة الانفتاح التجاري، و نظام الصرف المتبع (خاصة نظام التعويم)، و هي العوامل التي تحدد في النهاية مدى سرعة و عمق انعكاس تقلبات الصرف على المستوى العام للأسعار.¹

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

يسعى هذا المبحث الى استعراض مجموعة من الدراسات والأبحاث السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة، والمتمثلة في التضخم، سعر الفائدة، سعر الصرف، والمعرض النقدي، حيث ركزت هذه الدراسات على تحليل اثر المتغيرات النقدية على التضخم في الجزائر، إضافة الى دراسة طبيعة العلاقة بينها، سواء داخل البلد محل الدراسة (الجزائر) او في عدد من الدول الأخرى.

المطلب الأول: الدراسات العربية

دراسة أمال طوير، عبد الجبار مختاري بعنوان دراسة قياسية لأثر سعر الفائدة على معدلات التضخم في الجزائر 1980-2018 باستخدام نموذج ARDL، تستهدف هذه الدراسة تحليل طبيعة العلاقة بين أسعار الفائدة ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980-2018، وقد اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، و بعد التحقق من استقرارية المتغيرات توصلت الدراسة الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين أسعار الفائدة و التضخم في الجزائر. كما أظهرت النتائج وجود اثر عكسي لأسعار الفائدة على معدلات التضخم في المديين القصير و الطويل.²

دراسة صليحة وذان، حمزة عمي سعيد، بعنوان دراسة قياسية لأثر كل من سعر الصرف وسعر الفائدة على التضخم في الجزائر باستخدام نموذج ARDL باستعمال بيانات الفترة من 1998 إلى 2021، هدفت هذه الدراسة الى تقصي أثر كل من معدل الفائدة وسعر الصرف على مستويات التضخم في الاقتصاد الجزائري، وذلك بالاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL خلال الفترة الزمنية

¹ فاروق الجزار، ادهم البرماوي، اثر الصدمات غير المتماثلة لسعر الصرف على معدل التضخم باستخدام نموذج NARDL "دراسة تطبيقية على

الاقتصاد المصري، مجلة دراسات، جامعة طنطا، مصر، المجلد الثالث و العشرون، العدد الثاني، سنة 2022، ص 12.

² أمال طوير، عبد الجبار مختاري، مرجع سبق ذكره، ص ص 249-269.

الممتدة من 1998-2021، و قد خلصت نتائج الدراسة الى أن التضخم يتأثر عكسيا بأسعار الفائدة و طرديا بسعر الصرف مقابل الدولار، و هي علاقة مستمرة في الأجلين القصير و الطويل.¹

دراسة محمود عنبر، سمر الباجوري، بعنوان تأثير السياسة النقدية على معدل التضخم في مصر خلال الفترة 1981 الى 2019 "دراسة قياسية"، هدفت الدراسة الى تحليل مدى فعالية أدوات السياسة النقدية في التأثير على معدل التضخم، و ذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة و اختبار الحدود للتكامل المشترك، باستخدام بيانات سلاسل زمنية للاقتصاد المصري خلال الفترة الممتدة من 1981 الى 2019. و قد توصلت الدراسة الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين التضخم و المتغيرات المدروسة، كما بينت ان التضخم يرتبط بدرجة اكبر بالعجز العام مقارنة بالمعروض النقدي، مما يدل على ان أسبابه تعود أساسا الى اختلالات هيكلية في الاقتصاد، إضافة الى تأثير العوامل الخارجية خاصة ارتفاع أسعار الواردات. و خلصت الدراسة الى ان السياسة النقدية بمفردها غير كافية للحد من التضخم، ما لم تدعم بسياسات اقتصادية تستهدف معالجة هذه الاختلالات.²

دراسة فراس حسين علي الصفار بعنوان اثر السياسة النقدية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق، تناولت هذه الدراسة الى تحليل و قياس طبيعة العلاقة بين مؤشرات السياسة النقدية، المتمثلة في عرض النقد و سعر الفائدة و سعر الصرف، و بين مجموعة من متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق، و هي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، صافي الحساب الجاري لميزان المدفوعات، و متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. و تمتد فترة الدراسة من سنة 2004 الى سنة 2022، و ذلك بهدف تقييم مستوى التأثير في كل من الاجل القصير و الاجل الطويل. و قد اعتمدت الدراسة في جانبها التطبيقي على منهجية السلاسل الزمنية، حيث تم أولا اختبار استقرارية المتغيرات، ثم تقدير العلاقات بين المتغيرات باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL. و أظهرت النتائج القياسية وجود علاقة ارتباط بين اغلب مؤشرات السياسة النقدية و متغيرات الاقتصاد الكلي في الاجل القصير. اما في الاجل الطويل، فقد بينت النتائج وجود اثر معنوي للسياسة النقدية على ثلاثة متغيرات أساسية تتمثل في

¹ صلاحية وذان، حمزة عمي عيسى، دراسة قياسية لأثر كل من سعر الصرف وسعر الفائدة على التضخم في الجزائر باستخدام نموذج ARDL باستعمال بيانات الفترة من 1998 الى 2021، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة غرداية الجزائر، المجلد 07، العدد 02، سنة 2023، ص 63-80.

² محمود عنبر، سمر الباجوري، تأثير السياسة النقدية على معدل التضخم في مصر خلال الفترة 1981 الى 2019 "دراسة قياسية"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية، جامعة أسوان، جامعة القاهرة، المجلد التاسع، العدد السابع عشر، سنة 2024، ص 58-88.

معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي، و معدل التضخم، و صافي الحساب الجاري، في حين لم يظهر أي تأثير معنوي على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.¹

دراسة ليلي على القشاطر دفع السيد، قياس اثر السياسة النقدية على التضخم في السودان خلال الفترة من (1994-2012م)، سعت هذه الدراسة قياس اثر السياسة النقدية على التضخم في السودان خلال الفترة الممتدة من 1994 الى 2012، وتهدف الى تحليل اثر السياسة النقدية في خفض حدة التضخم، مع التركيز على دراسة تأثير عرض النقود، والاحتياطي النقدي، وهوامش المربحات على مستويات التضخم في السودان. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لعرض الجوانب النظرية والتطبيقية للدراسة، إضافة الى استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات واختبار الفرضيات. توصلت الدراسة الى وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين عرض النقود والاحتياطي النقدي وهوامش المربحات من جهة، والتضخم من جهة أخرى، حيث تبين ان ما نسبته 80.6% من التغيرات في معدلات التضخم تعزى الى هذه المتغيرات.²

دراسة بن سليمان محمد بعنوان قياس اثر عرض النقود والانفاق العام على معدل التضخم في دول شمال افريقيا دراسة قياسية باستخدام نماذج بانيل خلال الفترة (2000-2024)، تستهدف هذه الدراسة تحليل وقياس اثر كل من عرض النقود والانفاق العام على معدلات التضخم في دول شمال افريقيا خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2024. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة على منهجية القياس الاقتصادي باستخدام نماذج البيانات المستعرضة (Panel Data)، وتحديدًا نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model). كما تم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية ومنهجية التكامل المشترك، مع تقدير العلاقة طويلة الاجل باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS). أظهرت النتائج وجود علاقة تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الاجل) بين المتغيرات محل الدراسة، كما كشفت عن وجود اثر إيجابي طردي لكل من الانفاق العام وعرض النقود في رفع معدلات التضخم في المنطقة المدروسة.³

¹ فراس حسين علي الصغار، اثر السياسة النقدية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة كربلاء، العراق، العدد 45، سنة 2023، ص ص 268-291.

² ليلي على القشاطر دفع السيد، قياس اثر السياسة النقدية على التضخم في السودان خلال الفترة من (1994-2012)، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة شندي، السودان، 2015، ص ص 01-114.

³ بن سليمان محمد، قياس اثر عرض النقود والانفاق العام على معدل التضخم في دول شمال افريقيا دراسة قياسية باستخدام نماذج بانيل خلال الفترة (2000-2024)، مجلة دفا تر اقتصادية، المركز الجامعي افلو (الجزائر)، المجلد 16، العدد 02، 2025، ص ص 835-853.

دراسة عثمان سالم على عبد المجيد بعنوان السياسة النقدية ودورها في علاج التضخم في الاقتصاد الليبي للفترة من (2010-2024)، تتمحور هذه الدراسة حول تحليل واقع السياسة النقدية في ليبيا وقياس مدى فاعليتها في كبح جماح التضخم خلال الحقبة الزمنية الممتدة من 2010 الى 2024. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف المشكلات الاقتصادية، معززا بالمنهج القياسي والاحصائي عبر استخدام أسلوب المربعات الصغرى لنمذجة العلاقة بين المتغيرات النقدية (عرض النقد وسعر الصرف) ومعدل التضخم. وقد خلصت ابرز النتائج الى وجود دور محوري وعلاقة طردية ذات دلالة إحصائية قوية بين التوسع في عرض النقد (M2) وارتفاع مستويات الأسعار، في حين أظهرت النتائج عدم معنوية تأثير سعر الصرف على التضخم في النموذج المدروس. كما اكدت الدراسة على ان الانقسامات السياسية والأمنية خلال فترة البحث كانت العامل الأبرز في تدهور السياسة النقدية، رغم قدرة النموذج القياسي على تفسير 88% من تقلبات التضخم التي شهدتها الاقتصاد الليبي.¹

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

Charles C. Okeke, the impact of money supply on inflation in nigeria

هدفت هذه الدراسة الى محددات الأداء الاقتصادي في نيجيريا عبر تحليل اثر المعروض النقدي على معدلات التضخم خلال الفترة (1981-2021) ، حيث تم توظيف منهجية الإبطاء الزمني الموزع ذاتي الانحدار (ARDL) لتقدير علاقات التوازن الديناميكي طويل المدى بين المتغيرات محل الدراسة. و قد خلصت النتائج الإحصائية، المستندة الى بيانات البنك المركزي النيجيري، الى ثبوت علاقة معنوية (إيجابية و سلبية) تربط كلا من الفائدة و المعروض النقدي بظاهرة التضخم في الاجل الطويل.²

Uttam Lal Joshi, effect of money supply on inflation in nepal

هدفت هذه الدراسة الى معرفة طبيعة العلاقة الديناميكية في الاجلين القصير و الطويل بين المعروض النقدي و التضخم في الاقتصاد النيبالي، بالاستناد الى بيانات ممتدة من عام 1964/65 الى 2018/19. و قد اعتمدت الدراسة منهجية اختبار الحدود (Bounds Test) ضمن نموذج ARDL للتحقق من وجود تكامل مشترك، حيث تم تحليل التضخم كمتغير تابع مقابل المعروض النقدي و التضخم الهندي كمتغيرات

¹ عثمان سالم على عبد المجيد، السياسة النقدية ودورها في علاج التضخم في الاقتصاد الليبي للفترة من (2010-2024)، المجلة الافريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بني وليد، ليبيا، 2025، ص ص 260-274.

² Charles C, Okeke, the impact of money supply on inflation in nigeria, european journal of theoretical and applied sciences, volume 1, issue 5, 2023, pp 236-253.

مستقلة. و كشفت النتائج عن وجود علاقة مستقرة طويلة الاجل، مع تسجيل معامل تصحيح خطأ سالب و معنوي احصائيا (-0.98)، و توصي الدراسة بضرورة تفعيل اليات السياسة النقدية و المالية للتحكم في الضغوط التضخمية، مؤكدة ان الحفاظ على مستويات من التضخم الزاحف يدعم وتيرة النمو الاقتصادي و يساهم في تعزيز الاستقرار الكلي للبلاد.¹

Osang et al, Demand for Broad Money and Implication of Monetary Policy Instruments on Inflation Control: Evidence from WAMZ Countries

تناولت هذه الدراسة تحليل الطلب على عرض النقود الواسع، وتقييم انعكاسات أدوات السياسة النقدية على التحكم في التضخم داخل دول المنطقة، بالاعتماد على نماذج بانل (panel model). تركزت أهداف الدراسة على قياس أثر الطلب على عرض النقود الواسع (M2) على التضخم في دول WAMZ، إضافة إلى دراسة دور أدوات السياسة النقدية في الحد من هذه الظاهرة. وقد شملت الفترة الزمنية الممتدة من 1980 إلى 2023، مع توظيف مجموعة من الأساليب القياسية، أبرزها اختبار جذر الوحد (ADF)، واختبار التكامل المشترك لجوهانسن، ونموذج تصحيح الخطأ (ECM). أظهرت نتائج التقدير في الأجل الطويل أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (كمتغير نسبي) له تأثير إيجابي ومعنوي على الطلب على عرض النقود، سواء في المدى القصير أو الطويل، في حين لم تسجل باقي المتغيرات التفسيرية تأثيراً معنوياً على الطلب على النقود في المنطقة. كما كشفت النتائج عن وجود علاقة طويلة الأجل بين الطلب على عرض النقود الحقيقي (M2) والتضخم، إلا أنها تتسم بعدم الاستقرار.²

Elsun Nabatov, The Analysis of the Relationship Between Money Supply, Budget Deficit and Inflation Rate in Azerbaijan

استهدفت هذه الدراسة تحليل العلاقة التشابكية بين المتغيرات الثلاثة داخل الاقتصاد الأذربيجاني. ولتحقيق هذا الهدف، تم توظيف بيانات ربع سنوية للفترة الزمنية (2009-2019). وقد اعتمدت الدراسة منهجية "سببية جرانجر" (Granger Causality) لتحديد مسارات التأثير والارتباط السببي تجريبياً. وقد أثبتت النتائج وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه (One-way Causality) تنطلق من كل من عرض النقود

¹ Uttam Lal Joshi, **effect of money supply on inflation in nepal**, International Research Journal of MMC, volume 2, issue 1, 2021, pp 84-98.

² Osang et al, **Demand for Broad Money and Implication of Monetary Policy Instruments on Inflation Control: Evidence from WAMZ Countries**, international journal of research and innovation in social science (IJRISS), volume 9, issue 15, 2025, pp 934-949.

وعجز الموازنة وتصيب في معدل التضخم. كما كشفت الدراسة عن وجود رابط سببي أحادي الاتجاه يربط بين عرض النقود وعجز الموازنة، مما يؤكد تلازم المسارين المالي والنقدي في التأثير على الاستقرار السعري في أذربيجان¹.

Gedyon Bekele, Effects of Monetary Policy on Inflation in Ethiopia: Using ARDL Co-Integration Approach

هدفت هذه الدراسة الى تحليل الأثر التجريبي للسياسات النقدية على مستويات الأسعار في اثيوبيا للفترة الزمنية (1988-2021)؛ حيث تم الاعتماد على نموذج التكامل المشترك (ARDL) لتقدير العلاقة بين التضخم - مقاسا بمؤشر (CPI) - ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية. وقد كشفت النتائج القياسية عن وجود اثر طردي ومعنوي في الأمد الطويل لكل من عرض النقود، والانفتاح التجاري، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، مما يعكس ضغوطا تضخمية واضحة. وفي المقابل، تبين ان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وسعر الإقراض الحقيقي يمارسان دورا عكسيا في كبح تلك الضغوط. كما اظهر تقدير معامل سرعة التعديل (Adjustment Coefficient) أن الاقتصاد الإثيوبي يصحح حوالي 21.4% من اختلالات التضخم عن مستوى التوازن خلال دورة زمنية مدتها سنة واحدة.²

Stanislavá Hronova et al, The Relationship between Monetary Aggregates and Inflation – the Case of the Czech Republic

هدفت هذه الدراسة الى تحليل طبيعة العلاقة الديناميكية بين المجاميع النقدية والتضخم في جمهورية التشيك، من خلال فحص اثر التغيرات في عرض النقود على تطور مستويات الأسعار. كما سعت الى تقدير فترات الازاحة الزمنية واستخلاص مؤشرات استشرافية تمكن من التنبؤ بمعدلات التضخم المستقبلية استنادا الى سلوك الكتلة النقدية. ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على بيانات شهرية تغطي الفترة الممتدة بين 2002 و 2022 مع

¹ Elsun Nabatov, **The Analysis of the Relationship Between Money Supply Budget Deficit and Inflation Rate in Azerbaijan**, international journal of business and economics research, volume 11, issue 1, 2022, pp 14-22.

² Gedyon Bekele, **Effects of Monetary Policy on Inflation in Ethiopia: Using ARDL Co-Integration Approach**, journal of investment and management, volume 12, issue 1, 2023, pp 1-11.

اخضاعها لاختبارات إحصائية. وظهرت النتائج عدم وجود علاقة معنوية بين المجاميع النقدية الواسعة ومعدلات التضخم في الاقتصاد التشيكي.¹

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية

الفرع الأول: المقارنة بين الدراسات العربية و الدراسة الحالية

الدراسة	عنوان الدراسة	هدف الدراسة	المنهج او النموذج المستخدم	الفترة الزمنية	النتائج
الدراسة الأولى	دراسة قياسية لأثر سعر الفائدة على معدلات التضخم في الجزائر	معرفة حجم تأثير أسعار الفائدة على معدلات التضخم في الجزائر	ARDL	1980-2018	- وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين أسعار الفائدة و التضخم في الجزائر - وجود اثر عكسي لأسعار الفائدة على معدلات التضخم في المديين القصير و الطويل
الدراسة الثانية	دراسة قياسية لأثر كل من سعر الصرف و سعر الفائدة على	تحديد اثر كل من معدل الفائدة و سعر الصرف على التضخم	ARDL	1998-2021	- ان معدل الفائدة يؤثر بشكل سلبي على التضخم في المديين القصير و الطويل.

¹ Stanislavá Hronova et al, **The Relationship between Monetary Aggregates and Inflation – the Case of the Czech Republic**, statistika, volume 103, issue 3, 2023, pp 262-276.

	التضخم في الجزائر				- سعر صرف الدينار مقابل الدولار يؤثر تأثيرا إيجابيا على معدلات التضخم في الاجلين معا.
الدراسة الثالثة	تأثير السياسة النقدية على معدل التضخم في مصر	تحليل مدى فعالية أدوات السياسة النقدية في التأثير على معدل التضخم	ARDL	-1981 2019	- وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين التضخم و المتغيرات المدروسة - السياسة النقدية بمفردها غير كافية لحد من التضخم، ما لم تدعم بسياسات اقتصادية تستهدف معالجة هذه الاختلالات
الدراسة الرابعة	اثر السياسة النقدية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق	تحليل و قياس طبيعة العلاقة بين مؤشرات السياسة النقدية	ARDL	-2004 2022	- وجود علاقة ارتباط بين اغلب مؤشرات السياسة النقدية و متغيرات الاقتصاد الكلي في الاجل القصير - وجود اثر معنوي للسياسة النقدية على ثلاثة متغيرات أساسية تتمثل في

معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي، و معدل التضخم، و صافي الحساب الجاري في الاجل الطويل					
- وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين عرض النقود والاحتياطي النقدي وهوامش المرباحات و التضخم	1994- 2012	الوصفي التحليلي	تحليل اثر السياسة النقدية في خفض حدة التضخم	قياس اثر السياسة النقدية على التضخم في السودان	الدراسة الخامسة
- وجود علاقة تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الاجل) بين المتغيرات محل الدراسة - وجود اثر إيجابي طردي لكل من الانفاق العام وعرض النقود في رفع معدلات التضخم في المنطقة المدروسة	2000- 2024	PANEL	تحليل وقياس اثر كل من عرض النقود والانفاق العام على معدلات التضخم	قياس اثر عرض النقود والانفاق العام على معدل التضخم في دول شمال افريقيا	الدراسة السادسة

الدراسة السابعة	السياسة النقدية ودورها في علاج التضخم في الاقتصاد الليبي	تحليل واقع السياسة النقدية في ليبيا وقياس مدى فاعليتها في كبح جماح التضخم	الوصفي التحليلي	2010-2024	- وجود دور محوري وعلاقة طردية ذات دلالة إحصائية قوية بين التوسع في عرض النقد (M2) وارتفاع مستويات الأسعار - عدم معنوية تأثير سعر الصرف على التضخم في النموذج المدروس
الدراسة الحالية	أثر المتغيرات النقدية على التضخم في الجزائر	تحليل وقياس اثر المتغيرات النقدية على التضخم في الجزائر	Augmented ARDL	1990-2024	- وجود علاقة طردية مباشرة بين المعروض النقدي والتضخم - وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم والمتغيرات النقدية

نلاحظ أن الدراسات العربية تناولت موضوع التضخم والمتغيرات النقدية بصفة مباشرة كما هو موضوع الدراسة الحالية، و تشير أغلب الدراسات المستعرضة إلى وجود علاقة بين معدلات التضخم و المتغيرات النقدية غير أن طبيعة هذه العلاقة ومدى تأثيرها تختلف من دولة إلى أخرى ومن فترة زمنية إلى أخرى، كما تؤكد الدراسات على أهمية التحكم في أدوات السياسة النقدية خاصة المعروض النقدي وسعر الصرف وسعر الفائدة للحد من الضغوط التضخمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الفرع الثاني: المقارنة بين الدراسات الأجنبية و الدراسة الحالية

الدراسة	عنوان الدراسة	هدف الدراسة	المنهج او النموذج المستخدم	الفترة الزمنية	النتائج
الدراسة الأولى	اثر عرض النقود على التضخم في نيجيريا	تحليل و قياس مدى تأثير عرض النقود على معدلات التضخم	ARDL	1981-2021	- وجود علاقة قوية و طويلة الأمد بين التضخم و أسعار الفائدة و بين عرض النقود. - ثبوت علاقة معنوية (إيجابية و سلبية) تربط كلا من الفائدة و المعروض النقدي بظاهرة التضخم في الاجل الطويل
الدراسة الثانية	اثر عرض النقود على التضخم في نيبال	دراسة العلاقة في المدين الطويل و القصير بين عرض النقود و التضخم	ARDL	1964-2018	- وجود علاقة مستقرة طويلة الاجل - تسجيل معامل تصحيح خطأ سالب و معنوي احصائيا
الدراسة الثالثة	الطلب على النقود بمعناها الواسع و اثر أدوات السياسة النقدية على كبح التضخم	معرفة مدى تأثير الطلب على النقود بمعناها الواسع على التضخم	PANEL	1980-2023	- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو العامل الأقوى و الأكثر تأثيرا على طلب النقود في المنطقة

- وجود علاقة طويلة الأمد بين النقود و التضخم					
- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه - وجود رابط سببي أحادي الاتجاه يربط بين عرض النقود وعجز الموازنة	2009-2019	Granger	اختبار اتجاه السببية بين المتغيرات (عرض النقود، عجز الميزانية، التضخم).	تحليل العلاقة بين عرض النقود و عجز الميزانية و معدل التضخم في أذربيجان	الدراسة الرابعة
- وجود اثر طردي ومعنوي في الأمد الطويل لكل من عرض النقود، والانفتاح التجاري، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي - الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وسعر الإقراض الحقيقي يمارسان دورا عكسيا في كبح الضغوط التضخمية	1988-2021	ARDL	تحليل كيفية تأثير الأدوات النقدية (عرض النقود و أسعار الفائدة) على معدلات التضخم	اثر السياسة النقدية على التضخم في اثيوبيا	الدراسة الخامسة
- عدم وجود علاقة معنوية بين المجاميع النقدية الواسعة ومعدلات	2002-2022	تقدير فترات التأخر الزمني (Lag models)	تحديد فترات التأخر الزمني لمعرفة كيف تؤثر التغيرات	العلاقة بين المجاميع النقدية و التضخم-حالة	الدراسة السادسة

التضخم في الاقتصاد التشيكي			في عرض النقود على مستوى الأسعار	جمهورية التشيك	
-	1990-2024	Augmented ARDL	تحليل و قياس اثر المتغيرات النقدية على التضخم في الجزائر	اثر المتغيرات النقدية على التضخم في الجزائر	الدراسة الحالية

على عكس الدراسات العربية نلاحظ أن الدراسات الأجنبية تناولت موضوع التضخم و المتغيرات النقدية بصورة غير مباشرة، مع اختلاف عينات الدراسة و الفترات الزمنية وطرق المعالجة، فقد أجمعت معظم النتائج على وجود تأثير معتبر للمتغيرات النقدية على معدلات التضخم.

خلاصة الفصل

وفي ختام هذا الفصل يتضح ان التضخم يمثل ظاهرة اقتصادية معقدة ومتعددة الابعاد، تتداخل في تحديدها عدة عوامل من بينها المتغيرات النقدية التي تلعب دورا أساسيا في تفسير تحركات المستوى العام للأسعار. وقد بين التحليل النظري ان هناك علاقة وثيقة بين التضخم وكل من المعروض النقدي، سعر الفائدة، وسعر الصرف، حيث تختلف طبيعة هذه العلاقة باختلاف التوجهات النظرية والظروف الاقتصادية. كما تم التوصل الى ان التغيرات في المتغيرات النقدية تؤثر بشكل مباشر على معدلات التضخم، سواء من خلال قنوات الطلب الكلي او عبر تأثيرها على تكاليف الإنتاج والأسعار. بالإضافة الى ذلك، أظهرت الأدبيات النظرية ان فعالية هذه المتغيرات في تفسير التضخم تبقى نسبية. نظرا لتأثرها بعوامل أخرى هيكلية وخارجية.

وعليه فان فهم طبيعة العلاقة بين المتغيرات النقدية والتضخم يعد خطوة أساسية لتحليل هذه الظاهرة، وتمهيدا للدراسة التطبيقية التي تهدف الى قياس مدى تأثير هذه المتغيرات على التضخم في الحالة الجزائرية.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لأثر المتغيرات النقدية على
التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل الأول الى مختلف الجوانب النظرية لكل من المتغيرات النقدية و التضخم والعلاقة بينهما من الناحية النظرية، مع مراجعة و اعتماد بعض الدراسات السابقة المعتمد عليها في دراستنا. يتناول هذا الفصل الجانب التطبيقي الخاص بقياس اثر المتغيرات النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)، باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية و القياسية الحديثة و ذلك لتحديد اهم المتغيرات النقدية التي لها تأثير على معدلات التضخم بالاعتماد على منهجية القياس الاقتصادي و التي تتمثل في نموذج الانحدار الذاتي المعزز للفجوات الزمنية الموزعة المطور **Augmented ARDL** .

و عليه تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: واقع المتغيرات النقدية والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)

المبحث الثاني: الاطار النظري للدراسة

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر المتغيرات النقدية على التضخم خلال الفترة (1990-2024)

المبحث الأول: واقع المتغيرات النقدية والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)

يتناول هذا المبحث دراسة واقع المتغيرات النقدية والتضخم في الجزائر، وذلك من خلال عرض وتوصيف متغيرات الدراسة وتحليل تطورها عبر مختلف المراحل الاقتصادية، بهدف إبراز طبيعة العلاقة بين المتغيرات النقدية والتضخم في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: جمع البيانات وتوصيف متغيرات الدراسة

إن المتغيرات التي تم اعتمادها في الدراسة هي معطيات سنوية ابتداء من سنة 1990 إلى غاية 2024، ويرجع السبب في أخذ البيانات من سنة 1990 إلى أن النظام المصرفي دخل مرحلة جديدة في مسار تطوره بعد صدور قانون النقد والقرض 10\90، أما نهاية الفترة فكانت سنة 2024 لأننا أردنا أن تكون الدراسة إلى غاية أحدث فترة. وتتمثل الخطوة الأولى في تعيين النموذج في تحديد المتغيرات الداخلة في النموذج انطلاقاً من ما توصلت إليه النظرية الاقتصادية.

1. المتغير التابع:

- معدل التضخم (INF): هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ولا يقصد به ارتفاع سعر سلعة معينة وإنما أسعار السلع عموماً.¹

2. المتغير المستقل:

- عرض النقود (M2): هو إجمالي الرصيد النقدي الذي يتم تداوله في الاقتصاد خلال فترة زمنية محددة من السنة.²
- سعر الصرف الحقيقي (TCH): وهو مؤشر اقتصادي يربط بين تقلبات سعر الصرف الاسمي ومستويات الأسعار في الداخل والخارج (معدلات التضخم).³

¹ ضرار العتيبي وزملاؤه، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 281.

² عبد الحليم عمار غربي، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، الإصدار الأول (الالكتروني)، مطبوعات قنطجني (KIE Publications)، 2018، ص 23.

³ سليمان شيباني، أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1963-2006، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009، ص 124.

- سعر الفائدة (RI): هو ثمن الحصول على السلع أو الموارد الآن بدلا من المستقبل.¹

الجدول رقم 1: يوضح متغيرات الدراسة

المتغير	الرمز	المصدر
معدل التضخم	INF	البنك الدولي /https://databank.worldbank.org
المعروض النقدي	M2	البنك الدولي /https://databank.worldbank.org
سعر الصرف	TCH	البنك الدولي /https://databank.worldbank.org
سعر الفائدة	RI	البنك الدولي /https://databank.worldbank.org

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: تحليل تطور متغيرات الدراسة

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى تحليل تطور متغيرات الدراسة وهي موضحة كالآتي:

الفرع الأول: تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)

عرف معدل التضخم في الجزائر تباينات ملحوظة بين الارتفاع والانخفاض وهذا بسبب الظروف الاقتصادية السائدة والإصلاحات المعتمدة. وعليه سنحاول في هذا المطلب استعراض اهم مراحل تطور التضخم في الجزائر وتحليل ابرز العوامل التي ساهمت في تحديد اتجاهاته.

الجدول رقم 2: تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)

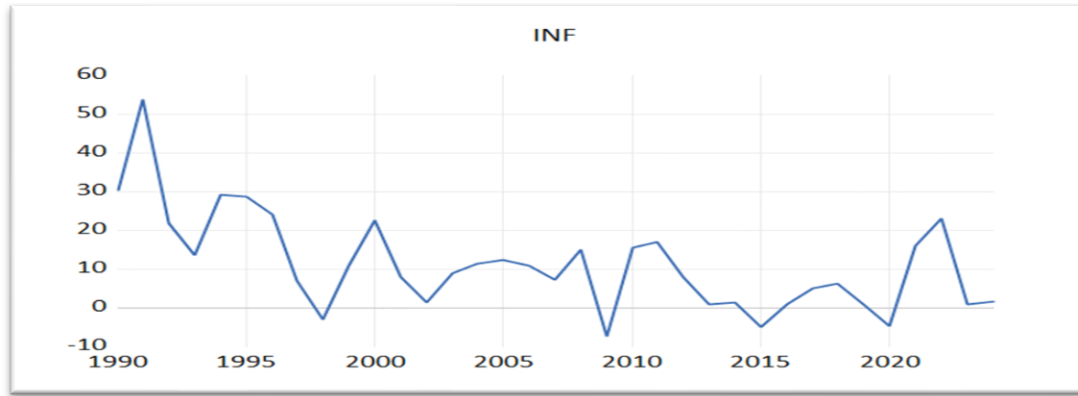
السنوات	التضخم	السنوات	التضخم	السنوات	التضخم
1990	30,2595985	2002	1,37285594	2014	1,45036466
1991	53,7886042	2003	8,94246224	2015	-4,9867448
1992	21,9261145	2004	11,4465038	2016	0,85668822
1993	13,6244247	2005	12,3615933	2017	4,9380073

¹ أجيلة بن عزة، تغير سعر الفائدة الحقيقي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للجزائر للفترة (1990-2013)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، 2019-2020، ص 73.

6,16467836	2018	10,7811838	2006	29,0776473	1994
0,88299283	2019	7,09551579	2007	28,5770375	1995
-4,71138392	2020	15,1178822	2008	24,0219041	1996
15,9325996	2021	-7,37374818	2009	7,00196305	1997
22,9512626	2022	15,5569181	2010	-3,1310887	1998
0,85484104	2023	16,9087084	2011	10,8563363	1999
1,70011466	2024	8,00244654	2012	22,6780092	2000
		0,89275299	2013	8,01436296	2001

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك العالمي
و لتسهيل التحليل نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم 4: تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EViews13

نلاحظ من الجدول والشكل السابقين أن معدلات التضخم في الجزائر عرفت تذبذبًا واضحًا خلال الفترة (1990-2024)، نتيجة التغيرات التي شهدتها الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة. المرحلة الاولى (1990-1996): تميزت هذه الفترة بالانطلاق الفعلي للإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل الهيئات المالية والنقدية الدولية، وقد تضمنت هذه المرحلة تنفيذ البرنامجين الأول و الثاني للاستعداد الائتماني بالإضافة الى برنامج التثبيت الممتد أبريل 1994 وماي 1995،¹ حيث اتسم مسار التضخم في الجزائر خلال هذه الفترة بدرجة عالية من التذبذب وعدم الاستقرار، فقد سجلت بداية التسعينات مستويات تضخم مرتفعة نسبيا ليلج المعدل ذروته سنة 1991 بنسبة 53.78%، وهو أعلى مستوى تم تسجيله خلال هذه المرحلة. ثم سجل التضخم منحى تنازليا تدريجيا خلال سنتي 1992 و 1993، ما يعكس تراجعاً نسبياً

¹ سنوساوي فاطنة، بوشامة مصطفى، محددات التضخم في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1990-2024)، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة لونيبي علي البليدة-02-الجزائر، المجلد 19، العدد 01، 2024، ص 194-195..

في وتيرة ارتفاع الأسعار. غير أن المؤشر عاد للارتفاع مجدداً خلال سنتي 1994 و 1995، إذ تجاوز 28%، قبل أن يسجل انخفاضاً نسبياً سنة 1996 ليستقر عند حوالي 24.02%، إذ تزامنت هذه المرحلة مع التحول الجذري للاقتصاد الجزائري من النمط المخطط نحو اقتصاد السوق وما رافقه من تحرير للأسعار وفق آلية الطلب والعرض، إضافة إلى خفض قيمة الدينار ضمن برامج الاستقرار والتثبيت الهيكلي.¹

المرحلة الثانية (1997-2000): عرف التضخم في هذه المرحلة تذبذباً مع اتجاه عام نحو الانخفاض، حيث اتجه نحو التراجع التدريجي إلى أن بلغ 7% سنة 1997، ويرجع هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى انكماش مستوى الطلب في سوق السلع والخدمات، نتيجة لضعف نمو المداخيل والأجور وعدم مواكبتها لارتفاع المستوى العام للأسعار،² في حين سجلت سنتي 1997 و 1998 تراجعاً كبيراً في الضغوط التضخمية بسبب تحسن الوضعية الاقتصادية الخارجية للجزائر وارتفاع احتياطات الصرف إضافة إلى استقرار السياسة النقدية ما ساهم في استقرار أسعار الاستهلاك³، ثم تعود معدلات التضخم للارتفاع النسبي مع الانتقال إلى سنتي 1999 و 2000 ويعزى هذا التحول اقتصادياً إلى انتقال الاقتصاد الجزائري من مرحلة الاستقرار النسبي بعد برامج التصحيح الهيكلي إلى مرحلة توسع اقتصادي مدفوع بارتفاع الإيرادات النفطية والسيولة النقدية، في ظل ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي مما أدى إلى ظهور ضغوط تضخمية واضحة.

المرحلة الثالثة (2001-2010): اتسم التضخم في هذه المرحلة بتقلبات متفاوتة، حيث سجل 8.01% سنة 2001 جراء نمو احتياطات الصرف، والتي جاءت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي وأيضاً إعادة رسملة البنوك التي أدت إلى وجود سيولة زائدة في الأسواق،⁴ ثم انخفض إلى حوالي 1.37% سنة 2002، وذلك قبل أن يعاود الارتفاع تدريجياً خلال منتصف الفترة ليستقر عند مستويات متوسطة. كما شهدت نهاية المرحلة تذبذباً حاداً، إذ انخفض التضخم إلى -7.37% سنة 2009، ثم ارتفع مجدداً إلى حوالي 15.55% سنة 2010. ويمكن تفسير هذه التطورات بتحسّن أسعار النفط وارتفاع الإيرادات البترولية،

¹ عزازي فريدة، و آخرون، العوامل المؤثرة في التضخم دراسة قياسية لحالة الاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2017)، مجلة الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي، جامعة لونيبي علي-البلدية 2، الجزائر، المجلد 17، عدد خاص، ص 56.

² تواتي سهام، مرجع سبق ذكره، ص 91.

³ Banque d'Algérie, Note d'orientation n°03 du 21 juin 1998 aux banques et établissements Financiers intermédiaires agréés, Algérie 1998, p 01.

⁴ زموري مسعود، بن زروق إيمان، العلاقة بين التضخم والكتلة النقدية في الجزائر بين 1990 و 2013، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، العدد 14، 2018، ص 57-58.

إلى جانب تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي وبرامج دعم النمو، الأمر الذي أدى إلى توسع الكتلة النقدية وارتفاع الإنفاق العمومي والأجور، وهو ما انعكس على تطور معدلات التضخم.

المرحلة الرابعة (2011-2024): فقد استمرت معدلات التضخم في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض، حيث سجلت مستويات مرتفعة نسبياً في بداية الفترة بلغت حوالي 16.90% سنة 2011، وذلك ناتج عن النمو المتزايد للكتلة النقدية و أيضاً الزيادات المعتبرة في الأجور وفي المقابل ضعف إنتاجية العوامل وانخفاض الناتج في الأخير،¹ ثم اتجهت نحو الانخفاض التدريجي لتصل إلى -4.98% سنة 2015، نتيجة الأزمة النفطية والتراجع الكبير في أسعار البترول،² ثم واصل معدل التضخم الارتفاع ليصل إلى 4.93% و 6.16% سنتي 2017 و 2018. وانخفض مجددا سنتي 2019 و 2020 ب 0.88 و -4.71 على التوالي ويعود السبب إلى تراجع النشاط الاقتصادي وانخفاض الطلب الكلي خاصة مع أزمة جائحة كورونا التي أدت إلى تقلص الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، ثم عاود الارتفاع بشكل ملحوظ إلى حوالي 15.93% سنة 2021 و 22.95% سنة 2022 وهذا الأخير هو أعلى مستوى خلال السنوات الأخيرة، ويعزى ذلك أساساً إلى تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية التي أدت إلى ارتفاع الأسعار العالمية خاصة أسعار الطاقة والمواد الغذائية، إضافة إلى زيادة الطلب الداخلي بعد التعافي من جائحة كورونا.³ ثم تنخفض مجدداً إلى حدود 0,85% سنة 2023 و 1.7% سنة 2024 وذلك بسبب تراجع الضغوط التضخمية مقارنة بالسنوات السابقة، نتيجة استقرار نسبي في الأسعار العالمية خاصة أسعار المواد الغذائية والطاقة، إضافة إلى تحسن الإنتاج المحلي وعودة التوازن التدريجي بين العرض والطلب وهو ما ساهم في تباطؤ ارتفاع المستوى العام للأسعار وتحقيق مستويات تضخم معتدلة.⁴

¹ محمد ديمي، أمال تباري، واقع التضخم في الجزائر من خلال معامل الاستقرار النقدي ومعياري فائض الطلب الكلي الداخلي خلال الفترة 2000-2019، مجلة الميادين الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، 2020، ص 180.

² بن صغير فاطمة الزهراء، ناقل زينب، محددات التضخم في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1980-2020)، ملتقى وطني بعنوان: سياسة استهداف التضخم والنمو الاقتصادي وسبل تحقيق برنامج الإقلاع الاقتصادي في الجزائر، جامعة تيسمسيلت -الجزائر-، 25 أكتوبر 2022، ص 08.

³ International Monetary Fund, Algeria : 2022 Article IV Consultation-Press Release ; And Staff Report, IMF Country Report No 23/68, Washington, February 2023, p 01.

⁴ IMF Executive Board Concludes 2023 Article IV Consultation with Algeria, Press Release No 24/100, March 29, 2024, this document is available online at the following link : imf.org, accessed on 20 May 2026.

الفرع الثاني: دراسة تحليلية لتطور المعروض النقدي (M2)

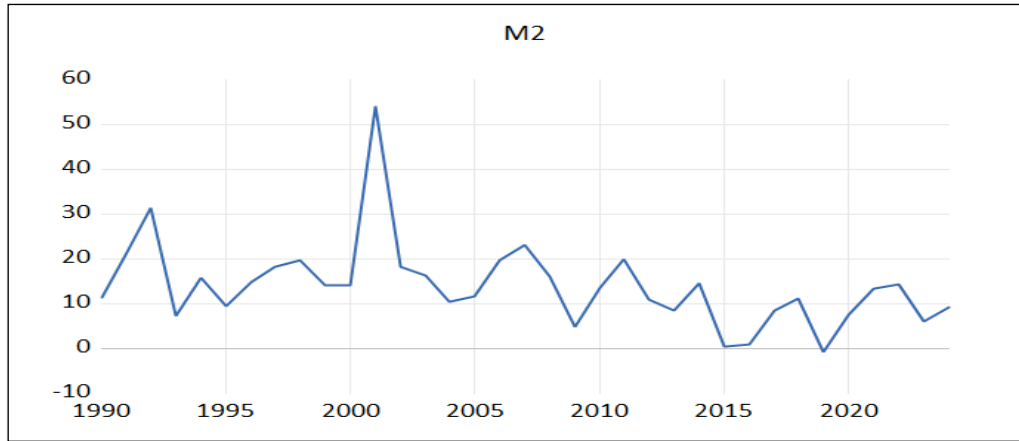
الجدول رقم 3: تطور المعروض النقدي في الجزائر للفترة (1990-2024)

السنوات	المعروض النقدي	السنوات	المعروض النقدي	السنوات	المعروض النقدي
1990	11,4156555	2002	18,0521154	2014	14,4236739
1991	20,8027985	2003	16,3061557	2015	0,29713103
1992	31,2748797	2004	10,4512235	2016	0,8157745
1993	7,29664105	2005	11,6936035	2017	8,380855
1994	15,7048391	2006	19,6447766	2018	11,1022592
1995	9,46358192	2007	23,0907392	2019	-0,75753111
1996	14,6446455	2008	16,0370823	2020	7,44561735
1997	18,2594754	2009	4,8408351	2021	13,1837587
1998	19,5726203	2010	13,5484317	2022	14,3262528
1999	13,9471736	2011	19,9070033	2023	5,99193682
2000	14,1315028	2012	10,9369171	2024	9,03432791
2001	54,0514087	2013	8,40999984		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك العالمي

لتسهيل التحليل نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم 5: تطور المعروض النقدي في الجزائر للفترة (1990-2024)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

يوضح الجدول السابق والمنحنى تطور المعروض النقدي في الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث نلاحظ

أن في:

الفترة الأولى (1990-1994): شهد المعروض النقدي ارتفاعاً قوياً في بداية الفترة، حيث انتقل من

11.41% سنة 1990 إلى 31.27% سنة 1992 كأعلى مستوى بسبب الإصلاحات الاقتصادية، قبل

أن ينخفض بشكل واضح إلى 7.29% سنة 1993، ثم يعاود الارتفاع إلى 15.70% سنة 1994 بسبب خفض العملة الوطنية.¹

الفترة الثانية (1995-2002): تميزت هذه الفترة بنوع من الاستقرار النسبي، حيث سجل انخفاض سنة 1995 بمعدل 9.46% ثم ارتفع خلال السنوات 1996 و 1997 و 1998 بمعدلات 14.64% و 18.26% و 19.57% على التوالي وذلك راجع لانخفاض أسعار النفط في الألفية الثالثة عاد حجم هذه الأصول للتزايد نتيجة لارتفاع أسعار النفط وحقق معدل 14.13% سنة 2000،² إلا أنه سجل ارتفاعاً استثنائياً سنة 2001 بلغ حوالي 54.05% بسبب التزايد القوي للودائع لأجل بالدينار الجزائري والودائع لأجل بالعملة الأجنبية من طرف شركات النفط والغاز،³ قبل أن ينخفض إلى 18.05% سنة 2002 و يرجع ذلك الى الانضباط النقدي الصارم للتحكم في التضخم، مع طفرة مفاجئة عام 2001 نتيجة تحسن الأصول الخارجية (قطاع المحروقات).

الفترة الثالثة (2003-2016): تُظهر هذه المرحلة تذبذباً أقل حدة، حيث انخفض إلى 10.45% سنة 2004، ثم ارتفع إلى 19.64% سنة 2006 واستمر في الارتفاع الى غاية 2008، حيث يعود هذا الارتفاع الى الارتفاع في الأصول الخارجية والانطلاق في البرامج التنموية مثل برنامج دعم النمو الاقتصادي من 2005 الى 2009، ثم بعد ذلك انخفض معدل المعروض النقدي سنة 2009 ليبلغ 4.84% وهذا راجع الى استجابة الاقتصاد الوطني لصدمة انخفاض أسعار البترول، و عاود الارتفاع في السنوات الموالية الى غاية سنتي 2015 و 2016 اين سجل ادنى معدل الذي قدر ب 0.29 و 0.81 على الترتيب وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط.⁴

الفترة الرابعة (2017-2024): تزايد المعروض النقدي سنتي 2017 و 2018 بمعدلات 8.38% و 11.1% على التوالي و ذلك ناجم عن الارتفاع القوي للودائع تحت الطلب على مستوى المصارف، وارتفع حجم النقد المتداول بسبب دخول التمويل غير التقليدي حيز التنفيذ من 14974.6 مليار دج سنة 2017

¹ نوال بولعود، مسعود زموري، تأثير إيرادات النفط على المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية (دراسات اقتصادية)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، المجلد 02، العدد 29، 2016، ص 161.

² نفس المرجع السابق، ص 161.

³ النعماني أمينة، وآخرون، تقييم مسار العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، جامعة أدرار، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، 2018، ص 15.

⁴ جواهر صليحة، تومي صالح، دراسة تحليلية لأسباب التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجزائر 03، الجزائر، المجلد 11، العدد 01، 2019، ص 140-141.

إلى 16636.7 مليار دج سنة 2018.¹ كما سُجلت قيمة سالبة سنة 2019 (-0.75%)، ثم ارتفع مجددًا إلى 14.33% سنة 2022، قبل أن يتراجع إلى 5.99% سنة 2023 ويستقر عند 9.03% سنة 2024 و هذا نتيجة تراجع صافي الأصول الخارجية نتيجة صدمات أسعار النفط (2014) والركود الاقتصادي العالمي الذي صاحب جائحة كورونا².

الفرع الثالث: دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف الجزائري

الجدول رقم 4: تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)

السنوات	سعر الصرف	السنوات	سعر الصرف	السنوات	سعر الصرف
1990	8,95750833	2002	79,6819	2014	80,5790167
1991	18,472875	2003	77,394975	2015	100,691433
1992	21,836075	2004	72,06065	2016	109,443067
1993	23,3454067	2005	73,2763083	2017	110,973017
1994	35,0585008	2006	72,6466167	2018	116,593792
1995	47,6627267	2007	69,2924	2019	119,353558
1996	54,7489333	2008	64,5828	2020	126,7768
1997	57,70735	2009	72,6474167	2021	135,064058
1998	58,7389583	2010	74,3859833	2022	141,994975
1999	66,573875	2011	72,9378833	2023	135,842933
2000	75,2597917	2012	77,5359667	2024	134,053242
2001	77,2150208	2013	79,3684		

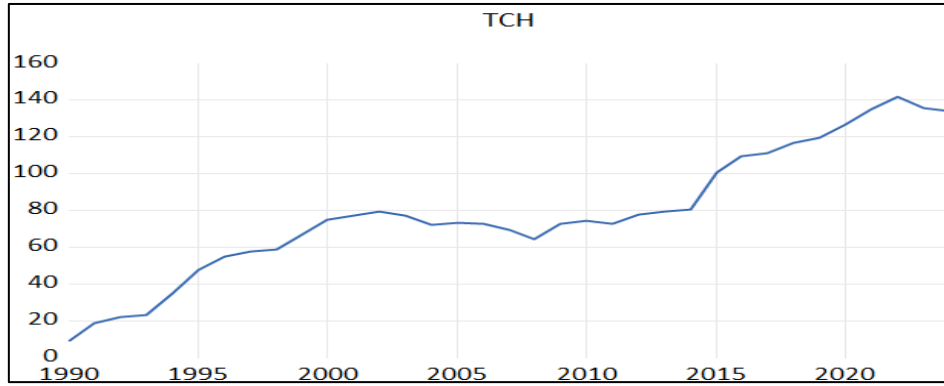
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك العالمي

¹ قشام إسماعيل، عباس خديجة، دراسة تحليلية تقييمية لدور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، المجلد 11، العدد 02، 2021، ص 61.

² Razika CHAABNA, Mahfoud BOULKSIBAT, the impact of money supply and exchange rate on gross domestic product—an empirical study on the algerian economy using ARDL for the period (1990-2021), journal Akofena, volume 1, issue 12, 2024, pp 247-248.

لتسهيل التحليل نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم 6: تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن :

الفترة الأولى (1990-1995): تميزت هذه الفترة بارتفاع سريع ومتواصل في سعر الصرف، حيث انتقل من حوالي 8.95 دج للدولار سنة 1990 الى حوالي 47.66 دج سنة 1995 ما يعكس تراجعاً كبيراً في قيمة الدينار الجزائري، ويرجع ذلك أساساً الى تطبيق إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق تحت إشراف صندوق النقد الدولي، وقد تمحور هذا البرنامج حول التخلي عن نظام سعر الصرف الثابت والتحول نحو آلية مرنة تتحدد وفقاً لمعطيات السوق؛ حيث توج هذا التوجه بإبرام اتفاقية الاستعداد الائتماني مع الصندوق في أبريل 1994 لإعادة جدولة الديون الخارجية، مع الالتزام بتحرير التجارة الخارجية وتسريع وتيرة الانفتاح الاقتصادي. وابتداءً من أكتوبر 1994 انتقلت الجزائر رسمياً الى تطبيق نظام التعويم المدار لتحديد قيمة الدينار؛ اذ أصبح سعر الصرف يخضع للتعديل بناء على مستويات احتياطات النقد الأجنبي والذهب المتوفرة لدى الدولة.¹

الفترة الثانية (1996-2008): عرفت هذه المرحلة استمرار ارتفاع سعر الصرف ولكن بوتيرة أبطأ نسبياً، حيث ارتفع من حوالي 54.74 دج للدولار سنة 1996 الى حوالي 72.64 دج سنة 2006 وتفسر هذه المرحلة باستمرار سياسة التخفيض التدريجي لقيمة الدينار التي انتهجها بنك الجزائر من أجل الحفاظ على التوازنات الخارجية وتحسين القدرة التنافسية للصادرات. كما شهدت بداية الالفية ارتفاعاً معتبراً في أسعار النفط، ما أدى الى زيادة الإيرادات النفطية وارتفاع الاحتياطات الأجنبية، وهو ما ساهم في تحقيق

¹ كريمة جلطي، عبد الله بن منصور، اثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على التجارة الخارجية خلال الفترة 1994/2017، مجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، المجلد 14، العدد 01، 2020، ص 57.

نوع من الاستقرار النسبي لسعر الصرف. إلا أن التوسع في الانفاق الحكومي وبرامج الإنعاش الاقتصادي أدى إلى ارتفاع المعروض النقدي والسيولة، مما ولد ضغوطاً تضخمية حافظت على الاتجاه التصاعدي لسعر الصرف، في سنة 2007 وصل إلى حدود 69 دينار للدولار الواحد بسبب أزمة الرهن العقاري التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي وارتفاع أسعار البترول وهو ما أثر على قيمة الدولار الأمريكي عالمياً.¹

الفترة الثالثة (2009-2014): شهدت هذه الفترة نوعاً من الاستقرار النسبي في سعر الصرف، حيث تراوح بين 72 دج و 80 دج مع بعض التذبذبات المحدودة، ويرجع ذلك إلى تحسن الوضعية المالية الخارجية للجزائر بفضل ارتفاع أسعار النفط، ما سمح بتدعيم احتياطات الصرف وتقوية قدرة البنك المركزي على التدخل في سوق الصرف. كما ساهمت السياسة النقدية الحذرة نسبياً في الحد من التذبذبات الحادة لسعر الصرف. غير أن الاقتصاد الجزائري بقي معتمداً بشكل كبير على قطاع المحروقات، الأمر الذي جعل استقرار سعر الصرف هشاً ومرتبكاً بتقلبات أسعار النفط العالمية.

الفترة الرابعة (2015-2024): تواصل هذا التصاعد خلال السنوات اللاحقة إذ تجاوز سعر الصرف 100 دينار ابتداءً من سنة 2015، ليستقر عند مستويات تفوق 130 ديناراً خلال الفترة 2022-2024. حيث أن هذه المرحلة تأثرت فيها قيمة الدينار بشكل مباشر بالتقلبات في أسعار النفط كونه المورد الأساسي للصادرات، بالإضافة إلى استمرار العجز التجاري وقد تدخل بنك الجزائر بانتظام في سوق الصرف للحد من التقلبات المفردة والحفاظ على استقرار نسبي دون تبني مرونة كاملة. وقد تعمقت هذه الضغوط بفعل أزمة كوفيد-19، مما دفع السياسة النقدية نحو تعديلات أكثر تكيفاً لمواجهة القيود المالية وانخفاض الاحتياطات الأجنبية. وبحلول عام 2023، أصبح نظام سعر الصرف في الجزائر أكثر مرونة وتكيفاً، سعياً لتحقيق التوازن بين الاستقرار الاقتصادي الكلي والتنافسية الخارجية تحت الإشراف المباشر للسلطات النقدية، ويظهر هذا التطور أن سعر الصرف عرف تغيرات مستمرة عبر مختلف المراحل الزمنية، تعكس في جوهرها التحولات في السياسات الاقتصادية والارتباط الوثيق بالمتغيرات الخارجية وسوق الطاقة العالمي.²

¹ حسان بخيت، قراءة تحليلية لتطور العرض النقدي، سعر الصرف والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف-الجزائر، المجلد 15، العدد 20، 2019، ص 226-227.

² Elmerahi Bachir, Benbayer Habib, **Testing Frankels Monetary Model in Algeria Evidence from 1995 to 2023**, journal of economic additions, volume 09, issue 02, 2025, p 730.

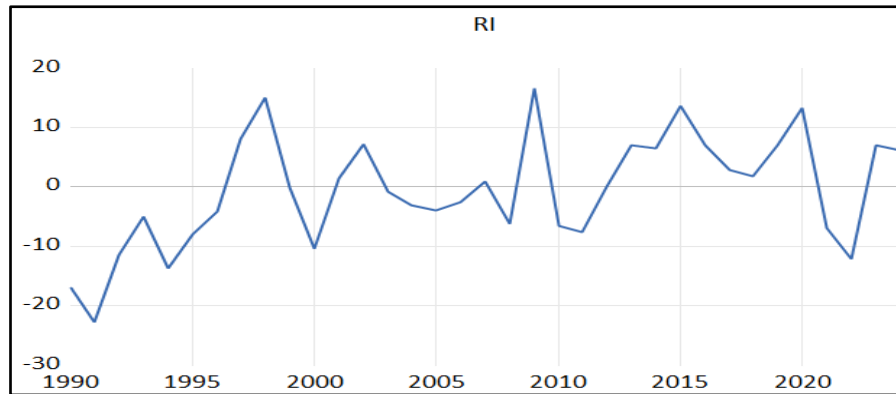
الجدول رقم 5: تطور سعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)

السنوات	سعر الفائدة	السنوات	سعر الفائدة	السنوات	سعر الفائدة
1990	-17,09	2002	7,1128285	2014	6,4559998
1991	-22,77	2003	-0,75036145	2015	13,6683506
1992	-11,42	2004	-3,09251854	2016	7,08263567
1993	-4,95	2005	-3,8817475	2017	2,91790628
1994	-13,75	2006	-2,51051998	2018	1,72874977
1995	-7,90216594	2007	0,84455844	2019	7,05471455
1996	-4,04920736	2008	-6,18312466	2020	13,3398767
1997	8,13664538	2009	16,5976145	2021	-6,84242363
1998	15,1040086	2010	-6,53956357	2022	-12,1603164
1999	-0,09592263	2011	-7,62022649	2023	7,08459692
2000	-10,334378	2012	-0,00226526	2024	6,19457054
2001	1,37540694	2013	7,04435829		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك العالمي

لتسهيل التحليل نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم 7: تطور سعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

حسب ما بينه المنحنى والجدول أعلاه فإن معدلات الفائدة في الجزائر خلال فترة الدراسة عرفت تطوراً

متبايناً:

الفترة الأولى (1990-1999): بدأت هذه الفترة بانخفاض حاد جداً في سعر الفائدة الحقيقي ليصل

الى ادنى مستوياته بين سنتي 1991 و1994 بمعدلات -22.77% و-13.75%، ثم شهدت قفزة قوية

وارتفاعاً حاداً ومفاجئاً في سنة 1998 ليصل الى 15.1% ويرجع ذلك الى ارتفاع معدلات التضخم على

معدلات الفائدة الاسمية الدائنة والمدينة، في المقابل حققت معدلات الفائدة الحقيقية نسب موجبة الا بعد سنة 1997.¹

الفترة الثانية (2000-2009): تميزت هذه الفترة بالتذبذب حول الصفر، مع اتجاه عام نحو الانخفاض الطفيف خلال السنوات 2003 و 2006 بمعدلات -0.75% و -2.51%، ثم استقرار نسبي قبل ان تعود للارتفاع في 2009 بمعدل 16.59% حيث شهدت هذه الفترة ارتفاعا كبيرا في أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما أدى الى تدفقات ضخمة من العملة الصعبة وتراكم احتياطي الصرف وبالتالي حدوث سيولة مصرفية مفرطة في السوق الجزائري ولمواجهة خطر التضخم الناجم عن هذه السيولة الكبيرة، قام بنك الجزائر بامتصاص السيولة عبر آليات نقدية (مثل رفع الاحتياطي القانوني وتفعيل عمليات السوق المفتوحة). استقرار معدلات التضخم نسبيا في هذه الفترة جعل سعر الفائدة الحقيقي يتحرك في مستويات مستقرة وقريبة من الصفر او سالبة قريبا منه.

الفترة الثالثة (2010-2019): تميزت الفترة بحدوث تذبذبات حادة متتالية حيث كان هناك ارتفاع ملحوظ حول 2010 و 2015 بنسب تقدر ب -6.54% و 13.67% على التوالي ثم انخفاضات متتالية، تليها ارتفاع في 2019، وهو ما يعكس حالة الاستقرار النقدي خلال هذه المرحلة. ويرجع ذلك أساسا الى الصدمة النفطية العكسية التي شهدتها الجزائر سنة 2014 نتيجة الانهيار الحاد في أسعار النفط، الامر الذي أدى الى تفاقم عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات وتراجع الإيرادات الخارجية للدولة. ولمواجهة هذا الوضع اتجهت السلطات النقدية في أواخر سنة 2017 الى اعتماد التمويل غير التقليدي بعد تعديل قانون النقد والقرض، من خلال لجوء الخزانة العمومية الى التمويل المباشر من بنك الجزائر، مما تسبب في ضخ كميات كبيرة من السيولة النقدية دون ان يقابلها ارتفاع حقيقي في الإنتاج، وهو ما أدى الى زيادة الضغوط التضخمية وتراجع القوة الشرائية للدينار، لينعكس ذلك مباشرة على عدم استقرار سعر الفائدة الحقيقي وتذبذبه خلال هذه الفترة.

الفترة الرابعة (2020-2024): انخفاض حاد جدا في سنتي 2021 و 2022 ليصل الى قيم سالبة قوية حوالي -12%، وهذا بسبب تداعيات جائحة كورونا التي أدت الى ركود اقتصادي، متبوعا بتضخم مستورد عالمي ناتج عن اختلال سلاسل الامداد وارتفاع أسعار المواد الأساسية عالميا بعد الحرب الروسية

¹ حساني بوحسون، وآخرون، تقييم فعالية قناة سعر الفائدة في نقل آثار السياسة النقدية الى القطاع الحقيقي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نماذج SVAR للفترة (1990-2017)، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة احمد دراية-ادرار، الجزائر، المجلد 09، العدد 03، 2021، ص 396.

الأوكرانية. هذا التضخم المرتفع محليا وعالميا اكل القيمة الفردية للفائدة ودفع بسعر الفائدة الحقيقي الى النطاق السالب بشكل حاد، يعقبه ارتفاع ملحوظ في سنتي 2023 و 2024 بمعدلات 7.08% و 6.19%، حيث يعود هذا الارتفاع هنا الى السياسة النقدية الجديدة لبنك الجزائر، حيث تم التركيز على مكافحة التضخم عبر رفع أسعار الفائدة وتثمين قيمة الدينار الجزائري للحد من التضخم المستورد. تراجع معدلات التضخم النسبي مع تشديد السياسة النقدية سمح لسعر الفائدة الحقيقي بالارتفاع مجددا والدخول في النطاق الموجب.

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

تم التطرق في هذا المبحث للإطار النظري لمنهجية الدراسة من خلال عرض أهم الأساليب القياسية المعتمدة في تحليل السلاسل الزمنية مع التركيز على منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع المطور (Augmented ARDL) إضافة إلى مختلف الاختبارات القياسية المستخدمة في الدراسة.

المطلب الأول: الإطار النظري لمنهجية الدراسة

الفرع الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية: تعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية خطوة أولية لا بد القيام وذلك لعدة أسباب نذكر منها ما يلي:¹

- إذا كانت السلسلة الزمنية غير مستقرة: فهذا يعني أنها ستمكننا بدراسة الظاهرة قيد الفترة الدراسة الحالية فقط، مما يجعل السلسلة الزمنية تدور في حلقة معينة، كما أنه لا يمكننا تعميم النتيجة على فترات زمنية أخرى ، ولا نستطيع استخدامه في أغراض التنبؤ ذلك لأن السلسلة الزمنية الغير مستقرة ، ستكون ذات قيمة عملية ضعيفة جدا . بالإضافة إلى هذا قد نقع في مشكلة الانحدار الزائف أين يكون لدينا معامل تحديد R^2 مرتفع، وقيمة إحصائية ستودنت T تعطي نتائج معنوية، ولكن النتيجة قد لا يكون لها معنى اقتصادي، هذا يأتي من أن نتائج الانحدار قد لا تكون متسقة. مما يجعل نتائج الاختبارات الإحصائية غير صحيحة،
- أما السلاسل الزمنية المستقرة تكون الصدمات مؤقتة، وتأثيرهم عبر الزمن سوف يتلاشى كما تعود لقيم المتوسط في المدى الطويل.

ولمعرفة استقراره السلاسل الزمنية يمكن أن يتبين لنا ذلك من خلال المنحنى البياني أو التطرق إلى استخدام اختبارات الكشف عن جذر الوحدة، حيث تساعدنا هذه الاختبارات في تحديد الطريقة الملائمة لجعل السلسلة مستقرة. ومن أجل فهم هذه الاختبارات لا بد من التفريق من معرفة أنواع النماذج غير المستقرة. أنواع النماذج الغير مستقرة: ونميز بين نوعين من النماذج غير مستقرة نذكرها كالآتي :

¹ بن صغير فاطمة الزهرة، تكنولوجيا الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تحليل اقتصاد كلي وقياسي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، جامعة القليعة، تيبازة، الجزائر، 2019-2020، ص

❖ النموذج TS «Trend Stationary»: هذه النماذج يكون متوسط الحسابي $E(Y_t)$ مرتبط بالزمن وتأخذ شكل كثير حدود من الدرجة الأولى ويكتب على الشكل التالي:

$$Y_t = a_0 + a_1 t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

حيث يمثل ε_t تشويش أبيض.

وبإمكاننا أن نجعل هذه السلسلة مستقرة وذلك بتقدير المعالم $\hat{a}_0$ ، $\hat{a}_1$ بطريقة المربعات الصغرى العادية،

وطرح المقدار $\hat{a}_0 + \hat{a}_1 t$ من Y_t ، أي $Y_t - \hat{a}_0 + \hat{a}_1 t$ ،

• النموذج DS «Differency Stationary»: هذه النماذج أيضا غير مستقرة وتبرز عدم استقرارية

عشوائية Stochastic، وتأخذ الشكل التالي:

$$Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

ويمكننا جعلها مستقرة باستعمال الفروقات كما يلي:

$$\nabla^d Y_t = \beta + \varepsilon_t$$

β : ثابت و d : درجة الفروقات

وغالبا تستعمل الفروقات من الدرجة الأول في هذه النماذج أي أن $d = 1$ ونكتب من الشكل:

$$\nabla Y_t = \beta + \varepsilon_t$$

اختبار استقرارية السلاسل: ونقول عليه أيضا اختبار جذر الوحدة K نفترض نموذج من الشكل AR(1)

لسلسلة أحادية على الشكل التالي:

$$Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

ε_t : حد الخطأ العشوائي، والذي يفترض فيه: وسط حسابي معدوم، تباين ثابت، وقيم غير مرتبطة (عندئذ

يسمى حد الخطأ أو التشويش الأبيض).

يلاحظ أن معامل الانحدار يساوي الواحد، وإذا حدث هذا في الواقع فإن ذلك يؤدي إلى وجود مشكلة جذر الوحدة، أي عدم استقرار بيانات السلسلة. حيث يوجد هناك اتجاه زمني في البيانات، ولذا إذا قمنا بتقدير الصيغة التالية:

$$Y_t = \varphi Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots (4)$$

حيث تكون لدينا فيها ثلاث حالات حسب قيم φ

- الحالة الأولى: السلسلة t مستقرة، والملاحظات الحالية لها وزن أكبر من الملاحظات الماضية.

- الحالة الثانية: $\varphi = 1$ السلسلة X_t غير مستقرة، والملاحظات الحالية لها نفس وزن الملاحظات الماضية، وبالتالي يجب تحديد درجة تكامل السلسلة.

- الحالة الثالثة: $|\varphi| > 1$: السلسلة X_t غير مستقرة، وتباينها يتزايد بشكل أسي مع (t) والملاحظات الماضية لها وزن كبير مقارنة بالملاحظات الحالية.

وتعرف السلسلة التي يوجد لها جذر مساوي للوحدة بسلسلة السير العشوائي Random Walk Time «Series»، وهي أحد الأمثلة لسلسلة غير الساكنة.

ويمكن إعادة صياغة المعادلة (4)، بعد طرح من طرفها Y_{t-1} نتحصل على المعادلتين التاليتين:

$$\Delta Y_t = (\varphi - 1)Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (5)$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (6)$$

حيث يمثل لنا $\nabla Y_t = Y_t - Y_{t-1}$ و $\lambda = \varphi - 1$ الآن يصبح لدينا الفرضيات كالتالي:

$$\begin{cases} H_0 : \lambda = 0 \\ H_1 : \lambda \neq 0 \end{cases}$$

فإذا تحققت فرضية العدم أي ثبت أن $\lambda = 0$ ، فإن السلسلة الأصلية تكون غير مستقرة ، ومعنى هذا $\nabla Y_t = \varepsilon_t$ ، وإذا كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة السير العشوائي ساكنة أو مستقرة فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى "Integrated of Order 1" ونرمز لها $I(1)$ ، أما إذا كانت السلسلة ساكنة أو مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية ونرمز لها $I(2)$ وهكذا، أما إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة أو ساكنة يقال أنها متكاملة من الرتبة صفر أو عند المستوى ونرمز لها $I(0)$.

ويوجد العديد من الاختبارات للكشف عن جذر الوحدة في السلاسل الزمنية ومن أهم هذه الاختبار نذكر منها الآتي "

اختبارات ديكي فولر (Dickey Fuller -1979) ويعتمد هذا الاختبار على ثلاث عناصر والممثلة

كالآتي :

- صيغة النموذج؛
- حجم العينة؛
- مستوى المعنوية.

ويستخدم في إجراء هذا الاختبار ثلاث نماذج مختلفة تتمثل في:

- **النموذج الأول:** وهذا النموذج خالي من حد الثابت ومتغير الاتجاه الزمني، ويكتب على الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{أو} \quad Y = \varphi Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots (7)$$

ويستخدم في إجراء هذا الاختبار ثلاث نماذج مختلفة تتمثل في:

- **النموذج الأول:** وهذا النموذج خالي من حد الثابت ومتغير الاتجاه الزمني، ويكتب على الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{أو} \quad Y = \varphi Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots (7)$$

- **النموذج الثاني:** وهذا النموذج خالي من متغير الاتجاه الزمني، ويكتب على الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + \varepsilon_t \quad \text{أو} \quad Y_t = \varphi Y_{t-1} + c + \varepsilon_t \dots \dots (8)$$

- **النموذج الثالث:** ويحتوي هذا النموذج على كل من الثابت ومتغير الاتجاه الزمني، ويكتب على شكل التالي:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t \quad \text{أو} \quad Y_t = \varphi Y_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t \dots \dots (9)$$

ولإجراء اختبار DF وتحقق من فرضية العدم H_0 والتي تعني المتغير له مسلك عشوائي بينما الفرضية الثانية فتعني أنه مستقر. حيث تقوم هذه الطريقة على تقدير المعالم ϕ ، ونرمز لها بالرمز $\hat{\phi}$ للنماذج الثلاثة بعدما نقوم بحساب $t_{\hat{\phi}}$ الذي يمثل اختبار ستودنت «Student» وتقدير صيغة النموذج الأول نتحصل على المعادلة التالية :

$$t_{\hat{\phi}} = \frac{\hat{\phi}}{\sigma_{\hat{\phi}}} \dots\dots\dots(10)$$

وبعدها نقارن قيمة المحسوبة بالجدولية فنأخذ القرار حسب الحالتين التاليتين:

- الحالة الأولى:** إذا كانت $t_{\hat{\phi}}$ المحسوبة $t_{\hat{\phi}} < t_{\text{جدولية نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل}}$ وبالتالي تكون السلسلة ساكنة أو مستقرة،
- **الحالة الثانية:** إذا كانت $t_{\hat{\phi}}$ المحسوبة $t_{\hat{\phi}} > t_{\text{جدولية نقبل فرضية العدم وبالتالي تكون السلسلة غير ساكنة أو غير مستقرة. ويجب أن نراعي هنا أننا نقارن القيم المطلقة لكل من } t_{\text{المحسوبة و } t_{\text{الجدولية بغض النظر عن الإشارة.}}$

ومن عيوب اختبار ديكي-فولر DF، لا يصبح ملائماً إذا وجدت هناك مشكلة ارتباط ذاتي في الحد العشوائي أو ما يسمى بالارتباط التسلسلي «Serial Correlation»، وذلك بالرغم من كون بيانات المتغيرات المدرجة في العلاقة المقدرة قد تكون مستقرة. وعندئذ نلجأ لاستخدام اختبار آخر يسمى اختبار ديكي-فولر الموسع «Augmented Dickey-Fuller (ADF)».

اختبار ديكي-فولر الموسع «Augmented Dickey-Fuller (ADF)»: طور ديكي وفولر (1981) اختبار يسمى باختبار ديكي فولر المطور (ADF) وهو يحمل نفس خصائص DF، إلا أنه يختلف معه في طريقة التقدير فهو يقترح تعديل لاختبارات متباينات إضافية للمتغير التابع من أجل التخلص من الارتباط الذاتي ، وطول المتباينات في النماذج الثلاث يتحدد بمعيار أكايك Information Criterions Akaike وشوارتز «Schwartz Bayesian Criterions» إذ يستخدم الفروقات ذات الفجوة الزمنية ∇Y_{t-j+1} ، ويتم إدراج عدد من الفروقات ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي ، كما أنه يركز على فرضية $|\phi| < 1$ ، ويعتمد في عملية التقدير على طريقة المربعات الصغرى.

3. اختبار فيليبس وبيرون : Phillips and Perron Test (1988) واعتمد الباحثان في هذا الاختبار على نفس التوزيعات المحدودة لاختبار DF و ADF ، كمان هذا الاختبار يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي

للأخطاء، في حين نجد ان اختبار ADF مبني على افتراضات أن حد الخطأ مستقل احصائياً ، ويتضمن ثابت . ولهذا السبب عند استخدام اختبار ADF يجب التأكد من أن حد الخطأ غير مرتبط وأنه يتضمن تباين ثابت. اما اختبار PP فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية

المطلب الثاني: تعريف نموذج Augmented ARDL

يعد نموذج الابطاء الزمني الموزع ذو الانحدار الذاتي المطور (Autoregressive Distributed Lag Model) الذي اقترحه "McNown et al" (2018) من الأساليب القياسية الحديثة المستخدمة في تحليل العلاقات الزمنية والديناميكية بين المتغيرات الاقتصادية. بما في ذلك التأثيرات الطويلة والقصيرة الأمد على مر الزمن، لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية سواء كانت علاقة إيجابية أو سلبية، وقوة تأثيرها، ويعتبر تطويراً لنموذج (Autoregressive Distributed Lag Model-ARDL) أو مكماً له،¹ وتبرز القيمة العلمية لهذا النموذج في قدرته على تحديد وجود علاقات توازنية طويلة المدى بين المتغيرات حتى في حال اختلاف رتبة تكاملها، سواء كانت متكاملة عند المستوى $I(0)$ او عند الفرق الأول $I(1)$. كما يتميز هذا المنهج بكونه أكثر كفاءة وقوة (Robust) في حالة العينات الصغيرة مقارنة بالاختبارات التقليدية كاختبار "Johansen" و "Engle-Granger" التي قد تعطي نتائج غير دقيقة في مثل هذه الحالات.²

أما من الناحية المنهجية يهدف نموذج ARDL المطور (AARDL) إلى معالجة بعض القصور في النموذج القياسي ل "بيساران وآخرون" (2001)؛ ولعلاج هذا القصور وتجنب المعادلات غير الدقيقة اقترح "McNown et al" (2018) اختباراً تكميلياً ثالثاً (اختبار F أو t إضافي على معاملات المتغيرات المستقلة المتأخرة) عندما يكون المتغير التابع متأخراً وذو دلالة إحصائية، مما يسمح بالتحقق بدقة من دلالة المتغيرات المستقلة و تجنب الاعتماد المفرط على فرضية التكامل من الدرجة الأولى $I(1)$ ، وهو ما يمنح تأكيداً قوياً على وجود ارتباط وثيق وطويل الأجل بين متغيرات الدراسة.³

¹ عامر محمد الحسين وآخرون، استخدام انموذج Augmented ARDL المعزز في قياس أثر أدوات السياسة المالية على البعد الاقتصادي لمؤشر التنمية المستدامة في العراق للمدة من 1990-2020، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتصرف، جامعة سوسة، تونس، العدد 81، 2024، ص 203.

² Kriskkumar, k , et al., Investigating the Asymmetric Effect of Oil Price on the Economic Growth in Malaysia : Applying Augmented ARDL and Nonlinear ARDL Techniques, SAGE Open, Volume 12, issue 01, 2022, p 06.

³ Ayad, H, et al ., The spillover effects of uncertainty and globalization on environmental quality in India : Evidence from combined cointegration test and augmented ARDL , Frontiers in Environmental science, Volume 11, 2023, p 05 .

المطلب الثالث: خطوات تطبيق منهجية الانحدار الذاتي ذي الابطاء الموزع

المطور Augmented ARDL:

بناء على ما تم لنا ذكره سابقا تتمثل لنا الخطوات المتبعة في عملية التقدير كالتالي: ¹

-أولا: دراسة استقراره السلاسل الزمنية: وتعد خطوة أولية وضرورية لابد القيام بها قبل عملية التقدير نموذج، وذلك باستعمال اختبارات الجذر الوحدة للكشف عن درجة استقرارية السلاسل الزمنية هل هي متكاملة عند $I(0)$ أو $I(1)$ او ما بين الدرجة واحد والصفر، وأنها لا تتعدى درجة التكامل من الدرجة الثانية $I(2)$ ،

-ثانيا: تحديد درجة الابطاء النموذج: حتى يتم تقدير النموذج الرياضي لابد من اختيار درجات التأخير الملائمة لكل متغيرة وفقا لمعايير $AKAIC(AIC)$ و $SCHWARTZ (SC)$ إذ يتم اختيار طول الفترة طبقا لأصغر قيمة لكل من المعيارين .

-ثالثا: اختبار الحدود (*Bounds test*): ليتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفقا لمنهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، لابد من المرور عبر اختبار الحدود (*Bounds test*)، لمعرفة ما إذا كانت توجد علاقة طويلة الأمد بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

وتقوم نتائج اختبار الحدود (*bounds test*) على اختبار صحة الفرضيتين التاليتين:

عدم وجود علاقة طويلة الاجل: H_0

وجود علاقة طويلة الاجل: H_1

ويتم رفض فرضية العدم إذا ما كانت إحصائية فيشر المحسوبة أقل من الحد الأعلى للحدود الموضوعة

-رابعا: تقدير النموذج Augmented ARDL: حيث من خلال هذا التقدير نتحصل على نموذج تصحيح الخطأ غير مقيد والعلاقة قصيرة المدى وطويلة المدى في أن واحد حيث يمكننا بتقدير نموذج سواء في المدى الطويل ثم المرور بالمدى القصير ونموذج تصحيح الخطأ أو العكس.

اختبارات تشخيص النموذج : وتعتبر هذه الاختبارات اختبارات ثانوية والغرض منها هو التأكد من أن النموذج لا يعاني من المشاكل القياسية ومن بين هذه الاختبارات نذكر منها الاتي:

¹ بن صغير فاطمة الزهرة، مرجع سبق ذكره، ص

اختبار **Breusch-Pagan-Godfrey** : وقد تم تقديم هذا الاختبار عام 1989، وهو يقوم على الكشف مشكلة عدم ثبات التباين الحد العشوائي Heteroscedasticity، والتي تتمثل في تغير الحد العشوائي مع تغير قيم المتغير التفسيري، أي أن هناك ارتباط بين الحد العشوائي والمتغير التفسيري. وبالتالي الاخلال بإحدى الافتراضات الأساسية لعمليات التقدير بطريقة المربعات الصغرى، والمتمثل في ثبات تباين الحد العشوائي والذي يطلق عليها Homoscedasticity. وباختلال هذا الافتراض يجعل من عملية التقدير **OLS** تتصف بعدم الكفاءة، وإن كانت تتصف بعدم التحيز والاتساق، و يعد اختبار Breusch-Pagan-Godfrey إحدى الاختبارات المستعملة في الكشف عن هذا المشكل، والذي يعتمد بدوره كذلك على فكرة مضاعف لاجرنج، حيث يقوم بتقدير ما يسمى بالانحدار المساعد، وذلك من أجل اختبار مدى وجود علاقة جوهرية بين e_t^2 والذي يمثل تباين الحد العشوائي والمتغير X_t والتي تمثل بعض أو كل المتغيرات التفسيرية في النموذج، فبعد عملية التقدير نتحصل على القيمة $\frac{e_t^2}{\delta^2}$ ويتم اختبار فرضية عدم والتي تنص على:

$$H_0 = \alpha_1 = \alpha_2 \dots = \alpha_p = 0.$$

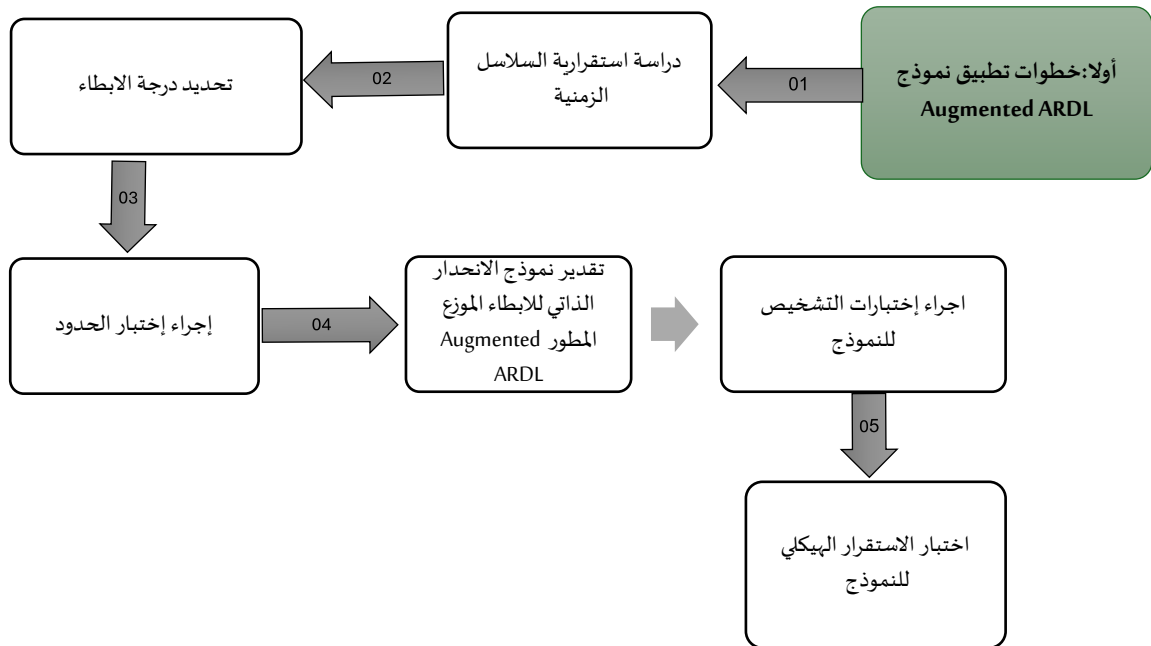
وبمقارنة القيم المقدرة لمجموع مربعات الانحدار بإحصائية $\chi^2_{p,\alpha}$ فإذا كانت أقل نقبل فرضية عدم وبالتالي لا توجد مشكلة عدم ثبات التباين والعكس صحيح.

- اختبار « **Ramsey RESET** » : ويعد هذا الاختبار من بين الاختبارات الكشف والتشخيص عن الأخطاء، والتي تؤدي بدورها على التعرف على مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج، فحسب Ramsey اعتبر أن للأخطاء موصفات مختلفة كالمتغيرات المحذوفة، عدم صحة المعادلة، (العلاقة بين X و u)، ويتم التأكد من ملائمة تحديد النموذج من خلال حساب إحصائية F حيث يتم قبول فرضية عدم والتي تنص على أن "الدالة لا تعاني من مشكلة عدم التحديد" في حالة ما إذا كانت إحصائية F المحسوبة أقل من الجدولة وإذا كان العكس فرفض H_0 ونقبل بفرض البديل أي "الدالة تعاني من مشكلة عدم التحديد".

اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات **ARDL-ECM** ويعتبر هذا الاختبار من الاختبارات البعيدة كذلك، أي التي يتم تطبيقها بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL ويهدف هذا الاختبار إلى اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل، و يطبق هذا الاختبار على بواقي النموذج وذلك بالاستعانة باختبارين هما:

- اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة «Cumulative Sum of Recursive Residual (CUSUM)»
- اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة «Cumulative Sum of Squares of Recursive Residuals (CUSUMSQ)»
- ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لإحصاء كل من CUSUM و CUSUMQS داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%. أما إذا وقع الكل الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين خارج الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5% فتكون هذه المعاملات غير مستقرة.

الشكل رقم 8: خطوات نموذج Augmented ARDL



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر المتغيرات النقدية على التضخم خلال الفترة (1990-2024)

سيتم في هذا المبحث إجراء دراسة قياسية بالاعتماد على الأدوات القياسية والإحصائية المذكورة سابقا، مع عرض وتحليل النتائج المتوصل إليها للإجابة عن إشكالية الدراسة وتحقيق الأهداف المرجوة.

المطلب الأول: نموذج الدراسة

سعيًا منا لتحقيق هدف الدراسة تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة المطور Augmented ARDL حيث تكمن أهمية هذا النموذج في قدرته العالية على الفصل بين التأثيرات في الأجلين القصير والطويل بدقة وكفاءة، وهذا ما يجعله من أبسط أساليب التكامل المشترك وأسهلها. بالاعتماد على الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع فإن النموذج الذي استخدمناه لفحص التكامل المشترك بين المتغيرات، وكذلك لتقدير العلاقة الطويلة والقصيرة المدى لإطار عملنا هو كما يلي:

$$\Delta LINF = y_1 + \alpha_1 INF_{t-1} + \alpha_2 M2_{t-1} + \alpha_3 TCH_{t-1} + \alpha_4 RI_{t-1} + \sum_{i=1}^p \beta_{1i} \Delta INF_{t-1} \\ + \sum_{i=1}^p \beta_{2i} \Delta M2_{t-1} + \sum_{i=1}^p \beta_{3i} \Delta TCH_{t-1} + \sum_{i=1}^p \beta_{4i} \Delta RI_{t-1} + \sigma_i D_t + \mu_t$$

حيث: Δ الفرق الأول، y_1 ثابت المعادلة، α_j معاملات طويلة الأجل، β_{ji} معاملات قصيرة الأجل، μ_t الخطأ العشوائي، D_t التغيرات الهيكلية المحتملة في النموذج.

المطلب الثاني: دراسة الاستقرار

يهدف هذا المطلب إلى عرض ومناقشة نتائج الدراسة القياسية المتعلقة بأثر المتغيرات النقدية على التضخم في الجزائر، وذلك من خلال تحليل مختلف الاختبارات والإحصاءات المعتمدة.

1. الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة: سيتم توضيحها من خلال إدراج الجدول والشكل الآتيين:

الجدول رقم 6: جدول الإحصاءات الوصفية

Date: 05/06/26 Time: 01:31 Sample: 1990 2024				
	INF	M2	TCH	RI
Mean	11.25238	13.93509	78.36441	-0.577198
Median	8.942462	13.54843	74.38598	-0.095923
Maximum	53.78860	54.05141	141.9950	16.59761
Minimum	-7.373748	-0.757531	8.957508	-22.77000
Std. Dev.	12.53623	9.615201	34.76981	9.350775
Skewness	1.149113	2.053432	0.052870	-0.178922
Kurtosis	4.961078	9.996802	2.498056	2.580390
Jarque-Bera	13.31118	95.98977	0.383729	0.443516
Probability	0.001287	0.000000	0.825419	0.801109
Sum	393.8334	487.7282	2742.754	-20.20192
Sum Sq. Dev.	5343.337	3143.371	41103.96	2972.858
Observations	35	35	35	35

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد Eviews13

تعكس النتائج الإحصائية الوصفية خصائص مهمة لاقتصاد الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2024، حيث ان هذه الفترة تميزت بتحولات اقتصادية ومالية مهمة. نلاحظ من خلال الجدول السابق ان متوسط التضخم بلغ حوالي 11.25% وهي تعد نسبة مرتفعة نسبيا وتعكس تأثر الاقتصاد الجزائري بعدة عوامل أهمها فترات الإصلاح الاقتصادي التي شهدتها البلاد في فترة التسعينيات، بالإضافة الى تأثير تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية والمالية. وكما يظهر من خلال الانحراف المعياري المرتفع انه هناك تذبذب كبير في التضخم، وهذا ما يعكس حساسية الاقتصاد الوطني للصدمات الخارجية.

من جهة أخرى نلاحظ أن متوسط نمو عرض النقود (M2) بلغ حوالي 13.93%، وهو ما يعكس التوسع النسبي في الكتلة النقدية خلال فترة الدراسة. وعادة ما يرتبط ذلك بتمويل الانفاق العمومي وبرامج الاستثمار العمومي التي اعتمدتها الدولة، خاصة خلال فترات ارتفاع عائدات المحروقات. كما يفسر ذلك أيضا باستخدام أدوات السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر بهدف دعم النشاط الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار المالي.

أما فيما يتعلق بسعر الصرف، فقد تبين وجود تقلبات معتبرة من خلال النتائج الظاهرة في الجدول، حيث بلغ المتوسط بحوالي 78.36% مع انحراف معياري مرتفع نسبيا. وهذا ما يعكس التحولات التي عرفها نظام سعر الصرف في الجزائر، خصوصا بعد إصلاحات التسعينيات والانتقال الى نظام اكثر مرونة في

تحديد قيمة الدينار الجزائري، بالإضافة الى التأثير الكبير لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية على قيمة العملة الوطنية.

اما بخصوص سعر الفائدة الحقيقي، فقد أظهرت النتائج أن المتوسط الخاص به كان سالبا (-0.57%) خلال فترة الدراسة، وهو ما يشير الى ان معدلات الفائدة الحقيقية في بعض الفترات لم تكن كافية لتعويض مستويات التضخم. وقد يعكس ذلك توجه السياسة النقدية نحو دعم الاستثمار وتحفيز النشاط الاقتصادي، حتى وإن كان ذلك على حساب انخفاض العائد الحقيقي على المدخرات.

وبصفة عامة، تعكس هذه النتائج الخصائص الهيكلية للاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات، مما يجعله عرضة لتقلبات خارجية تنعكس على مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل التضخم وسعر الصرف والكتلة النقدية. ولذلك فإن فهم سلوك هذه المتغيرات يعد خطوة أساسية قبل الانتقال الى التحليل القياسي للعلاقات بينهما.

2. اختبارات الاستقرار للمتغيرات: تعد دراسة استقراره السلاسل الزمنية خطوة أولية، لابد من التطرق إليها قبل تطبيق منهجية Augmented ARDL. ولقد تمت دراسة استقرارية السلاسل الزمنية بالاستعانة باختبار كل من اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller (ADF)، وذلك من أجل التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء، كما تم كذلك الاستعانة باختبار فليب بيرون Philip-Perron test وذلك من أجل التأكد من درجة استقرارية السلاسل الزمنية، كما يكون اختبار PP مناسباً عندما يكون حجم العينة صغيراً، وأيضاً كي نتأكد من نتائج اختبار ADF. ويلخص الجدول (04) نتائج اختبارات الاستقرار لكل السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم 7: اختبارات جذر الوحدة

اختبار ديكي فولر المطور ADF		اختبار فيليب بيرون PP					
ثابت	ثابت واتجاه عام	دون ثابت واتجاه عام	ثابت	ثابت واتجاه عام	دون ثابت واتجاه عام	المتغيرات	الفروقات
-4.8013 (0.0005)	-5.6198 (0.0003)	-2.1629 (0.0314)	-3.3433 (0.0205)	-4.2142 (0.0110)	-2.5836 (0.0114)	INF	المسار المتغير
-4.5670 (0.0009)	-5.5135 (0.0004)	-2.2033 (0.0285)	-4.5706 (0.0009)	-5.5171 (0.0004)	-1.9947 (0.0455)	M2	
-1.2958 (0.6202)	-4.5856 (0.0057)	2.7546 (0.9979)	-1.2560 (0.6383)	-1.9257 (0.6193)	2.0439 (0.9886)	TCH	

-3.8591 (0.0003)	-4.1707 (0.0122)	-3.7452 (0.0077)	-3.9953 (0.0002)	-4.7585 (0.0029)	-4.3445 (0.0016)	RI	
-3.3213 (0.0016)	-4.0275 (0.0174)	-4.0743 (0.0034)	-3.3948 (0.0013)	-4.0275 (0.0174)	-4.0743 (0.0034)	TCH	عند الفرق الأول

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

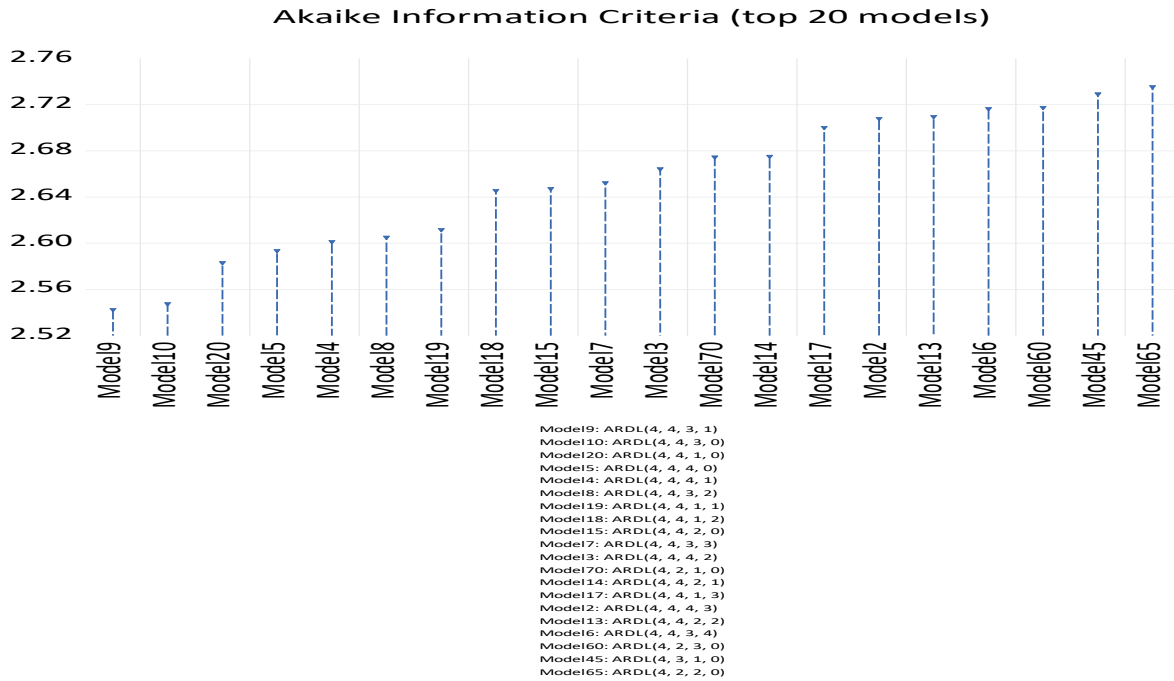
تحليل نتائج اختبار الاستقرارية: تشير نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية باستخدام اختباري ديكي- فولر الموسع ADF وفيليبس بيرو PP المبنية في الجدول أعلاه إلى أن معظم المتغيرات استقرت عند المستوى $I(0)$ حيث أن الاحتمالية الإحصائية لاختبار ستيودنت لكل من RI ، $M2$ ، INF ، جاءت اقل من 0.05 في كلا الاختبارين في حين نجد أن متغير TCH غير مستقرة في المستوى ولها جذر وحدة أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، وبذلك فإن كلا من طريقتي المربعات الصغرى العادية، التكامل المشترك وتصحيح الخطأ غير مناسبين لتقدير العلاقة. بينما يعتبر أسلوب نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المطور هو الأنسب، إذ تتميز هذه الطريقة بصلاحياتها سواء كانت المتغيرات التفسيرية متكاملة من الدرجة الصفر $I(0)$ أم متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ أم كان بينها تكامل مشترك من الرتبة نفسها.

المطلب الثالث: تقدير النموذج ومدى صلاحيته.

بعد دراسة الاستقرارية والتأكد من ان النموذج الأمثل للدراسة هو Augmented ARDL سنقوم في هذا المطلب بتقدير النموذج في الاجلين القصير والطويل والتأكد من مدى صلاحيته وذلك باتباع الخطوات التالية:

1. تحديد فترة الإبطاء المثلى: بالاعتماد على خاصية الاختبار الأوتوماتيكي في برنامج Eviews13، بعد وضع العدد الأقصى للتأخيرات مع مراعاة الحفاظ على أقصى قدر من المعلومات، تم الحصول على درجات التأخير التالية وفقا لترتيب المتغيرات في الكتابة الرياضية $(1, 3, 4, 4)$ ARDL.

الشكل رقم 9: تحديد فترة الإبطاء المثلى



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

2.1. اختبار Overall F-Bounds Test: يعرف اختبار Overall F-Bounds Test على انه اختبار لمعنوية المتغيرات عند المستوى المبطن، وتظهر النتائج الموضحة في الجدول التالي ان قيمة F-statistic التي قدرت ب 5.6190 اكبر من قيمة الحد الأعلى عند جميع مستويات المعنوية 1%، 2.5%، 5%، 10% ومن ثم نقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والتضخم.

الجدول رقم 8: اختبار Overall F-Bounds Test

Augmented ARDL Cointegration Tests			
Test	Statistic	p-value	Signif.
F_overall (PSS)	16.7097	0.0001 ***	
T_DV (PSS)	-4.8530	0.0003 ***	
F_ind (Sam 2019)	13.3633	0.0006 ***	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج stata17

2.2. نتائج اختبار الحدود Bounds test: يقوم هذا الاختبار على اختبار صحة الفرضيتين التاليتين :

H_0 : عدم وجود علاقة طويلة.
 H_1 : وجود علاقة طويلة.

وترفض فرضية العدم إذا كانت إحصائية فيشر المحسوبة تجاوزت الحد الأعلى للحدود الموضوعة من قبل، وتظهر نتائج الاختبار الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 9: نتائج اختبار BoundsTest

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.904322	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج Eviews13

يتبين من خلال الجدول أعلاه، أن القيمة الإحصائية لفيشر المحسوبة والمقدرة ب (4.904322) تفوق قيم الحد الأعلى للقيم الحرجة عند جميع مستويات المعنوية الإحصائية (1%، 2.5%، 5% و 10%)، وبالتالي فإننا هنا سنرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود تكامل مشترك (علاقة توازن طويلة الأجل) بين متغيرات الدراسة عند مستوى المعنوية 1%.

: تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير لنموذج Augmented ARDL

نتائج تقدير نموذج Augmented ARDL في الأمد الطويل: Long run

وبتطبيق منهجية ARDL وذلك بالاستعانة ببرنامج 9 EViews، كانت نتائج التقدير المتحصل عليها في الأمد الطويل موضحة كما في الجدول (8.4).

الجدول رقم 10: في الأمد الطويل ARDL Long run معاملات تقدير

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RI	-1.823741	0.181877	-10.02735	0.0000
TCH	-0.004011	0.025177	-0.159312	0.8755
M2	-0.167753	0.089092	-1.882913	0.0793
C	10.75464	2.689071	3.999390	0.0012
EC = INF - (-1.8237*RI - 0.0040*TCH - 0.1678*M2 + 10.7546)				

*معنوية عند 1%، **معنوية عند 5%، ***معنوية عند 10%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد ببرنامج EVIEWS13

يتضح من خلال نتائج تقدير نموذج Augmented ARDL في الاجل الطويل وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين التضخم والمتغيرات النقدية المدروسة، حيث أظهرت النتائج اختلافا في اتجاه وقوة التأثير ودرجة المعنوية الإحصائية لكل متغير.

بالنسبة لمتغير سعر الفائدة الحقيقي (RI) بلغ معامل تقديره (-1.823741) وهو معامل ذو دلالة إحصائية قوية جدا عند مستوى معنوية 1%، أي انه معنوي وله اثر سالب على التضخم. ما يدل على ان انخفاض سعر الفائدة بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة معدل التضخم بتقريب ب 1.824 وحدة في المدى الطويل. ويمكن تفسير هذه النتيجة اقتصاديا من خلال تأثير سعر الفائدة على حجم الطلب الكلي والسيولة النقدية في الاقتصاد، فعندما تقوم السلطات النقدية برفع سعر الفائدة ترتفع تكلفة الاقتراض بالنسبة للأفراد والمؤسسات مما يؤدي إلى تراجع القروض الموجهة للاستهلاك والاستثمار، وبالتالي انخفاض الطلب الكلي وتراجع الضغوط التضخمية. كما أن ارتفاع سعر الفائدة يشجع الأفراد على الادخار بدل الانفاق، وهو ما يساهم في امتصاص جزء من الكتلة النقدية المتداولة وتقليص السيولة في السوق.¹

أما بالنسبة لسعر الصرف (TCH) فقد تبين ان معامل التقدير الخاص به بلغ (-0.004111) مع قيمة احتمالية مرتفعة قدرت ب (0.8755)، وهو ما يشير الى ان اثر سعر الصرف على التضخم في الاجل الطويل هو اثر غير معنوي احصائيا، ويدل ذلك على ضعف مساهمة هذا المتغير في تفسير تغيرات التضخم في الأمد الطويل. ويمكن تبرير هذه النتيجة بكون المتغيرين في الاقتصاد الجزائري لا تنتقل

¹ بن زيان راضية، دراسة قياسية واقتصادية للعلاقة بين سعر الصرف، معدل الفائدة والتضخم في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009-2010، ص 246-247.

بصورة مباشرة وقوية على المدى البعيد. فرغم أن نظرية تعادل القوة الشرائية تفترض وجود ارتباط بين تغيرات سعر الصرف ومستويات الأسعار إلا أن هذه العلاقة قد تضعف في الأجل الطويل نتيجة تدخل الدولة في تنظيم سوق الصرف ودعم بعض السلع الأساسية، وهو ما يحد من انتقال أثر تقلبات سعر الصرف إلى المستوى العام للأسعار. على عكس ما تم التوصل له في دراسة (قندوز، 2023) باستخدام منهجية الحدود ARDL، حيث أكدت هذه الدراسة وجود أثر طردي يؤدي فيه ارتفاع سعر الصرف الحقيقي بنسبة 10% إلى ارتفاع معدل التضخم بـ 1.96% مبررا ذلك بصدمات قطاع المحروقات وعجز الجهاز الإنتاجي المحلي وضغوط التضخم المستورد الناتجة عن تراجع قيمة الدينار الجزائري.¹

فيما يخص المعروض النقدي (M2) فقد سجلت معامل التقدير بقدر (-0.167753) مع قيمة احتمالية مرتفعة بلغت (0.0739)، أي أنه معنوي عند المستوى 10% ما يعني وجود تأثير ضعيف نسبيا للمعروض النقدي على التضخم في الأجل الطويل، حيث أن زيادة الكتلة النقدية بوحدة واحدة تقابلها انخفاض في معدل التضخم بـ 0.167753 وحدة خلال فترة الدراسة (أي علاقة عكسية) وتخالف هذه النتيجة الطرح الكلاسيكي للنظرية الكمية للنقد، ويمكن تبرير ذلك بالخصوصية الهيكلية للاقتصاد الجزائري، ويعزى هذا الضعف الهيكلي إلى أن التضخم في الجزائر ليس ظاهرة نقدية بحتة، بل إن قنوات انتقال السياسة النقدية التقليدية تواجه اختناقات هيكلية تجعل أثر الكتلة النقدية محدودا مقارنة بالمتغيرات الأخرى كصدمات أسعار الصرف أو مؤشر الواردات وهو ما يتوافق مع نتائج الدراسة الرسمية الصادرة عن بنك الجزائر (2022) بعنوان "ديناميكيات ومحددات التضخم في الجزائر" والتي طبقت نموذج ARDL.²

أما الحد الثابت في المعادلة والذي بلغ حوالي (10.75) وهو معنوي احصائيا، فإنه يدل على وجود مستوى أساسي من التضخم يمكن تفسيره بعوامل أخرى غير مذكورة في النموذج.

وبناء على ما سبق يمكن القول أن نتائج نموذج Augmented ARDL في الأجل الطويل تظهر أن المحدد الأهم للتضخم في الاقتصاد الجزائري ضمن المتغيرات المدروسة هو سعر الفائدة الحقيقي والذي يظهر تأثيرا عكسيا ومعنوياً، بينما يبقى تأثير الكتلة النقدية محدودا نسبياً، في حين أن سعر الصرف لا يظهر تأثيراً معنوياً واضحاً على التضخم. تعكس هذه النتائج طبيعة الاقتصاد الجزائري الخاصة الذي

¹ قندوز هيشام، علاقة سعر الصرف الحقيقي بالتضخم، دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2021 باستعمال نموذج ARDL، مجلة البشائر

الاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، المجلد 09، العدد 02، 2023، ص 517.

² Bank Of Algeria , 2022, **Inflation Dynamics and Determinants : An Empirical Investigation (Working Paper NO , 01-22)** , Research and Statistics Departement , Bank of Algeria.

يتميز بوجود تدخل حكومي معتبر فالأسواق والذي يعتمد بدرجة كبيرة على عائدات المحروقات، الامر الذي يحد من انتقال اثر المتغيرات النقدية بشكل مباشر إلى التضخم.

-نتائج تقدير نموذج Augmented ARDL في الأمد القصير - Short-run

ونلخص في الجدول () نتائج تقدير نموذج Augmented ARDL في الأمد القصير

الجدول رقم 11: نتائج معاملات تقدير Augmented ARDL في الأمد القصيرة Short-run:

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(INF)				
Selected Model: ARDL(4, 4, 3, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 05/08/26 Time: 02:34				
Sample: 1990 2024				
Included observations: 31				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	0.024359	0.128375	0.189749	0.8520
D(INF(-2))	-0.134702	0.051931	-2.593875	0.0203
D(INF(-3))	-0.130575	0.034262	-3.811131	0.0017
D(RI)	-1.108823	0.016935	-65.47389	0.0000
D(RI(-1))	0.164081	0.110596	1.483602	0.1586
D(RI(-2))	-0.038358	0.067548	-0.567860	0.5785
D(RI(-3))	-0.120345	0.037309	-3.225618	0.0057
D(TCH)	0.130619	0.026877	4.859930	0.0002
D(TCH(-1))	-0.000552	0.032982	-0.016729	0.9869
D(TCH(-2))	0.063701	0.025997	2.450350	0.0270
D(M2)	-0.040826	0.011658	-3.501922	0.0032
CointEq(-1)*	-0.367261	0.065898	-5.573213	0.0001
R-squared	0.997760	Mean dependent var	-0.384655	
Adjusted R-squared	0.996463	S.D. dependent var	11.05741	
S.E. of regression	0.657568	Akaike info criterion	2.284108	
Sum squared resid	8.215519	Schwarz criterion	2.839200	
Log likelihood	-23.40368	Hannan-Quinn criter.	2.465054	
Durbin-Watson stat	2.201802			

* معنوية عند 1%، ** معنوية عند 5%، *** معنوية عند 10%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد ببرنامج EVIEWS13

يوضح الجدول نتائج تقدير نموذج Augmented ARDL في الاجل القصير حيث يظهر وجود تأثيرات متفاوتة للمتغيرات النقدية على معدل التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.

• التغير في معدل التضخم $D(INF)$: أظهرت النتائج أن التأخر الأول لمعدل التضخم

$D(INF(-1))$ غير معنوي احصائيا عند مستوى 5%، ما يدل على ان اثر التضخم السابق لا ينتقل مباشرة الى الفترة الحالية. في المقابل سجل التأخران الثاني والثالث $D(INF(-2))$ و $D(INF(-3))$ معاملات سالبة ومعنوية احصائيا، حيث بلغت القيم الاحتمالية 0.0203 و 0.0017 على التوالي، وهو ما يعكس وجود تأثير عكسي للتضخم السابق على التضخم الحالي في الاجل القصير، حيث أن الصدمات التضخمية العنيفة والقصيرة الأجل تدفع السلطات العمومية فورا للتدخل عبر تسقيف الأسعار، ضخ

مخزونات السلع الأساسية، أو فتح باب الاستيراد الاستعجالي مما يؤدي الى انخفاض معدلات التضخم في الفترات المالية كرد فعل تعديلي هيكلي. وهو ما يتعارض مع الدراسة السابقة (Dey, S , et, Salma,)^(U) حيث تشير نتائج هذه الدراسة إلى استمرارية أثر الصدمات التضخمية من فترة لأخرى.

• **التغير في سعر الفائدة (D(RI):** القيمة الاحتمالية $p=0.0000$ معنوي جدا و بدرجة عالية عند المستوى 1%، أي ان سعر الفائدة له تأثير معنوي على التضخم في الاجل القصير، أي انه زيادة معدل الفائدة بوحدة واحدة سوف يؤدي هذا الى انخفاض التضخم بحوالي 1.11 وحدة ما يعني أن رفع سعر الفائدة الحقيقي يؤدي مباشرة إلى كبح صدمات التضخم الفورية في المدى القصير، من خلال زيادة تكلفة التمويل والائتمان الموجه نحو الاستهلاك الفوري وتحفيز حجم الطلب الكلي الفعال، مما يسبب انخفاض سريع في مستويات الأسعار الحالية. وهو ما يتوافق مع الدراسة السابقة لدولة نيجيريا (Charles C . Okeke2023).

• **التغير في سعر الصرف (D(TCH):** بلغت القيمة الاحتمالية $P=0.0002$ وهي دالة معنوية وبدرجة عالية عند مستوى 1% أي أن لسعر الصرف تأثيرا معنويا على التضخم في الأجل القصير، حيث أن زيادة وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة سعر الصرف بحوالي 0.130 وحدة مما يعكس حساسية الجهاز الإنتاجي المحلي تجاه تقلبات العملة. فالبنية الاقتصادية القائمة على الاستيراد الواسع، خاصة في السلع الأساسية والمواد الوسيطة والتجهيزات، تجعل من سعر الصرف قناة رئيسية في تحديد المستوى العام للأسعار. وهو ما يتوافق مع نتائج الدراسة السابقة (صليحة وذان، 2023) والتي خلصت نتائجها ان هناك أثرا كبيرا وعكسيا في خفض مستويات التضخم في الأجل القصير.

• **التغير في المعروض النقدي (D(M2):** تشير النتائج الى ان القيمة الاحتمالية بلغت $p=0.0032$ أي انه معنوي عند المستوى 1% أي انه هناك تأثير سلبي على التضخم في الاجل القصير، كما أظهر معامل المتغير قيمة سالبة قدرت ب -0.040 ما يعني أن زيادة المعروض النقدي بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بحوالي 0.040 وحدة، حيث أن التوسع النقدي وضخ السيولة الفورية في الجزائر لا يوجهان بالضرورة نحو تغذية الطلب الاستهلاكي التضخمي هذا الضخ الموجه لإنعاش المعروض السلعي يؤدي مؤقتا إلى امتصاص الاختناقات السعرية في السوق، إضافة إلى ذلك فإن تدخل الدولة في ضبط الأسعار ودعم بعض المواد الأساسية ساهم في الحد من انتقال الزيادة النقدية إلى المستوى العام للأسعار. وهو ما يتعارض مع النتائج المتحصل عليها في الدراسة السابقة (إلى

علي القشاش دفع السيد، 2015) حيث توصلت هذه الدراسة إلى ان هناك علاقة طردية بين المعروض النقدي والتضخم.

- **معامل التصحيح $cointEq(-1)$:** أظهرت نتائج التقدير أن معامل تصحيح الخطأ بلغ -0.367 بقيمة احتمالية $P=0.0001$ ما يعني أنه سالب ومعنوي احصائيا عند مستوى 1% وهو ما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات النقدية ومعدل التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة، وتشير الإشارة السالبة لهذا المعامل الى ان النموذج يمتلك آلية تصحيح ذاتي بحيث يتم تصحيح الاختلالات والانحرافات قصيرة الأجل والعودة تدريجيا إلى مسار التوازن طويل الاجل. كما تظهر قيمة المعامل أنه في حدود 36.7 من الاختلالات التي تحدث في معدل التضخم خلال الاجل القصير يتم تصحيحها سنويا في اتجاه التوازن طويل الأجل وهو ما يعكس سرعة تصحيح متوسطة نسبيا مما سبق يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري يحتاج إلى ما يقارب سنتين إلى ثلاث سنوات لاستيعاب الصدمات النقدية والعودة على وضع التوازن.

1. تشخيص النموذج المقدر:

ولتأكد خلو النموذج من المشاكل القياسية نقوم بإجراء أهم الاختبارات التي تساعدنا على الحكم على مدى دقة النموذج فكانت النتائج اختبارات الفحص القياسي كما يلي :

أولاً: اختبار الارتباط الذاتي لبواقي التقدير: يستخدم هذا الاختبار للتحقق من سلامة النموذج

من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي والجدول التالي يوضح ذلك:

ويعتمد ذلك على مفاضلة النتائج بين فرضيتين أساسيتين:

فرضية العدم H_0 : يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي؛

فرضية العدم H_1 : لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي.

الجدول رقم 12: اختبار الارتباط الذاتي لبواقي التقدير

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.265866	Prob. F(2,17)	0.7697
Obs*R-squared	0.970551	Prob. Chi-Square(2)	0.6155

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن قيمة Prob Chi-square أكبر من 5% أي $0.6155 > 0.05$ عند اختيار درجة الارتباط 2. وبناء على ذلك يتم قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، مما يؤكد جودة النموذج المقدر وصلاحيته من الناحية الإحصائية لخلوه من هذه المشكلة

ثانيا: اختبار عدم تجانس تباین البواقي: تظهر نتائج اختبار عدم تجانس التباين في الجدول التالي: و يقوم باختبار الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم H_0 : لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين؛

فرضية العدم H_1 : يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين.

الجدول رقم 13: اختبار عدم تجانس تباین البواقي

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.008693	Prob. F(1,29)	0.9264
Obs*R-squared	0.009290	Prob. Chi-Square(1)	0.9232

وبناء على النتائج الموضحة في الجدول أعلاه يتبين أن قيمة الاحتمالية Prob Chi-square بلغت 0.90 وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية 5% أي $0.90 > 0.05$ وعليه يتم قبول فرضية العدم التي تنص على أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين، مما يعني تحقق شرط ثبات تجانس التباين في النموذج المقدر.

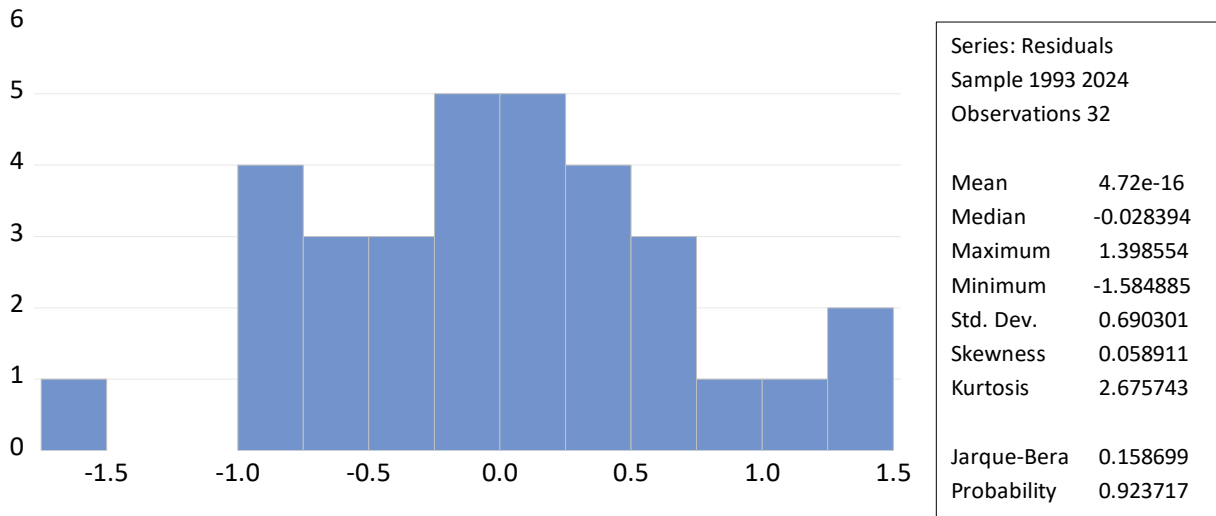
ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: سيتم في هذا الاختبار التأكد إذا ما كان التوزيع الطبيعي للبواقي محقق أم لا، والشكل التالي يوضح ذلك.

و يقوم باختبار الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم H_0 : البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي

فرضية العدم H_1 : البواقي لا تخضع للتوزيع الطبيعي.

الشكل رقم 10: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات Eviews13

نلاحظ من الشكل أن قيمة Jarque-Bera تساوي (0.15) باحتمالية (0.92)، وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهو ما يسمح لنا بقبول فرضية العدم التي تشير إلى أن بواقي الانحدار تتبع توزيعاً طبيعياً.

ثالثاً: اختبارات جودة النموذج

1. اختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي: Ramsey RESET Test

الشكل رقم 11: اختبارات جودة النموذج

Ramsey RESET Test			
Equation: EQ2			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
Specification: D(INF) C INF(-1) RI(-1) TCH(-1) M2(-1) D(INF(-1)) D(INF(-2)) D(RI) D(RI(-1)) D(TCH) D(TCH(-1)) D(M2) D(M2(-1))			
	Value	df	Probability
t-statistic	1.311594	18	0.2061
F-statistic	1.720280	(1, 18)	0.2061
Likelihood ratio	2.920825	1	0.0874

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

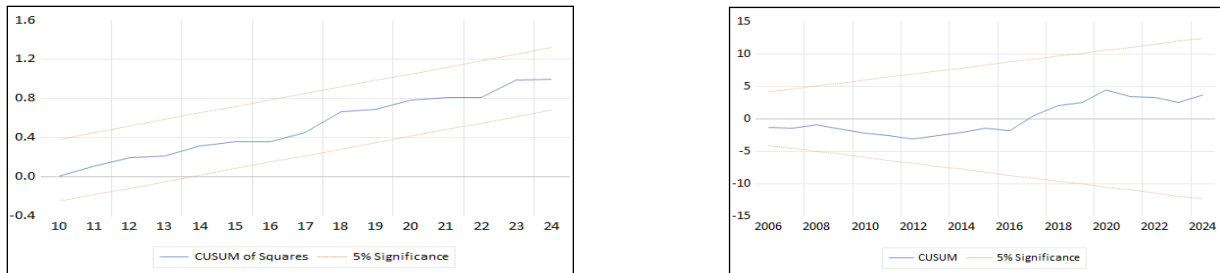
يبين الشكل أعلاه نتائج اختبار (Ramsey-Reset) حيث نلاحظ من خلال الجدول أن النموذج المقدر يتمتع بملائمة عالية للشكل الدالي، حيث بلغت القيمة الإحصائية للاختبار $F=1.7203$ وهو ما تؤكدته القيمة الاحتمالية لـ F حيث وصلت إلى 0.2061 وهي أكبر من 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم

القائلة "لا تعاني الدالة من مشكلة عدم التحديد". على العموم قد أظهرت النتائج أن النموذج خالي من المشكلات القياسية، وبذلك فإن النموذج صحيح.

2. اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج

من خلال الشكلين أعلاه نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعادة CUSUM هو عبارة عن خط داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا الى استقرار النموذج عند حدود المعنوية 5%، وهو ما يؤكد استقرار معاملات النموذج وعدم وجود كسور هيكلية مؤثرة في العلاقة بين التضخم والمتغيرات النقدية المدروسة. كما نلاحظ أن منحنى المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة CUSUM OF Squares يتحرك بالكامل داخل حدود المعنوية 5% دون أن يتجاوزها خلال كامل فترة الدراسة. ويعني ذلك أن تباين البواقي مستقر نسبيا وأن النموذج لا يعاني من تغيرات مفاجئة في معاملات الانحدار أو في هيكل التباين.

الشكل رقم 12: اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم عرض وتحليل الجوانب القياسية للدراسة، المتعلقة بأثر المتغيرات النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)، وذلك بالاعتماد على نموذج الابطاء الزمني الموزع ذو الانحدار الذاتي المطور Augmented ARDL بعد التأكد من استيفاء مختلف الشروط القياسية اللازمة للتطبيق، بينت نتائج الاجل الطويل ان المحدد الأهم للتضخم في الاقتصاد الجزائري ضمن المتغيرات المدروسة هو سعر الفائدة الحقيقي والذي يظهر تأثيرا عكسيا ومعنويا، بينما يبقى تأثير الكتلة النقدية محدودا نسبيا، في حين ان سعر الصرف لا يظهر تأثيرا معنويا واضحا على التضخم ، كما بينت نتائج الاجل القصير أن سعر الصرف والمعرض النقدي لهما تأثير معنوي مباشر على التضخم بينما سعر الفائدة ليس لها تأثير معنوي، في حين يظهر التأثير العكسي للصدمات التضخمية في التأخرين الثاني والثالث نتيجة التدخل الفوري للسلطات العمومية. إضافة الى ذلك اثبتت الاختبارات التشخيصية سلامة النموذج من مختلف المشكلات القياسية، الامر الذي يعزز من موثوقية النتائج المتوصل اليها وبصفة عامة اكدت نتائج الدراسة صحة الفرضية الأساسية والمتمثلة في وجود اثر للمتغيرات النقدية على معدل التضخم في الجزائر سواء على المدى القصير او الطويل.

خاتمة عامة

وفي ختام هذه الدراسة يتضح أن التضخم يعد من أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه مختلف الدول، لما له من تأثير مباشر على القدرة الشرائية والاستقرار الاقتصادي ومستوى المعيشة، كما أنه يرتبط بشكل وثيق بالمتغيرات النقدية التي تمثل إحدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه النشاط الاقتصادي والتحكم في مستويات الأسعار. فالتغيرات التي تطرأ على المعروض النقدي، وسعر الصرف، وسعر الفائدة وغيرها من المتغيرات النقدية تنعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة على معدلات التضخم، وهو ما جعل دراسة هذه العلاقة محل اهتمام واسع لدى الاقتصاديين وصناع القرار، خاصة في الدول النامية. وانطلاقاً من ذلك هدف بحثنا إلى دراسة أثر المتغيرات النقدية على التضخم خلال الفترة 1990-2024، باعتبار أن الاقتصاد الجزائري عرف خلال هذه الفترة عدة تحولات اقتصادية ومالية انعكست بصورة واضحة على معدلات التضخم.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تناول الجانب النظري للتضخم حيث قدمنا مختلف التعاريف بغية التوصل إلى أسبابه الحقيقية وآثاره على مختلف الأصعدة ومعرفة أهم السياسات المتبعة لمعالجته، ثم تطرقنا إلى المتغيرات النقدية وبدا ذلك من تعريف كل متغير في الدراسة ومحدداته وصولاً إلى العلاقة النظرية للمتغيرات بالتضخم وفق المنظور الاقتصادي.

أما في الجانب التطبيقي، فقد تم الاعتماد على نموذج الانبطاء الذاتي الموزع ذو الانحدار الذاتي المطور Augmented ARDL لتوضيح تأثير المتغيرات المستقلة (المعروض النقدي، سعر الصرف، سعر الفائدة) على المتغير التابع (التضخم)، وذلك بعد التأكد من استيفاء مختلف الشروط والاختبارات القياسية اللازمة. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات النقدية والتضخم في الجزائر، إضافة إلى وجود تأثير متفاوت لهذه المتغيرات على معدل التضخم في الأجلين القصير والطويل، حيث أكدت الاختبارات التشخيصية سلامة النموذج المستخدم وخلوه من المشكلات القياسية مما يعزز من مصداقية النتائج المتوصل إليها.

كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير متفاوت للمتغيرات النقدية على معدلات التضخم، حيث تبين أن المعروض النقدي وسعر الصرف يعدان من أهم العوامل المؤثرة في تطور المستوى العام للأسعار، في حين يختلف تأثير سعر الفائدة بحسب طبيعة المرحلة الاقتصادية والسياسات النقدية المتبعة. بالإضافة إلى أن التحكم في التضخم لا يرتبط فقط بالسياسة النقدية، بل يتطلب كذلك تنسيقاً فعالاً مع باقي السياسات الاقتصادية خاصة في ظل التحديات التي يعرفها الاقتصاد الجزائري كالتبعية للمحروقات وتقلبات الأسواق الخارجية.

اختبار صحة الفرضيات:

بعد عرض نتائج الدراسة وتحليلها يتم اختبار صحة الفرضيات الموضوعة في بداية الدراسة من خلال مقارنة النتائج التطبيقية بما تم افتراضه نظريا حول العلاقة بين المتغيرات النقدية والتضخم في الجزائر، ومما سبق سنقوم باختبار الفرضية الرئيسية للدراسة بالاعتماد على النتائج التطبيقية التي توصل إليها النموذج القياسي.

الفرضية الرئيسية: تأكيد صحة الفرضية الرئيسية، حيث بينت نتائج نموذج ال ARDL المعزز وجود علاقة تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات النقدية ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2024، وتدل معنوية معامل تصحيح الخطأ وإشارته السالبة على ان أي اختلالات قصيرة الاجل يتم تصحيحها تدريجيا للعودة الى التوازن في الاجل الطويل، مما يؤكد ان المتغيرات النقدية تعد من المحددات الأساسية للتضخم فب الاقتصاد الجزائري.

الفرضية الفرعية الأولى: تم رفض الفرضية الفرعية الأولى المتعلقة بوجود علاقة طردية بين المعروض النقدي والتضخم، حيث أظهرت النتائج التطبيقية وجود علاقة عكسية ومعنوية احصائيا بين المعروض النقدي ومعدل التضخم خلال فترة الدراسة، ويمكن تفسير هذه النتيجة بخصوصية السياسة النقدية في الجزائر، اذ ان التوسع النقدي لم يكن موجها فقط نحو زيادة الاستهلاك، بل ارتبط في بعض الفترات بتمويل النشاط الاقتصادي ودعم الاستقرار الاقتصادي، إضافة الى تدخل الدولة في ضبط الأسعار ودعم المواد الأساسية، مما خفف من انتقال اثر التوسع النقدي الى المستوى العام للأسعار.

الفرضية الفرعية الثانية: تم نفي الفرضية الفرعية، حيث أظهرت النتائج ان سعر الصرف لا يمتلك اثرا معنويا على التضخم في الاجل الطويل، في حين ثبت وجود تأثير معنوي في الاجل القصير، ويعكس ذلك حساسية الاقتصاد الجزائري لتقلبات العملة الأجنبية، خاصة في ظل الاعتماد الكبير على الواردات لتغطية حاجيات السوق المحلية، وبالتالي فان تغيرات سعر الصرف تنعكس بسرعة على أسعار السلع المستوردة وتكاليف الإنتاج، غير ان هذا الأثر لا يستمر على المدى الطويل نتيجة تدخل السياسات الاقتصادية والنقدية في احتواء الصدمات الخارجية.

الفرضية الفرعية الثالثة: قبول و تأكيد صحة الفرضية الثالثة، حيث أظهرت النتائج وجود اثر سلبي ومعنوي احصائيا لسعر الفائدة الحقيقي على معدل التضخم خاصة في الاجل الطويل، وتفسر هذه النتيجة بكون رفع سعر الفائدة يؤدي الى تقليص حجم السيولة المتداولة والحد من الطلب الكلي والاستهلاك، من

خلال ارتفاع تكلفة الاقتراض وتراجع التمويل الموجه للاستهلاك والاستثمار، وهو ما يساهم في تخفيف الضغوط التضخمية، كما تؤكد هذه النتيجة فعالية أداة سعر الفائدة في التأثير على الاستقرار النقدي والتحكم النسبي في مستويات التضخم داخل الاقتصاد الجزائري.

نتائج الدراسة:

- من خلال الجانب التحليلي توضح أن التضخم ظاهرة تصاحب اقتصاديات العالم منذ القدم.
- تتعدد المدارس الفكرية المفسرة للتضخم لكنها تتشابه في جوهرها فكلها خلصت إلى أن التضخم ظاهرة مرتبطة بالأسعار.
- تتعدد أسباب التضخم مثل التوسع النقدي للحكومة وارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج وغيرها.
- سعر الصرف يعد الأداة التي تربط الاقتصاد الوطني بالعالمي.
- حسب النظرية الكلاسيكية هناك علاقة طردية مباشرة بين المعروض النقدي والتضخم.
- من خلال الجانب القياسي وجدنا أن هناك علاقة توازنه طويلة الأجل بين معدل التضخم والمتغيرات النقدية محل الدراسة.
- وجود علاقة طويلة أجل بين المتغيرات النقدية و التضخم.
- تأثير سعر الفائدة على التضخم محدودا مقارنة ببقية المتغيرات النقدية (المعروض النقدي، سعر الصرف) خلال فترة الدراسة.
- شهد سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار انخفاضا واضحا ومستمر خلال فترة الدراسة.
- هناك أثر عكسي ومعنوي احصائيا عند 10% للمعروض النقدي على التضخم في المدى الطويل.
- النموذج خالي من المشاكل القياسية ما يعزز دقة النتائج وموثوقيتها.

التوصيات والاقتراحات:

- من خلال هذه الدراسة يمكن أن نقدم بعض التوصيات الضرورية كما يلي:
- ضرورة تبني سياسة نقدية فعالة تهدف الى التحكم في معدلات التضخم والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار.
- تمارس قناتي سعر الصرف والفائدة تأثيرا هاما على التوسع النقدي والتضخم فنوصي نتيجة ذلك بدعم سياسة سعر الصرف المتعدد وتطبيق سياسات تنبؤية له من خلال ما اثبت نجاعته في عدة دول أخرى.

- بما أن الاختلالات الهيكلية تشكل السبب الرئيس للتضخم فإن مواجهته تستلزم إصلاحات جذرية تشمل مختلف الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية. ويتطلب ذلك معالجة جانب لعرض في الاقتصاد الجزائري عبر تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وتحفيز تدفقات الاستثمار الأجنبي.
- محاولة التنسيق بين أهداف السياسة النقدية من خلال تقديم معالجة التضخم على باقي الأهداف النهائية الأخرى كالتوازن الخارجي كون التضخم مشكلة تؤدي إلى التأثير في تحقيق الأهداف الأخرى.

- تحسين كفاءة أدوات السياسة النقدية وضرورة الاعتماد على الأدوات غير التقليدية للتأثير على التضخم مثل معدلات الفائدة الصفرية والسالبة، التسيير الكمي، التسيير النوعي.
- لا بد من التنسيق بين السياسة النقدية والمالية من أجل تحقيق الأهداف المرجوة للسياسة الاقتصادية الكلية.

○ آفاق الدراسة:

كنتيجة لهذا الجهد المتواضع ورغم الصعوبات الكثيرة والمتكررة التي واجهتنا أثناء الدراسة، خاصة فيما تعلق بتذبذب البيانات الإحصائية لبعض المتغيرات النقدية، فضلا عن اتساع وتشعب المفاهيم المرتبطة بظاهرة التضخم فإن هذا البحث لا يدعي الكمال والتمام. لكن الأكيد أنه يفتح آفاقا واسعة ونقاشا جادا لدراسة مواضيع متعددة تستكمل جوانب هذا الموضوع.

- نمذجة العلاقة السببية بين الكتلة النقدية والتضخم؛
- فعالية أدوات السياسة النقدية في كبح الضغوط التضخمية في ظل الأزمات الاقتصادية؛
- أثر تقلبات سعر الصرف كمتغير نقدي وسيط في نقل التضخم المستورد إلى الاقتصاد المحلي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1. أحمد محمد عادل عبد العزيز. (2016). الفائدة والتضخم (بين النظرية والواقع). الإسكندرية: دار التعليم الجامعي .
2. صالح خصاونة. (2000). مبادئ الاقتصاد الكلي (الطبعة الثانية). عمان، الأردن .
3. فاروق بن صالح الخطيب. (2014). النقود والسياسات النقدية (الطبعة الأولى). جدة، السعودية: جامعة الملك عبد العزيز .
4. محمد عبد الحميد شهاب. (1435هـ). التحليل الاقتصادي الكلي. جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية .
5. علي كنعان. (2013). النقود والصيرفة والسياسة النقدية (الطبعة الأولى). دمشق: دار المنهج الهندسي .
6. سعود جايد مشكور العامري. (2014). محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق (الطبعة الثانية). عمان، الأردن: دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع .
7. ضرار العتيبي وآخرون. (2007). الأساس في علم الاقتصاد. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع .
8. عبد الحليم عمار غربي. (2018). الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي (إصدار إلكتروني). مطبوعات قنطجني .
9. هيفاء غدير. (2010). السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب .
10. محمد أحمد السريتي، أحمد فتحي خليل الخضراوي. (2017). الاقتصاد الدولي (الطبعة الأولى). الإسكندرية: دار فاروس العلمية .

المقالات والمجلات العلمية

11. حر فاطمة الزهراء، ضيف فضيل بشير. (2024). أثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1995-2022): دراسة قياسية باستخدام منهجية ARDL. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، 8. (1)
12. هبة الله مصطفى محمد مصطفى. (2023). أساليب تكيف الطبقة الوسطى مع ظاهرة التضخم الاقتصادي. مجلة البحث العلمي في الآداب، 24. (8)

13. نصيرة شرف، عبد القادر روشو. (2023). أثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2021. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 19. (33)
14. صارة زعيتري وآخرون. (2020). أثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2017. مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 11. (2)
15. سكنة جهيه فرج، ريسان عبد الإمام زعلان. (2024). أثر سعر الفائدة في معدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2024. مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 64 .
16. بلقاضي بلقاسم. (2013). التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر. مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، 2. (28)
17. بن مسعود آدم، مراح ياسين. (2023). آليات معالجة مشكلة التضخم بالجزائر. مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية، 5. (2)
18. ناجي ساري فارس. (2019). العلاقة بين التضخم والبطالة في الاقتصاد السعودي. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 17. (61)
19. إيمان بن زروق. (2021). أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث .
20. صلاح الدين يوسف. (2018). واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2018. مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد 4 .
21. عبد اللطيف حدادي، إلياس صالح. (2016). السياسة النقدية كآلية لمكافحة التضخم في الجزائر . مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 7. (3)
22. عمران بن عيسى. (2023). دراسة قياسية لفعالية السياسة النقدية في الحد من ظاهرة الارتفاع المستمر في الأسعار. مجلة دراسات اقتصادية، 16. (3)
23. حمداني معمر، بناي مصطفى. (2021). أهمية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر. مجلة الاقتصاد الجديد، 12. (4)
24. عمر سعيدان، محمود جمام. فعالية السياسة النقدية في تخفيض معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2016. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 14 .
25. مطاي عبد القادر، بن شنيعة كريمة. (2016). فعالية السياسة النقدية الحديثة في مواجهة التضخم. مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 3 .
26. فودوا محمد. (2017). تقنيات السياسة النقدية الحديثة لمعالجة التضخم. مجلة الاقتصاد الجديد، 2. (17)
27. غميمة مصطفى، خيضر سفيان. (2021). السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم في الجزائر. المجلة الدولية في الاقتصاد واستراتيجيات الأعمال، 1. (1)

28. فيطس مصطفى. (2022). السياسات المالية والضريبية للحد من أثر التضخم في الجزائر. مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، 5. (2)
29. وفاء رمضان وآخرون. (2019). انعكاسات العرض النقدي على مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر. مجلة نور للدراسات الاقتصادية، 5. (2)
30. شنة أمينة، حديد حميد. (2026). العلاقة السلبية بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي في قطر. مجلة الاقتصاد الجديد، 17. (1)
31. صفي الدين عبد الحفيظي، علال بن ثابت. (2022). تفسير العلاقة بين المتغيرات النقدية ومعدل البطالة. مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، 7. (1)
32. كيجل عبد الباقي وآخرون. (2020). محددات أسعار الفائدة الحقيقية في الجزائر. مجلة البديل الاقتصادي، 7. (1)
33. عادل مختاري، امحمد بن البار. (2021). أثر تغيرات أسعار الفائدة وحجم الكتلة النقدية على سعر الصرف في الجزائر. مجلة التنظيم والعمل، 9. (3)
34. أمال طوير، عبد الجبار مختاري. (2021). دراسة قياسية لأثر سعر الفائدة على معدلات التضخم في الجزائر باستخدام نموذج ARDL. مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 12. (2)
35. سعد قويدر، حبيطة علي. (2021). أثر التقلبات في سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري على النمو الاقتصادي. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، 5. (2)
36. جميلة جعدي، موسى بوشني. (2022). أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على رصيد ميزان المدفوعات. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 18. (30)
37. يوب فايزة، بولويز عبد الوافي. (2025). مؤشرات ميزان المدفوعات وتأثيرها على تطور سعر صرف الدينار الجزائري. مجلة الاقتصاد والإدارة، 9. (2)
38. بلوافي محمد، بريشي عبد الكريم. (2020). أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على ميزان المدفوعات. حوليات جامعة الجزائر، 34. (2)
39. قشام إسماعيل، عباس خديجة. (2021). دراسة تحليلية تقييمية لدور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر. مجلة الاقتصاد الصناعي، 11. (2)
40. رفيق معمر، البشير سلطان. أثر عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا. المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 3. (4)
41. فاطمة رجا، عبد الفتاح. (2025). تأثير أسعار الفائدة على تدفقات الاستثمار الأجنبي في مصر. المجلة الدولية للبحوث الإدارية والاقتصادية، 2. (2)
42. صلاح محمد، قرواط يونس. (2017). المحددات الاقتصادية لأسعار الفائدة. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 4.

43. جدي العربي، قطاف عبد القادر. (2021). تحليل العلاقة الاقتصادية بين العرض النقدي وتقلبات سعر الصرف ومؤشر التضخم في الجزائر. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 14. (1)
44. مسقم نور الدين، شيبوط سليمان. (2023). أثر سعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الجزائري. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 8. (1)
45. مريمة لكصاصي، مبارك قرقب. (2021). العلاقة بين سعر الفائدة وسعر الصرف في الجزائر. مجلة الدراسات المالية المحاسبية، 12. (1)
46. مريم جمال جاب الله. (2025). تأثير سياسات الفائدة على الأسعار والتضخم في مصر. مجلة جامعة أسوان للعلوم الإنسانية، 50. (4)
47. خالد عمر حسن محمد رحومة، أحمد حلمي إبراهيم أحمد قنديل. (2024). تأثير آلية سعر الفائدة على التضخم في الاقتصاد المصري. المجلة العلمية للتجارة والتمويل، 44. (2)
48. بودالي سليمان، بشيكر عابد. (2021). تحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر. مجلة إضافات اقتصادية، 5. (1)
49. الطاهر عبد القادر الزقل. (2025). دراسة العلاقة بين سعر الصرف الاسمي والتضخم في الاقتصاد الليبي. مجلة جامعة الزيتونة، العدد 53.
50. عمير شلوفي، زينب سببوا. (2021). أثر سعر الصرف على التضخم في الجزائر. مجلة التنظيم والعمل، 10. (3)
51. فاروق الجزار، أدهم البرماوي. (2022). أثر الصدمات غير المتماثلة لسعر الصرف على معدل التضخم. مجلة دراسات، 23. (2)
52. صليحة وذان، حمزة عمي عيسى. (2023). دراسة قياسية لأثر سعر الصرف وسعر الفائدة على التضخم في الجزائر. مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، 7. (2)
53. محمود عنبر، سمر الباجوري. (2024). تأثير السياسة النقدية على معدل التضخم في مصر. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، 9. (17)
54. فراس حسين علي الصفار. (2023). أثر السياسة النقدية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق. المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 45.
55. بن سليمان محمد. (2025). قياس أثر عرض النقود والإنفاق العام على معدل التضخم في دول شمال إفريقيا. مجلة دفاتر اقتصادية، 16. (2)
56. عثمان سالم علي عبد المجيد. (2025). السياسة النقدية ودورها في علاج التضخم في الاقتصاد الليبي. المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

الأطروحات والمذكرات الجامعية

- 57.تواتي سهام .(2021) .سياسات محاربة التضخم في الجزائر .أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3 .
- 58.إيمان بن زروق .(2020/2021) .التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري . أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1 .
- 59.مراد عبد القادر .(2010/2011) .دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي .مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة .
- 60.طلحة محمد .(2018/2019) .قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية بالجزائر .أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان .
- 61.السعيد هتهات .(2020/2021) .النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH.أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة .
- 62.محمد ولد محمد الزين .(2011/2012) .دور السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم: دراسة حالة موريتانيا .مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3 .
- 63.نصر الدين بوعمامة .(2017) .محددات العرض النقدي وسبل التحكم فيه مع دراسة حالة الجزائر . أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3 .
- 64.حيدر صاحب صالح الكرعوي .(2023) .تأثير عرض النقود في الاستقرار الاقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة بالعراق .مذكرة ماجستير، جامعة كربلاء .
- 65.عائشة يرو .(2024/2025) .أثر المتغيرات النقدية على الادخار: دراسة مقارنة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .أطروحة دكتوراه، جامعة معسكر .
- 66.نمارق قاسم حسين .(2017) .قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية . أطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء .
- 67.طوير أمال .(2023/2024) .العلاقة السببية بين سعر الصرف ومعدل التضخم وسعر الفائدة في الجزائر .أطروحة دكتوراه، جامعة الأغواط .
- 68.عبد الوهاب زنقيلة .(2015/2016) .أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري: دراسة حالة الجزائر .مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة .
- 69.سليمان شيباني .(2008/2009) .أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي في الجزائر .مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر .
- 70.جليلة بن عزة .(2019/2020) .تغير سعر الفائدة الحقيقي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر .أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1 .

71. بن زيان راضية. (2009/2010). دراسة قياسية واقتصادية للعلاقة بين سعر الصرف ومعدل الفائدة والتضخم في الجزائر. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر .

المراجع الأجنبية

72. Charles C. Okeke. (2023). The Impact of Money Supply on Inflation in Nigeria. *European Journal of Theoretical and Applied Sciences*, 1(5).
73. Uttam Lal Joshi. (2021). Effect of Money Supply on Inflation in Nepal. *International Research Journal of MMC*, 2(1).
74. Osang Paul Abijia et al. (2025). Demand for Broad Money and Implication of Monetary Policy Instruments on Inflation Control. *International Journal of Research and Innovation in Social Science*, 9(15).
75. Elsun Nabatov. (2022). The Analysis of the Relationship Between Money Supply, Budget Deficit and Inflation Rate in Azerbaijan. *International Journal of Business and Economics Research*, 11(1).
76. Gedyon Bekele. (2023). Effects of Monetary Policy on Inflation in Ethiopia: Using ARDL Co-Integration Approach. *Journal of Investment and Management*, 12(1).
77. Stanislavá Hronova et al. (2023). The Relationship Between Monetary Aggregates and Inflation: The Case of the Czech Republic. *Statistika*, 103(3).
78. Krishkumar K. et al. (2022). Investigating the Asymmetric Effect of Oil Price on Economic Growth in Malaysia. *SAGE Open*, 12(1).
79. Ayad H. et al. (2023). The Spillover Effects of Uncertainty and Globalization on Environmental Quality in India. *Frontiers in Environmental Science*, 11.
80. Razika Chaabna, Mahfoud Boulksibat. (2024). The Impact of Money Supply and Exchange Rate on Gross Domestic Product: An Empirical Study on the Algerian Economy Using ARDL. *Journal Akofena*, 1(12).
81. Elmerahi Bachir, Benbayer Habib. (2025). Testing Frankel's Monetary Model in Algeria: Evidence from 1995 to 2023. *Journal of Economic Additions*, 9(2).

المواقع والتقارير الإلكترونية

82. Banque d'Algérie. (1998). Note d'orientation n°03 du 21 juin 1998 aux banques et établissements financiers intermédiaires agréés.
83. Bank of Algeria. (2022). Inflation Dynamics and Determinants: An Empirical Investigation (Working Paper No. 01-22).
84. International Monetary Fund (IMF). (2023). Algeria: 2022 Article IV Consultation – Press Release and Staff Report. Washington.

85.IMF Executive Board. (2024). Concludes 2023 Article IV Consultation with Algeria. Press Release No. 24/100.

الملاحق

الملحق: الإحصائيات الوصفية

Date: 05/06/26 Time: 01:31 Sample: 1990 2024				
	INF	M2	TCH	RI
Mean	11.25238	13.93509	78.36441	-0.577198
Median	8.942462	13.54843	74.38598	-0.095923
Maximum	53.78860	54.05141	141.9950	16.59761
Minimum	-7.373748	-0.757531	8.957508	-22.77000
Std. Dev.	12.53623	9.615201	34.76981	9.350775
Skewness	1.149113	2.053432	0.052870	-0.178922
Kurtosis	4.961078	9.996802	2.498056	2.580390
Jarque-Bera	13.31118	95.98977	0.383729	0.443516
Probability	0.001287	0.000000	0.825419	0.801109
Sum	393.8334	487.7282	2742.754	-20.20192
Sum Sq. Dev.	5343.337	3143.371	41103.96	2972.858
Observations	35	35	35	35

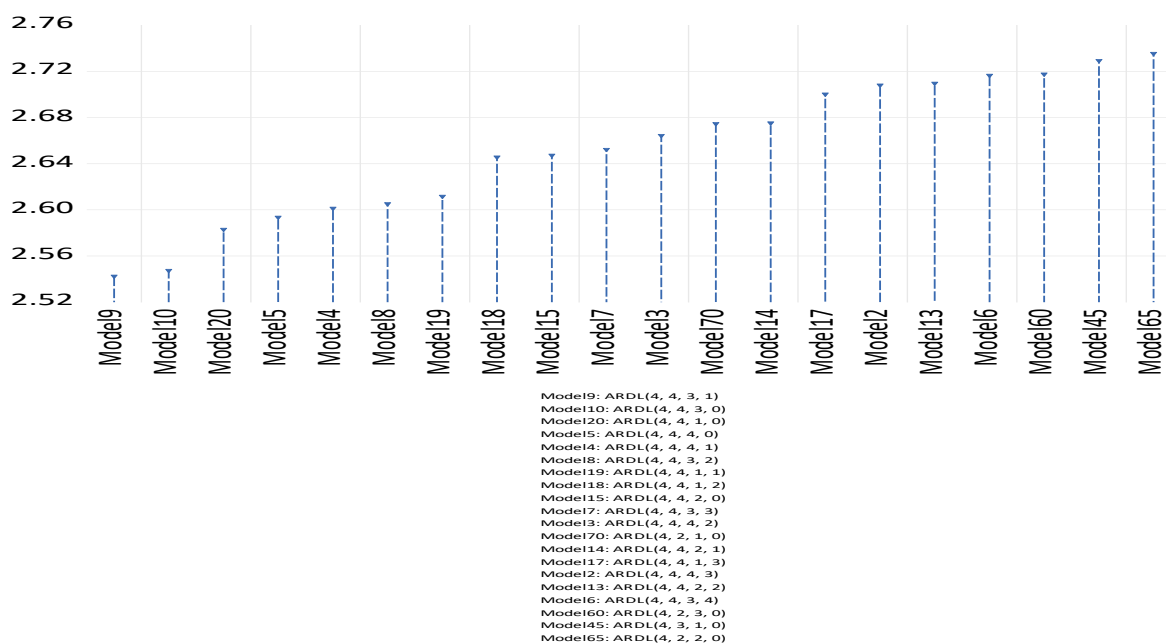
الملحق: إختبارات جذر الوحدة

UNIT ROOT TEST TABLE (PF)					
At Level		INF	M2	TCH	RI
With Const	t-Statistic	-3.3433	-4.5706	-1.2560	-3.7452
	Prob.	0.0205	0.0009	0.6383	0.0077
		**	***	n0	***
With Const	t-Statistic	-4.2142	-5.5171	-1.9257	-4.1707
	Prob.	0.0110	0.0004	0.6193	0.0122
		**	***	n0	**
Without Co	t-Statistic	-2.5836	-1.9947	2.0439	-3.8591
	Prob.	0.0114	0.0455	0.9886	0.0003
		**	**	n0	***
At First Difference					
		d(INF)	d(M2)	d(TCH)	d(RI)
With Const	t-Statistic	-10.0422	-24.1251	-4.0743	-10.9022
	Prob.	0.0000	0.0001	0.0034	0.0000
		***	***	***	***
With Const	t-Statistic	-12.1881	-23.9934	-4.0275	-13.0254
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0174	0.0000
		***	***	**	***
Without Co	t-Statistic	-8.4747	-20.3025	-3.3213	-9.4938
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0016	0.0000
		***	***	***	***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)					
At Level					
With Const	t-Statistic	INF	M2	TCH	RI
	Prob.	0.0005	0.0009	0.6202	0.0016
With Const	t-Statistic	-5.6198	-5.5135	-4.5856	-4.7585
	Prob.	0.0003	0.0004	0.0057	0.0029
Without Co	t-Statistic	-2.1629	-2.2033	2.7546	-3.9953
	Prob.	0.0314	0.0285	0.9979	0.0002
At First Difference					
With Const	t-Statistic	d(INF)	d(M2)	d(TCH)	d(RI)
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0034	0.0001
With Const	t-Statistic	-6.3328	-6.9336	-4.0275	-5.7538
	Prob.	0.0001	0.0000	0.0174	0.0003
Without Co	t-Statistic	-6.0715	-7.1304	-3.3948	-5.6854
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0013	0.0000
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant					
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					
This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:					

الملحق: تحديد فترة الإبطاء المثلى

Akaike Information Criteria (top 20 models)



الملحق: اختبار OverallF-BoundsTest

Augmented ARDL Cointegration Tests
Sam, McNown & Goh (2019) – 3-Test Framework

Test	Statistic	p-value	Signif.
F_overall (PSS)	16.7097	0.0001 ***	
t_DV (PSS)	-4.8530	0.0003 ***	
F_ind (Sam 2019)	13.3633	0.0006 ***	

الملحق: اختبار BoundsTest

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic k	4.904322 3	10%	2.37	3.2
		5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

الملحق: نتائج نموذج Augmented ARDL في الأمد الطويل

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RI	-1.823741	0.181877	-10.02735	0.0000
TCH	-0.004011	0.025177	-0.159312	0.8755
M2	-0.167753	0.089092	-1.882913	0.0793
C	10.75464	2.689071	3.999390	0.0012
EC = INF - (-1.8237*RI -0.0040*TCH -0.1678*M2 + 10.7546)				

الملحق: نتائج نموذج Augmented ARDL في الأمد القصير

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(INF)				
Selected Model: ARDL(4, 4, 3, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 05/08/26 Time: 02:34				
Sample: 1990 2024				
Included observations: 31				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	0.024359	0.128375	0.189749	0.8520
D(INF(-2))	-0.134702	0.051931	-2.593875	0.0203
D(INF(-3))	-0.130575	0.034262	-3.811131	0.0017
D(RI)	-1.108823	0.016935	-65.47389	0.0000
D(RI(-1))	0.164081	0.110596	1.483602	0.1586
D(RI(-2))	-0.038358	0.067548	-0.567860	0.5785
D(RI(-3))	-0.120345	0.037309	-3.225618	0.0057
D(TCH)	0.130619	0.026877	4.859930	0.0002
D(TCH(-1))	-0.000552	0.032982	-0.016729	0.9869
D(TCH(-2))	0.063701	0.025997	2.450350	0.0270
D(M2)	-0.040826	0.011658	-3.501922	0.0032
CointEq(-1)*	-0.367261	0.065898	-5.573213	0.0001
R-squared	0.997760	Mean dependent var	-0.384655	
Adjusted R-squared	0.996463	S.D. dependent var	11.05741	
S.E. of regression	0.657568	Akaike info criterion	2.284108	
Sum squared resid	8.215519	Schwarz criterion	2.839200	
Log likelihood	-23.40368	Hannan-Quinn criter.	2.465054	
Durbin-Watson stat	2.201802			

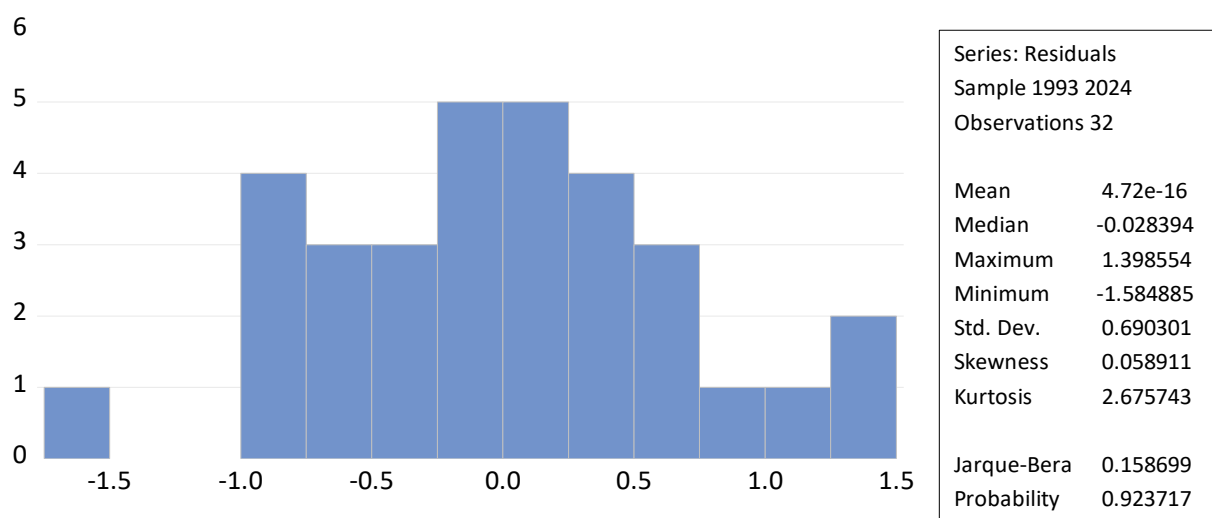
الملحق: اختبار الارتباط الذاتي لبواقي التقدير

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.265866	Prob. F(2,17)	0.7697
Obs*R-squared	0.970551	Prob. Chi-Square(2)	0.6155

الملحق: اختبار عدم تجانس تباين البواقي

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.008693	Prob. F(1,29)	0.9264
Obs*R-squared	0.009290	Prob. Chi-Square(1)	0.9232

الملحق: إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



الملحق: اختبارات جودة النموذج

Ramsey RESET Test

Equation: EQ2

Omitted Variables: Squares of fitted values

Specification: D(INF) C INF(-1) RI(-1) TCH(-1) M2(-1) D(INF(-1)) D(INF(-2)) D(RI) D(RI(-1)) D(TCH) D(TCH(-1)) D(M2) D(M2(-1))

	Value	df	Probability
t-statistic	1.311594	18	0.2061
F-statistic	1.720280	(1, 18)	0.2061
Likelihood ratio	2.920825	1	0.0874

الملحق: اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج

